الاحتلال

بين النظرية والتطبيق

عوامل قوة عمليات مكافحة التمرد الأمريكية،
وجدوى هذه العوامل في أفغانستان بين 2001 و2020

تأليف وإخراج مركز الخطابي للدراسات / 2021

alkhattabirw

الاحتلال

بين النظرية والتطبيق

عوامل قوة عمليات مكافحة التمرد الأمريكية، وجدوى
هذه العوامل في أفغانستان بين 2001 و2020

تأليف وإخراج مركز الخطابي للدراسات

AL - KHATTABI

KRW

FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

جميع الحقوق محفوظة

2021 - 2020

الفهرس

تقديم أحمد مولانا 5
المقدمة: 7
الباب الأول: مفاهيم 13
الفصل الأول: مفهوم التمرد 14
في اللغة العربية: 41
في المصطلح السياسي: 15
الفصل الثاني: مفهوم مكافحة التمرد 18
في اللغة العربية: 81
في المصطلح السياسي: 19
الباب الثاني: عوامل قوة مكافحة التمرد والآثار المرجوة منها 21
الفصل الأول: عوامل تنموية وإنسانية 28
المبحث الأول: الحاجيات الأساسية 29
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية 34
الفصل الثاني: عوامل عسكرية 38
المبحث الأول: التكتيكات غير النظامية 39
المبحث الثاني: الجهد الاستخباري 46
المبحث الثالث: الإدامة 60
الفصل الثالث: عوامل سياسية 64
المبحث الأول: التبريرات السياسية 65
المبحث الثاني: وحدة الجهد 86
المبحث الثالث: الحوكمة والعنصر المحلي 74
المبحث الرابع: الجهد الدبلوماسي 84

المبحث الخامس: الدعاية..... 89
الفصل الرابع: الحفاظ على عوامل القوة يعتمد على التكيف 96
الباب الثالث: جدوى عمليات مكافحة التمرد 99
الفصل الأول: عوائق العوامل التنموية والإنسانية 102
الفصل الثاني: عوائق العوامل السياسية..... 108
المبحث الأول: الفساد المستفحل في السلطات المحلية. 109
المبحث الثاني: امتلاك الثوار لرؤية سياسية راشدة 119
المبحث الثالث: وحدة القيادة الثورية 128
المبحث الرابع: قدرة الثوار على بناء علاقات سياسية 137
الفصل الثالث: عوائق العوامل العسكرية 145
الفصل الرابع: خلاصة الفشل الأمريكي 155
المبحث الأول: الدوافع الحقيقة للغزو..... 156
المبحث الثاني: الخطأ القاتل «الغزو لمجرد الغزو»..... 158
المبحث الثالث: التمرد الحقيقي لا يمكن قهره..... 162
الخاتمة:..... 165
الملحق (1) 168
الجزء الأول:..... 170
الجزء الثاني:..... 172
الجزء الثالث:..... 174
الملحق (2) 175
المراجع 191
عن مركز الخطابي..... 195

تقديم أحمد مولانا

في خطوة طيبة ومبادرة محمودة، أقدم مركز الخطابي للدراسات على تحليل الأدبيات الأمريكية الرسمية الخاصة بمكافحة التمرد مثل دليل الجيش الأميركي لمكافحة التمرد، ودليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، ودليل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتحليل التمرد، وإيراد أبرز المحاور والمفاصل التي تتضمنها. كما عمل على دراسة تجربة مكافحة التمرد الأمريكية في أفغانستان وعوامل إخفاقها.

إن نهج الاستفادة من الإصدارات الغربية المؤسسية، وإسقاطها على تجارب معاصرة، أمر إيجابي يعزز من تراكم الخبرات، ويساهم في توفير معرفة تزداد نضجاً بمرور الوقت. نسأل الله أن يبارك في جهود المشاركين على مثل تلك الأنشطة المفيدة.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

إننا نؤمن في مركز الخطابي للدراسات أن الأمة الإسلامية تعيش الآن حقبة ثورية بامتياز في كل المستويات، وهذه الحقبة منذ بدايتها في الثورات الأولى ضد الاستعمار وحتى اليوم؛ تمثل في الحقيقة مرحلة انتقالية. قد تستمر هذه المرحلة الانتقالية عشرات السنوات حتى نحصل على دولة مستقلة تمثل المسلمين فعلاً وتقيم دينهم ودنياهم. لذا ينبغي على نخب الأمة ومفكريها توجيه حراك هذا المسار الثوري من خلال توفير المراجع المختصة حول فنون الأمن والسياسة والدعاية والقتال في الحرب الثورية، فمن غير هذه العلوم الأساسية قد تعيش شعوبنا مرحلة تيه وفوضى، وقد يُستغل حراكها من قبل أعدائها دون أن تشعر.

وموضوع «مكافحة التمرد» واحدٌ من المسائل المهمة العديدة التي ينبغي أن تركز عليها الأبحاث والدراسات في هذه المرحلة من حياة الأمة، إذ لابد للنخب الثورية أن تعلم كيف يُنظر لها من قبل عدوها، وينبغي أن تدرس بشكل معمق وسائله وأساليبه وتكتيكاته التي يستخدمها في الحرب ضدها، وإلا كيف سيهزم الثوار عدواً لا يعرفونه! إن معرفة أدبيات مكافحة التمرد مسألة ضرورية جداً لتحقيق النصر على سلطات الاحتلال وحكومات الطغيان، ومن خلال هذه الدراسة التي بين أيدينا سيعرف الثوار نقاط ضعف عدوهم، وبالتالي سيستطيعون توسيعها واستثمارها، وسيعرفون أيضاً نقاط قوته وكيف يمكن التعامل معها وتفكيكها أو على الأقل تحييدها.

AL KHATTABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

إن دراسة وتحليل عوامل القوة والضعف التي تؤثر على عمليات مكافحة التمرد سلباً وإيجاباً، هي المرحلة الأولى للتخطيط الصحيح للثورات، فمن دون خطط استراتيجية وعملياتية وتكتيكية ستكون الثورة أسيرة ردود الأفعال وستصبح جزءاً من مخطط الأعداء، ومن دون التحليل الدقيق للعدو ستكون الخطة الثورية قاصرة عن مواكبة ضرباته. وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة، فهي تقدم نموذجاً تقريبياً يمكن الانطلاق منه في تحليل عوامل القوة والضعف لسلطات مكافحة التمرد، بحيث يستطيع الثوار في كل العالم الإسلامي الاستفادة منه خلال تخطيطهم لمواجهة الحكومات الدكتاتورية والحملات الاستعمارية، ونرجو أن يكون مفيداً بشكل خاص للثوار في سوريا، لأنهم الآن في مرحلة هم فيها بأمس الحاجة لإعادة تقييم مسارهم وخططهم العسكرية والسياسية.

نسعى من خلال هذا البحث إلى تقديم مرجع علمي يمكن الاعتماد عليه لتقييم عمليات مكافحة التمرد في كل جبهة ثورية، ووضع الخطط المضادة المناسبة لمواجهتها، لعله بذلك يكون إثراءً مفيداً للمكتبة العربية والأمة الإسلامية قاطبة. إضافة إلى هذا، يتمثل هدفنا الأساسي في تغيير بعض القناعات السلبية حول طبيعة الثورة الأفغانية التي تُتهم دائماً بالعفوية والفوضوية، بينما سنكتشف سويةً خلال هذا البحث أنها ثورة فريدة من نوعها ومخطط لها بشكل محكم. ومن المفاهيم الأخرى التي نريد توضيحها أيضاً، تلك الفجوة الكبيرة بين النظريات المجردة في الكتب الأمريكية والتطبيقات الميدانية في الساحة العملية، وكيف أن هذه النظريات التي تبدو لأول وهلة أنها محكمة ستسقط أمام واقع فساد الطغاة ونُبل الثوار.

أما بالنسبة لحدود موضوعنا، فإننا سنركز بشكل خاص على العقيدة الأمريكية لمكافحة التمرد دون غيرها، فلن نتطرق إلى مفاهيم مكافحة التمرد لدى بقية الدول

الأخرى، بل سنكتفي بدراسة أهم المراجع العلمية المختصة التي كتبها الخبراء الأمريكيون حول فنون مكافحة التمرد، والتي تم اعتمادها من قبل الحكومة الأمريكية بشكل رسمي، ولعل اكتفاءنا بدراسة المناهج الأمريكية دون غيرها يعود بالأساس لسببين رئيسيين:

1. مقارنة بالدول الأخرى، المراجع التي تناولت العقيدة الأمريكية لمكافحة التمرد متوفرة ومتاحة.
2. نظن أن المراجع الأمريكية أكثر عمقاً ومهنيةً من غيرها، فقد تناولت المسائل بموضوعية، بعكس العديد من الدول التي تناولته بأسلوب سطحي أو تقليدي.

إضافة إلى هذا، سيكون الاحتلال الأمريكي في أفغانستان بين 2001 و2020 هو نطاقنا الزمني والمكاني الذي سنلتزم به في البحث، فلن ندرس عمليات الاحتلال الأمريكي في دول أخرى غير أفغانستان، ولن نتطرق أيضاً لواقع الثوار الأفغان قبل 2001. ولعل اختيارنا للتجربة الأفغانية دون غيرها يعود لسببين رئيسيين:

1. الشعب الأفغاني شعب مسلم مرتبط ثقافياً ودينياً ببقية شعوب العالم الإسلامي. لذا فالفوائد المنتقاة من تجربته ستكون قابلة للتطبيق من قبل تجارب إسلامية أخرى أكثر من غيرها، ولهذا السبب لم يقع الاختيار على الحالة الفيتنامية رغم أنها هي الأخرى حققت نصراً كاسحاً على الاحتلال الأمريكي.
2. اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بخسارتها الحرب في أفغانستان، وهو ما يعني أنها أقرت بفشل عمليات مكافحة التمرد هناك، وبهذا أصبحت الثورة الأفغانية صالحة جداً لتقييم جدوى النظريات الأمريكية والعوائق التي قد تواجهها على أرض الواقع.

الجدير بالذكر أن هذا الموضوع قد تناولته العديد من الأعمال العلمية السابقة، نذكر منها المناهج الأمريكية حول مكافحة التمرد، سواء تلك التي كتبها الجيش أو الحكومة أو الاستخبارات، ولعل أشملها على الإطلاق «دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد»، تأليف ديفيد باتريوس وجيمس آموس، الذي ترجمه أحمد مولانا، وهو مرجع قيِّم بحق، غير أن الهدف من تأليفه لم يكن تقييم جدوى نظريات مكافحة التمرد على الأرض سواء في أفغانستان أو في غيرها، وإنما أراد مؤلفاه من خلاله توفير مرجع علمي نظري يساعد في توجيه قادة قوات مكافحة التمرد.

من أهم المراجع الأخرى في هذا الباب، «استراتيجية طالبان الرابحة» لمؤلفه جيل دورنسورو، وقد انتقد فيه استراتيجية مكافحة التمرد الأمريكية في أفغانستان حتى سنة 2009، وبيَّن جوانب ضعفها، إلا أنه لم يجر مقارنة بين نظريات مكافحة التمرد وتطبيقاتها على الأرض، كما أن السنة التي صدر فيها هذا البحث كانت مبكرة جداً لتقييم التمرد الأفغاني، أما الآن في 2020 فالوضع مختلف، حيث شهدت السنة الحالية اتفاق الانسحاب بين أمريكا وطالبان، وهو ما يعني اعترافاً أمريكياً رسمياً بخسارة الحرب.

هناك أيضاً كتاب «حرب المستضعفين» لمؤلفه روبرت تابر، وقد تناول فيه أدبيات الثورة المسلحة، ووسائلها واستراتيجياتها، وكيف أنه لا يمكن قهرها بحال، لكن هذا الكتاب رغم فرادته، لم يجر مقارنة بين أدبيات مكافحة التمرد النظرية وجدواها على الأرض، بل كان كل همه هو دراسة التمردات واستخلاص النتائج منها.

في هذا السياق، يسعى بحثنا «**الاحتلال بين النظرية والتطبيق**» إلى ملء هذه الفجوة، وهو بحث يعتمد في صياغته «المنهج البحثي الوثائقي»، ويسعى للإجابة على

هذه الإشكالية الأساسية: **متى تكون عمليات مكافحة التمرد مجدية بمنظور الولايات المتحدة؟ ولماذا لم ينجح هذا المنظور في أفغانستان؟** ولتفصيل أكثر، يمكن أن يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية: ما هو مفهوم التمرد ومكافحة التمرد؟ وما هي عوامل قوة ونجاح مكافحة التمرد بنظر الولايات المتحدة؟ ثم ما هي العوائق التي تحول عادةً دون تحقيق عمليات مكافحة التمرد للجدوى المطلوبة منها بشكل عام؟ وبشكل خاص، ما هي العوائق التي واجهتها الولايات المتحدة في أفغانستان؟

في سياق الإجابة على هذه الأسئلة، يقدم بحثنا في بابه الأول تعريفاتٍ علمية حول كل من «التمرد» و«مكافحة التمرد»، وذلك انطلاقاً من المراجع الأمريكية الرسمية. وفي الباب الثاني، يسعى بحثنا إلى حصر عوامل قوة مكافحة التمرد التي تساهم عادةً في مضاعفة فرص النصر لصالح قوات الاحتلال، وذلك بحسب العقيدة العسكرية الأمريكية أيضاً. أما في الباب الثالث، فسندرس كيف عملت الولايات المتحدة على تطبيق هذه العوامل في أفغانستان، وسنتطرق إلى أهم العوائق التي حالت دون تحقيق هذه العوامل واقعاً على الأرض.

حرصنا في هذا البحث أن نقدم المعلومات متسلسلةً ومفهومةً للقراء العرب بشكل عام وللثوار بشكل خاص، لذلك قمنا بتصميم العديد من الأشكال التوضيحية لتبسيط المسائل المعقدة، وألحقنا العديد من الوثائق في آخر البحث من أجل مزيد من الاطلاع. وفي الختام نرجو أن يكون لهذه الدراسة أثرها الإيجابي في كل الساحات الثورية في العالم الإسلامي، وخاصة الساحة السورية، فلعل ثوار الشام ينطلقون منها في مواجهة عمليات الاحتلال، ولعلها تكون سبباً في تصحيح مسار الثورة، وإعادتها إلى سابق عهدها من جديد.

وفي الختام نقدم شكراً جزيلاً للدكتور أحمد موفق زيدان الذي اطلع على نسخة من الكتاب، وقدم لنا حوله ملاحظات عديدة ساهت في تصحيح بعض الأخطاء، كما نتوجه بالشكر الوافر للدكتور أكرم حجازي الذي قدم لنا توجيهات مفيدة أيضاً. وأخيراً نقدم ثناءً عطراً للباحث أحمد مولانا الذي زودنا بالعديد من الملاحظات القيمة حول البحث، وكتب له مقدمة تعريفية جعلناها في الغلاف الخلفي للكتاب.

نسأل الله أن يكون بحثنا هذا نافعاً لأمتنا الإسلامية وللبشرية قاطبة، ونرجو من الله أن يجعله من الحسنات الجارية لمن ساهم في تأليفه وإخراجه وتدقيقه ونشره.

إدلب
23 ربيع الثاني 1442
8 ديسمبر 2020

AL-KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

الباب الأول: مفاهيم

«إن حرب العصابات تعادل حرباً ثورية، إنها امتداد للسياسة باستعمال السلاح. وطالما أن أولئك المكلفين بالصراع ضدها لا يفهمونها، فلن يجدوا أية وسيلة استراتيجية أو تكتيكية لتحقيق النصر. أما إذا فهمها أولئك الذين يقودونها، فإنها لن تخيب مطلقاً، مهما كانت الظروف، لأن الحرب الثورية لن تبدأ إلا عندما تتوافر ظروف نجاحها.» روبرت تابر

لازالت العديد من المصطلحات السياسية والعسكرية بين شد وجذب في الساحة العلمية، والعديد منها لم يحظ حتى الآن بأي اتفاق بين المفكرين والخبراء من حيث تعريفه، بل إن الخلاف في تحديد مفهوم معظمها أكثر من الاتفاق. من هذه المصطلحات التي اختلف المختصون في تحديد مفهومها بشكل منضبط: التمرد، مكافحة التمرد، الثورة، الثورة المضادة، حرب العصابات...إلخ

سنسعى في هذا الباب إلى اعتماد مفهوم دقيق للتمرد ومكافحة التمرد، وسيكون منطلقنا في ذلك بشكل أساسي المناهج العسكرية والاستخبارية الأمريكية، مع التنبيه أن هذه التعريفات التي سيتم اعتمادها في هذا الفصل، سيستمر العمل بها في كل فصول البحث الأخرى.

الفصل الأول: مفهوم التمرد

في اللغة العربية:

جاء في معجم تاج العروس من جواهر القاموس: «(مَرَدَ) على الأَمْر، يَمْرُد (مُرُوداً ومُرُودَةً ومَرَادَةً)، فَهُوَ (مارِدٌ ومَرِيدٌ)، وتَمَرَّدَ فَهُوَ (مُتَمَرِّدٌ)، وَفِي اللِّسَان العربي يعني: **عَتَا عُتُوًّا.**

وَقَالَ ابنُ القَطَّاع فِي الأَفعال: مَرَدَ الإِنسانُ والسلطَانُ أَي عَتَا وعَصَى، ومَرُدَ أَيضاً كذلك. وَفِي الأَساس: المارِد: هُوَ العاتِي.

ونقَل عَن بعضِ أَئِمّة اللُّغَة، مَرُدَ، **نَكُبُثَ**، أَي المُرُودُ تَأْوِيلُه: **أَن يَبْلُغَ الغَايَةَ الَّتِي يَخْرُجُ بهَا مِن جُمْلَةِ مَا عَلَيْهِ ذلك الصِّنْفُ**، وشَيْطَانٌ مَرِيد ومارِدٌ؛ **هُوَ الخَبِيثُ المُتَمَرِّدُ الشِّرِّير**، وَفِي حَدِيث رَمَضَان عَن النبي صلى الله عليه وسلم (وتُصَفَّدُ فِيهِ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينِ). وَقَالَ ابنُ الأَعرابيّ: المَرْدُ: التَّطَاوُلُ بالكِبْرِ والمَعَاصِي وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: {مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ}، أَي تَطَاوَلُوا. وَفِي المُفْرَدات للرَّاغِب: هُوَ مِن قَوْلِهم: شَجَرَةٌ مَرْدَاءُ، أَي لَا وَرَقَ عَلَيْهَا، أَي أَنَّهُم خَلَوْا عَن الخَيْرِ.

ومَرَدَ على الشيْءِ مُرُوداً: أي **مَرَنَ واستَمَرَّ**، ومَرَدَ على الكلامِ، **أي مَرَن عَلَيْهِ لَا يَعْبَأُ بِهِ**، وأَصلُ معنَى التَّمَرُّدِ التَّمَرُّنُ، كَمَا نقلَه بَعضهم، قَالَ اللهُ تَعَالَى: {وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ} (سُورَة التَّوْبَة، الْآيَة: 101) قَالَ الفَرَّاءُ: يُرِيد: مَرَنُوا عَلَيْهِ (جُرِّبوا عليه)، كَقَوْلِك: تَمَرَّدُوا.»

ومن خلال ما تقدم يطلق التمرد في اللغة العربية، فيشمل عادة المعاني التالية:

- خروج الشيء أو المرء عما ألفه صنفُه.
- الخروج عن الطاعة.
- العتو والطغيان.
- الخُبث والشر.
- الاستمرار والتمرُّن.

ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نعرِّف تمرد مجموعة من الأفراد بأنه **خروجهم عما ألفه بقية الناس من نمط حياة اجتماعية أو سياسة أو اقتصادية، واستمرارهم في ذلك وتمرنهم عليه، بحيث يكون في هذا الخروج عادة معصيةً لولاة الأمور، وشراً وعتواً وطغياناً على الخلق.**

في المصطلح السياسي:

جاء في دليل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتحليل التمرد: «التمرد: هو صراع (سياسي- عسكري) ممتد، يهدف لإزاحة أو تدمير شرعية الحكومة المنَصَّبة أو قوة الاحتلال، بغرض التحكم الكامل أو الجزئي في موارد إقليم معين، عبر استخدام قوى عسكرية غير نظامية، ومنظمات سياسية غير شرعية.

والقاسم المشترك بين أغلب المجموعات المتمردة هو الرغبة في الفوز بالسيطرة على السكان، أو إقليم معين بما يحتويه من موارد. وهذا الهدف هو ما يفرق بين المجموعات المتمردة والتنظيمات الإرهابية الخالصة. ومن المهم الإشارة إلى أن إطلاق وصف تمرد على حركة ما لا يعني بالضرورة إصدار حكم معياري على

مشروعية الحركة أو أسبابها، فمصطلح التمرد هو ببساطة وصف لطبيعة الصراع.»[1]

بينما جاء تعريف التمرد في دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد كالتالي: «إن التمرد وتكتيكاته موغلة في القدم كالحرب نفسها. وتُعرِّف العقيدة المشتركة التمرد على أنه حركة منظمة تهدف إلى الإطاحة بحكومة دستورية عن طريق استخدام التخريب والصراع المسلح. وبعبارة أخرى، فإن التمرد عبارة عن نضال (سياسي-عسكري) منظم وممتد لإضعاف سيطرة وشرعية الحكومة القائمة، أو سلطة الاحتلال، أو أي سلطة سياسية أخرى موجودة أثناء توسيع سيطرة المتمردين».[2]

والخلاصة، انطلاقاً من العقيدة العسكرية الأمريكية، **التمرد هو مجموعة من النشاطات العلنية والسرية، تتضمن عمليات سياسية وعسكرية واجتماعية ودعائية، وتهدف إلى إسقاط السلطات القائمة أو الانفصال عنها. قد يَستخدم التمرد مزيجاً من أساليب الاحتجاج السلمي والتخريب والاغتيالات والإغارات والكمائن، وينطلق بالأساس من ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية** قد تتضمن كل هذه العوامل أو جزءاً منها:

1. العنصرية العرقية أو الدينية.
2. احتكار السلطات وعدم السماح بممارسة العملية السياسية.
3. الفساد المالي وسوء توزيع الثروات.
4. العجز الإداري الحكومي وتدني الدخل الفردي.
5. الاحتلال الأجنبي.

---

1 دليل وكالة الاستخبارات المركزية لتحليل التمرد، ترجمة مركز حازم للدراسات بإشراف أحمد مولانا. ص 7

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 02

6. قمع الحريات وانتهاك الحقوق الإنسانية والممارسات الأمنية الظالمة.
7. فقدان الحاجيات الأساسية الصحة والغذاء وفرص العمل...الخ

الجدير بالذكر، أن التمرد يختلف عن النشاطات الإجرامية مثل عصابات المخدرات ومافيات التهريب، لأن أهدافه النهائية سياسية بالأساس. إضافة إلى هذا، فإن التعريف الأمريكي يوافق التعريف العربي بأن التمرد هو خروج عن الحالة الاعتيادية القائمة، وعصيان طويل الأمد للسلطة، لكن العقيدة الأمريكية لا تعتبر صفة العتو والطغيان والخبث والشر صفةً ملازمةً للتمرد، لذا فإطلاق وصف التمرد على حركة ما بالنسبة للولايات المتحدة لا يعني بالضرورة إصدار حكم معياري على مشروعية هذه الحركة أو أسبابها، ومصطلح التمرد هو ببساطة ليس إلا وصفا لطبيعة الصراع القائم، ثم بحسب سياسات ولايات المتحدة يكون الحكم على هذا التمرد، فإن ارتأت السياسة الأمريكية أنه يحقق مصالحها أضفت عليه المشروعية ودعمته، كما في الحالة الأفغانية سنة 1985، وإن ارتأت أنه يضر بمصالحها رفضت الاعتراف بمشروعيته وقمعته كما في الحالة الأفغانية أيضاً ولكن بداية من سنة 2003، أو ساهمت في قمعه كما في الحالة الفيتنامية سنة 1962.

الفصل الثاني: مفهوم مكافحة التمرد

في اللغة العربية:

جاء في المعجم الوسيط: «كافح الشَّيْء كفحاً: كشف عَنهُ غطاءه، وَكافح فُلَانًا: لقِيه مُوَاجهَةً، وكافح بالعصا: ضربه، وكافح لجام الدَّابَّة: جذبه لتقف، وَيُقَال كفحها باللجام.

(أكفح) فلَانا عَنهُ رده

(كافحه) لقِيه مُوَاجهَةً، وَيُقَال كافح الْقَوْمُ أعداءهم أي استقبلوهم فِي الْحَرْب بِوُجُوهِهِمْ لَيْسَ دونهَا ترس وَلَا غَيره، وَيُقَال كافح الْأَطِبَّاء الْأَمْرَاض، وكافحت الدولة البطالة. وكافح فلان الأمور أي بَاشَرَهَا بِنَفسِهِ.

(تكافح) الْمُقَاتِلُونَ أي تضاربوا وَجها لوجه، وتكافحت الكباش أي تناطحت، وتكافحت الأمواج أي تلاطمت.»

ومن خلال ما تقدم تطلق المكافحة في اللغة العربية، فيقصد بها: المواجهة المباشرة والشديدة بكافة السبل والوسائل الممكنة للقضاء على الشيء. لذا فمكافحة التمرد تعني مواجهته بشكل مباشر من قبل السلطات بكافة الوسائل الممكن من أجل وقفه.

في المصطلح السياسي:

جاء في الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد: «يمكن تعريف مكافحة التمرد بأنها: الجهود المدنية والعسكرية الشاملة التي تُتخذ لهزيمة أو واحتواء التمرد ومعالجة أسبابه الجذرية في آن واحد. وتتمثل أفضل ممارسة لمكافحة التمرد في اندماج وتكامل المكونات السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية التي تعزز الشرعية والفعالية الحكومية، وتحد في نفس الوقت من نفوذ المتمردين على السكان. ولذلك ينبغي أن تُصَمَّم استراتيجيات مكافحة التمرد لحماية السكان من العنف الذي يمارسه المتمردون مع تعزيز شرعية وقدرة المؤسسات الحكومية على الحكم الرشيد، وتهميش المتمردين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.»[1]

بينما جاء في دليل الميدان للجيش الأمريكي: «إن مكافحة التمرد هي شكل معقد من الحرب، فهي في الأساس نضال للحصول على دعم السكان. وإن حماية ورفاهية ودعم السكان هي أمور في غاية الأهمية لتحقيق النجاح المطلوب. والحصول على هذا الدعم والاحتفاظ به يمثل تحدياً شاقاً. وإن تحقيق جميع هذه الأهداف يتطلب توحيد جهود العديد من الوكالات غير العسكرية مع وكالات الدولة المضيفة ضمن مقاربة شاملة للنجاح».[2]

والخلاصة أن مكافحة التمرد في العقيدة الأمريكية هي عبارة عن **مجموعة من التدابير العسكرية، وشبه العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والنفسية، والمدنية التي تتخذها الحكومة لهزيمة التمرد بشكل جذري من خلال القضاء على دوافعه.**

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 81

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 08

الباب الثاني: عوامل قوة مكافحة التمرد والآثار المرجوة منها

«بالرغم من أهمية العمليات العسكرية، فإنها لا تستطيع بذاتها تحقيق النجاح. فالمتمردون الذين قد لا يتمكنون من هزيمة قوات مكافحة التمرد عسكرياً، ربما يتمكنون من تحقيق أهدافهم الاستراتيجية. ولذلك، ينبغي عدم ربط الأفعال التكتيكية بالأهداف الاستراتيجية والعملياتية العسكرية فحسب، بل يجب ربطها بالأهداف السياسية أيضاً. فبدون هذه الروابط، قد تذهب الأرواح والموارد هدراً دون تحقيق أي مكسب حقيقي».

(دليل الميدان للجيش الأمريكي)

انطلاقاً من قراءتنا الشاملة للمراجع الأمريكية التي تمثل عقيدة الولايات المتحدة في هذا الباب، قمنا بحصر الظروف والعوامل التي تعتقد المناهج الأمريكية بضرورة وجودها لنجاح عمليات مكافحة التمرد، وهي كالتالي:

الشكل (2-1): عوامل قوة مكافحة التمرد حسب المعتقد الأمريكي

إن نجاح السلطات المحلية أو الأجنبية في مكافحة التمرد يعتمد بشكل كبير على وجود **الاستراتيجية الشاملة** لكافة الأبعاد الاجتماعية والأمنية والعسكرية والتاريخية والاقتصادية والنفسية، التي تتعلق بالسكان وبمسرح العمليات. ودون هذا البعد لا يمكن وضع إجراءات فعالة للقضاء على الثورة، كما لا يمكن معالجة الأسباب والدوافع الحقيقة التي تقف خلف التمرد.

وفي هذا الصدد يقول دليل الميدان للجيش الأمريكي:

«إن تكامل الجهود المدنية والعسكرية أمر حاسم في نجاح عمليات مكافحة التمرد. وعادةً ما تكون البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية أكثر فائدة من العمليات العسكرية التقليدية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والقضاء على التمرد. إن الأطراف المشاركة في مكافحة التمرد تأتي من خلفيات متنوعة، وربما

تشمل موظفين عسكريين، ودبلوماسيين، وعناصر شرطة، وساسة، وعاملين في الإغاثة الإنسانية، ومقاولين، وقادة محليين. ويجب على جميع هذه الأطراف اتخاذ القرارات وحل المشاكل في بيئة معقدة بالغة التحدي.»(1)

في نظريةٍ قريبةٍ جداً من معتقد العصابات الذي ينظر إلى الحرب الثورية أنها هدم للنظام القائم وبناء للنظام الثوري الجديد في نفس الوقت، تعتقد المناهج العسكرية الأمريكية أن مكافحة التمرد لا يمكن أن تحقق النجاح دون أن تشمل أيضاً البناء والتدمير في نفس الوقت: «إن العمل الفعال ينطوي على توازن دقيق بين الأبعاد البناءة (إقامة حكومة فعالة تحظى بشرعية) والأبعاد المدمرة (تدمير حركات التمرد)».[2]

يمكن أن تشمل الأبعاد التدميرية لمكافحة التمرد: المداهمات والاعتقالات والتفتيش والاغتيالات والقصف الجوي والتطويق والحصار والإنزالات الجوية والاجتياح العسكري...إلخ بينما قد تشمل الأبعاد البناءة: الإصلاح السياسي وتعزيز سيادة القانون والتنمية الاقتصادية والحلول السياسية وبناء المرافق الضرورية، وتقديم المساعدات الإنسانية...إلخ

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 28

2 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص12

الشكل (2-2): الأبعاد البناءة والتدميرية لمكافحة التمرد

وفي توضيح أكثر للعناصر الأساسية لهذه الأبعاد البناءة أو التدميرية، جاء في دليل الحكومة الأمريكية أن النهج الشامل لمكافحة التمرد ينبغي أن يتضمن:

1. «**عنصر الاقتصاد والتنمية**: ويشمل الإغاثة الإنسانية الفورية وتوفير الخدمات الأساسية، فضلاً عن أنشطة الحكومة الشرعية طويلة الأجل الرامية إلى تطوير الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة للأنشطة الزراعية والصناعية والطبية والتجارية.

2. **عنصر المعلومات**: المعلومات هي العنصر الأساسي لجميع الأنشطة الأخرى، مما يوفر الروابط التي تسمح للعناصر الوظيفية المتصلة بأن تتعاون بشكل متكامل.

3. **الاستراتيجية السياسية**: هي المهمة الرئيسية في جهود مكافحة التمرد. والتي توفر إطاراً للمصالحة السياسية والإصلاح الحقيقي، والدعم الشعبي وبناء القدرات الحكومية التي تنظم بواسطتها جميع البرامج والأنشطة.

4. **عنصر الأمن:** توفير الأمن المادي ضد عنف المتمردين، وتوفير الأمن البشري الذي يشمل: الحفاظ على القوانين وحقوق الإنسان، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، والسلامة العامة، والصحة.»[1]

وبحسب المعتقد الأمريكي، فإن عمليات الهدم والبناء، الحرب والسياسة، التنمية والتدمير، يجب أن تكون متكاملة فيما بينها في توازن دقيق، لأن العمل على جانب منها دون الجانب الآخر يمكن أن يصنع فرصاً جديدة للتمرد:

«إن الحفاظ على توازن رشيق ومرن بين المهام الرئيسية لمكافحة التمرد أمر صعب ولكنه مهم للغاية. فعلى سبيل المثال يمكن لبرامج المساعدة الاقتصادية ذات الوجود الأمني غير الكافي أن تخلق ببساطة مجموعة من الأهداف الرخوة للمتمردين. كما يمكن للمساعدة الأمنية في غياب القيادة السياسية الكفؤة، والرقابة، أن تتسبب في نشوء جماعات خارجة عن سيطرة الحكومة، أكثر قوة وتسليحاً. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن العمل قد يقع ضمن مهمة واحدة، فإنه غالباً ما تكون له آثار فورية على المهام الأخرى. فيجب إدماج الجهود؛ لأن من المستحيل الفصل بين آثارها، وكثيراً ما تكون مكملة لبعضها البعض. ويتطلب الحفاظ على التوازن بين المهام نظاماً متكاملاً لإدارة النزاعات (يمكن أن يستند إلى نظام لجان مشتركة أو نموذج قيادة متكامل، أو تحالف استشاري أو مجموعة من التدابير) التي تشكل الاستراتيجية الشاملة لمكافحة التمرد، وتنسق أنشطة الوكالات الرئيسية (المدنيةوالعسكرية والدولة المتضررة، والخارج / والائتلاف).»[2]

وفي سياق شرح التكامل بين العناصر والأبعاد التي سبق ذكرها، يقول دليل الجيش الأمريكي: «العمل الأمني والعسكري والسياسي والخدمي والاقتصادي

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 52

2 المصدر نفسه. ص 63

والدعائي، يقوم على الجهد الاستخباراتي، وتكامل الجهد الأمني والعسكري والخدمي والاقتصادي والدعائي والاستخباراتي والحوكمة؛ هو الذي يدفع نحو تحقيق الحل السياسي، كما أن عمليات الدعاية هي التي تنشر نجاحات الجهد الأمني والعسكري والخدمي والاقتصادي والدعائي والاستخباراتي والسياسي، وتبرر الممارسات التي تقوم بها سلطات مكافحة التمرد. أما الجهد الخدمي والاقتصادي والسياسي والحوكمة فهو الذي يعالج المظالم التي ينطلق منها التمرد.»[1]

من أكبر الأخطاء التي قد تقع فيها سلطات الاحتلال أو السلطات المحلية؛ هي التركيز على البعد العسكري أو الأمني وإهمال بقية الأبعاد السياسية والاجتماعية والتنموية، لأن ذلك سيكون سبباً في إذكاء التمرد أكثر فأكثر، وسيجعل الثوار كأنهم يدافعون عن حقوق الشعب وحرياته ومطالبه مما سيضفي عليهم مزيداً من الشرعية، وبحسب دليل الميدان للجيش الأمريكي فإن «البرامج الفعالة لمكافحة التمرد ينبغي أن تعالج جميع شؤون السكان المحليين بشكل موحد. فنجاح المتمردين يتحقق عبر الإبقاء على الاضطراب، وتأجيجه، وتسليط الأضواء على المظالم المحلية التي فشلت جهود قوات مكافحة التمرد في معالجتها. أما نجاح قوات مكافحة التمرد فيتحقق عبر القضاء على الاضطراب، ومعاونة الدولة المضيفة على تلبية الاحتياجات الأساسية لعامة السكان.»[2]

كما جاء في نفس المصدر في موضع آخر: «تتطلب عمليات مكافحة التمرد التطبيق المتزامن للأعمال العسكرية، وشبه العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والنفسية، والمدنية. وتعمل مكافحة التمرد على دعم وإكساب المؤسسات المحلية الشرعية القدرة على توفير الخدمات الأساسية، والفرص الاقتصادية، والنظام العام، والأمن.

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 38

2 المصدر نفسه. ص 38

فغالباً ما تكون المشكلات السياسية الخطيرة متجذرة في الثقافة، والأيديولوجية، والتوترات الاجتماعية، وغياب العدالة... يمكن للقوات العسكرية أن تفرض الطاعة وتؤمن المناطق الخاضعة لها، **ومع ذلك فإنها لا تستطيع بمفردها تحقيق التسوية السياسية اللازمة لحل الأزمة القائمة.** وتشمل الجهود الناجحة لمكافحة التمرد: الوكالات المدنية، والقوات العسكرية الأمريكية، والقوات متعددة الجنسيات. كما تهاجم هذه الجهود بشكل هادف قاعدة التمرد بدلا من مقاتليه فقط، وتعالج بصورة شاملة المشكلات الجوهرية التي تعاني منها الدولة المضيفة.»[1]

والخلاصة، كما سبق ومر معنا في تعريف مكافحة التمرد، «تتمثل أفضل ممارسة لمكافحة التمرد في اندماج وتكامل المكونات السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية، التي تعزز الشرعية والفعالية الحكومية، وتحد في نفس الوقت من نفوذ المتمردين على السكان. ولذلك ينبغي أن تصمم استراتيجيات مكافحة التمرد لحماية السكان من العنف الذي يمارسه المتمردون، مع تعزيز شرعية وقدرة المؤسسات الحكومية على الحكم الرشيد، وتهميش المتمردين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.»[2]

AL-KHATTABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

وفي الفصول الثلاثة القادمة سنقدم شرحاً وافياً عن العناصر الأساسية ضمن عوامل مكافحة التمرد:

1. **التنموية والإنسانية**
2. **العسكرية**
3. **السياسية**

---

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 591

2 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص81

الفصل الأول: عوامل تنموية وإنسانية

تركز النشاطات التنموية التي قد تمارسها سلطات مكافحة التمرد على تجفيف دوافع التمرد، فهي في الحقيقة وسيلة غير مباشرة للقضاء على المتمردين، أو فلنقل القضاء على عوامل الحشد الأساسية للثورة. لا تقوم قوات مكافحة التمرد خلال أخذها بهذه العوامل بممارسة أي نشاط عسكري أو تدميري، بل تعتمد بشكل أساسي على النشاطات الإنسانية والإغاثية بل حتى الثقافية، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1. توفير المرافق الأساسية والحاجيات الحياتية للسكان.
2. النهوض بالتنمية الاقتصادية.

يعتقد الخبراء الأمريكيون أن فقدان الأمن الغذائي والصحي والوظيفي سيكون سبباً أساسياً في تقوية دعاية المتمردين، وبالتالي تغذية التمرد نفسه، لذا فإن معالجة الفقر والبطالة وتلبية حاجيات السكان يعد أمراً حاسماً لقمع التمرد. ولمزيد من التفصيل في هذه الحقيقة سنتناول في المبحثين القادمين:

1. الحاجيات الأساسية ودورها في مكافحة التمرد
2. كيف تساهم التنمية الاقتصادية في القضاء على التمرد؟

AL - KHATTABI
FOR STUDYING

المبحث الأول: الحاجيات الأساسية

بالعودة إلى نظرية عالم النفس «أبراهام ماسلو» التي نشرها سنة 1943 في ورقته البحثيّة «نظريّة الدافع البشري» ونُشرت في مجلّة «Psychological Review» العلمية؛ يمكننا تصنيف الحاجيات الأساسية للإنسان وفق الترتيب التالي:

1. الحاجيات الفيزيولوجية
2. حاجيات الأمان
3. الحاجيات الاجتماعية
4. حاجيات التقدير
5. حاجيات تحقيق الذات

AL - KHATTABI
FOR STUDYING REVOLUTIO

الشكل (3-2): نظرية أبراهام ماسلو لترتيب الحاجيات البشرية

يعتقد ماسلو -وهو مصيب في ذلك إلى حد كبير- أن أكثر المطالب قيمة لدى الإنسان هي تلك التي تحقق حاجياته الفيزيولوجية، أي تلك التي تضمن له البقاء على قيد الحياة، مثل المأكل والمسكن والملبس والجنس. وعند تحقق هذه الحاجيات سيسعى الإنسان إلى المطالبة بالأمان للحفاظ على الحاجيات السابقة وضمان عدم فقدانها. فإذا ما تم له ذلك سيسعى الإنسان إلى تلبية حاجياته الاجتماعية، أي إقامة صداقات والانخراط في جماعات تجمعه فيها علاقات بأفراد آخرين. فإذا تحققت له هذه الحاجة، ينطلق إلى المرحلة التالية وهي الحاجة إلى التفوق والتميز والحصول على التقدير من قبل الآخرين، وهو ما سيقوده بعد ذلك إلى المرحلة الأخيرة وهي تحقيق الإنسان لذاته من خلال الابتكار والإبداع ليصل إلى تطبيق الصورة الذهنية التي يريدها لنفسه.

وفي المنهاج الأمريكية لمكافحة التمرد، تجد أن العقيدة الأمريكية العسكرية تركز على هذه الحاجيات النفسية بشكل كبير، وتضع ضمن أولوياتها الأساسية توفير هذه الحاجيات للسكان، حتى لا يكون فقدانها سبباً في إذكاء التمرد. جاء في دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد:

«تشمل الوظيفة الاقتصادية والإنمائية في مكافحة التمرد: الإغاثة الإنسانية الفورية وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه الصحية، والصرف الصحي، والرعاية الصحية الأساسية، والمساعدة في سبل كسب العيش، والتعليم الابتدائي، فضلاً عن البرامج طويلة الأجل لتطوير الهياكل الأساسية لدعم الزراعة والصناعة، والأنشطة التعليمية والطبية والتجارية. وتشمل أيضاً الجهود الرامية إلى بناء القدرة الاستيعابية للاقتصادات المحلية، وتوليد إيرادات حكومية ومجتمعية من النشاط الاقتصادي (وقد يكون الكثير منها سابقاً غير مشروع أو غير رسمي). قد تكون المساعدة في إدارة الموارد والهياكل الأساسية الفعالة بما في ذلك تشييد البنية التحتية الرئيسية

ذات أهمية حاسمة لجهود مكافحة التمرد.»[1]

«غالباً ما تكون القدرات المطلوبة لمكافحة التمرد مشابهة جداً لتلك المطلوبة لعمليات حفظ السلام، من حيث توفير المساعدة الإنسانية، وتثبيت الاستقرار، وإرسال بعثات المساعدة الإنمائية.»[2] ومتى أهملت السلطات المحلية أو الاستعمارية هذه الجوانب، واقتصرت فقط على المجهود العسكري أو الأمني التنفيذي، دون مراعاة الوظائف الاقتصادية والإنمائية، فإنها ستزيد من حدة التمرد، وستدفع السكان نحو الثورة أكثر فأكثر.

وفي مكافحة التمردات، تذهب العقيدة العسكرية الأمريكية إلى ضرورة: «استعادة الحافلات، والشاحنات، والسيارات، والمركبات الحكومية الأخرى المسروقة والمخربة (بما في ذلك المعدات العسكرية السابقة) وإعادتها للعمل بالخدمة العامة».[3] إضافة إلى هذا، تحث المناهج الأمريكية العسكرية على ضرورة «الاهتمام باحتياجات المشردين داخلياً واللاجئين في الخارج. ويعتمد هذا على توفير مأوى آمن للطوارئ، ومخيمات للمشردين داخلياً واللاجئين، ودعم معيشي لهم (الطعام، والماء، والرعاية الطبية)».[4]

وفوق كل هذا تجعل القوات الأمريكية من مهامها: «حماية السكان، وذلك من خلال تنفيذ دوريات بصورة مستمرة. فالمواطنون الذين لا يعتقدون أنهم في أمان من تخويف وإكراه وثأر المتمردين لن يخاطروا بدعم جهود مكافحة التمرد بصورة علنية. ويقرر السكان فعل ذلك عندما يشعرون بالأمان الكافي لدعم جهود مكافحة

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 33

2 المصدر نفسه. ص 81

3 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 443

4 المصدر نفسه. ص 543

التمرد.»[1] وتأكيداً لضمان حاجة الأمن بين السكان، جاء في دليل الميدان للجيش الأمريكي:

«تتحقق ذروة النجاح في مكافحة التمرد عبر حماية السكان لا بحماية قوة مكافحة التمرد. ففي حالة بقاء القوات العسكرية في معسكراتها، فإنها تفقد التواصل مع السكان، وتظهر كقوات مذعورة، وتتخلى عن المبادرة لصالح المتمردين. فينبغي القيام بدوريات هجومية مكثفة، وكمائن، والتنصت بعد العمليات، والمشاركة في تحمل المخاطرة مع السكان، والحفاظ على التواصل معهم. فهذه الممارسات تتضمن الوصول للاستخبارات التي نحتاجها لتنفيذ العمليات. وبعد ذلك تُدعَّم الروابط والاتصالات مع السكان مما يساعد على تأسيس شرعية حقيقية.»[2]

كما تجد قوات مكافحة التمرد الأمريكية أن من مسؤوليتها: [3]

- جمع القمامة وتنظيفها من الشوارع.
- إزالة أو طلاء أي رموز أو ألوان تتعلق بالتمرد.
- بناء وتحسين الطرق.
- حفر الآبار.
- إعداد وبناء قوة أمنية محلية أهلية.
- تأمين ونقل وتوزيع الإمدادات.
- توفير الأدِلَّاء والحراس والمترجمين.
- بناء وتحسين المدارس والمرافق المماثلة.

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 132

2 المصدر نفسه. ص 47

3 المصدر نفسه. ص 132

والخلاصة، انطلاقاً من العقيدة العسكرية الأمريكية لمكافحة التمرد، إن فقدان الشعب للحاجيات الأساسية التي سبق ذكرها في أول الفصل، سيكون سبباً في سخط السكان من الحكومة القائمة وانخراطهم أكثر فأكثر في التمرد، خاصة إذا كان قادة التمرد مبدعين في صياغة دعايتهم انطلاقاً من هذه الحاجيات وكانوا يظهرون أنفسهم في موقف المطالب بها. «ففي العراق على سبيل المثال، كانت المشكلة التي دفعت بعدد من المقاتلين في بعض أحياء بغداد عام 2004 لحمل السلاح متمثلة في نقص الخدمات الأساسية، كعدم وجود صرف صحي، وتلوث المياه، وانقطاع الكهرباء وعدم كفاية خدمات أخرى. رغم أن مبعث قلقهم كان منفصلاً عن الأهداف العامة لحزب البعث، والتي يتمثل ملخصها في طرد القوات الأمريكية، والاحتفاظ بقوة وهيمنة العرب السنة».[1]

الشكل (2-4): الخدمات الأساسية التي تسعى سلطات مكافحة التمرد إلى توفيرها

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 322

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

لا نكاد نجد خلافاً بين علماء النفس والاجتماع حول خطورة الفقر والبطالة، إذ يعتقد معظمهم أن هاتين الظاهرتين من أهم أسباب العنف والتمرد وعدم الاستقرار والاضطراب. بل إن المفكر الفرنسي «توماس بيكتي» قد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما جعل تدني الدخل الفردي أحد أهم أسباب عدم الاستقرار، وقد يكون هو وراء الإرهاب وليس بالضرورة التعصب الديني.

لم يغب هذا الجانب عن العقيدة الأمريكية لمكافحة التمرد، حيث وجهت المناهج الأمريكية نحو ضرورة الاهتمام بمعالجة هذه الظاهرة من أجل تجفيف منابع التمرد:

«بدون اقتصاد قابل للنمو وفرص التوظيف، من المرجح أن يستجيب السكان للوعود الكاذبة التي يقدمها المتمردون. وفي بعض الأحيان يعزز المتمردون الأوضاع التي تحافظ على ركود الاقتصاد. وتحاول التمردات استغلال نقص التوظيف أو فرص العمل لكسب دعم إيجابي لقضيتهم، وتقويض شرعية الحكومة في نهاية الأمر. وربما يلتحق الذكور العاطلين في سن التجنيد بالتمرد من أجل سد رمق عائلاتهم. وإن تشغيل هؤلاء الأشخاص في مشروعات الأشغال العامة أو في قوات الدفاع المدني المحلي قد يزيل الحوافز الاقتصادية التي تغريهم بالانضمام لحركة التمرد»[1]

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 73

يقسم دليل الميدان للجيش الأمريكي التنمية الاقتصادية إلى نوعين: تكتيكية واستراتيجية: «يشمل الخط المنطقي للتنمية الاقتصادية النواحي قصيرة وطويلة الأجل، فيهتم الجانب قصير الأجل بالمشكلات الحالية مثل ارتفاع معدل البطالة، وإعادة تأسيس الاقتصاد على جميع المستويات. أما الجانب طويل الأجل فيتضمن تحفيز الأنشطة الاقتصادية المحلية، وتقوية وتحرير النشاط الاقتصادي. فالاستقرار الذي تتمتع به أي دولة غالبا ما يرتبط بالحالة الاقتصادية للمواطنين، ومدى التزامهم بحكم القانون. ومع ذلك فإن الازدهار الاقتصادي لأي دولة يعتمد أيضاً على قدرة حكومتها على القيام بشكل مستمر بتأمين سكانها».[1]

كما تنبه المناهج الأمريكية على ضرورة فهم المجتمع والثقافة السائدة فيه من أجل تخطيط أفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية. «فعلى سبيل المثال، في المجتمع القروي يكون فهم ملكية الأرض وتوافر المعدات الزراعية، والبذور، والأسمدة وما إلى غير ذلك، ضمن الأجزاء الرئيسية لأي خطة تنمية اقتصادية. بينما في أي مجتمع حضري ومتعدد، فإن توافر الوظائف والبنية التحتية من أجل دعم الأنشطة التجارية قد يكون أكثر أهمية. وباستثناء الاقتصاديات الاشتراكية، فإن الحكومات لا تخلق الوظائف سوى في البيروقراطيات. ومع ذلك فإن الاقتصاد الجزئي قد يُحفز بصورة إيجابية عبر تشجيع نمو الكيانات التجارية الصغيرة. وانطلاق تلك الكيانات التجارية يتطلب تمويلاً محدوداً على شكل بعض أنواع الأنشطة المصرفية. ومن ثم فإن دعم

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 322

التنمية الاقتصادية يتطلب العناية بكل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي[1]».[2]

حسب العقيدة الأمريكية لمكافحة التمرد، يجب أن تشمل الفئات الرئيسية للنشاط الاقتصادي ما يلي: [3]

- الوقود الحيوي، والتعدين، والبنية التحتية للتكرير.
- توليد ونقل الطاقة.
- شبكات النقل والمواصلات.
- بورصة الأسهم والسلع.
- القطاع المصرفي.
- التصنيع والتخزين.
- التجارة والخدمات.
- الزراعة، وتصنيع الأغذية، وتشغيل المستودعات.
- علاقات العمل.
- التعليم والتدريب.
- فرص العمل والعملة.
- الأسواق.

كما قد تشمل التنمية البشرية والثقافية أيضاً مثل بناء نوادي للشباب، ودور الثقافة، وتنظيم نشاطات الترفيه.

ويعتمد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي سبق ذكرها على إعداد لوجستي مسبق ودقيق وشامل لمسرح عمليات مكافحة التمرد. ومن أجل الحصول على النتائج

1 ينقسم الاقتصاد الى قسمين رئيسين، الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي؛ يهتم الاقتصاد الجزئي بسلوك المستهلك بالإضافة لدراسة القرارات التي تتخذها الشركات بالنسبة لأسعار السلع والخدمات، بينما يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة سلوك الدولة وكيف ستؤثر سياساتها على الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد الكلي لا يقوم بتحليل أفراد أو شركات محددة بل يقوم بتحليل صناعات واقتصادات بأكملها والمشكلات الاقتصادية الكلية مثل التضخم والبطالة، بالإضافة لدراسة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي.

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 322

3 المصدر نفسه. ص 422

المرجوة من التنمية الاقتصادية، ينبغي تحليل العوامل بشكل مسبق: [1]

1. الإمكانيات الاقتصادية للدولة المضيفة، وما يعتريها من ثغرات من المناسب سدها بوسائل خارجية.
2. طرق تحديد ملكية الأراضي، وغيرها من العقارات، ووسائل نقل الملكية، وحل النزاعات عليها.
3. طرق تعزيز وحماية حقوق الملكية، والأصول، وكذلك الوصول المفتوح إلى السلع والخدمات التجارية.
4. معايير معدل الأجور السائدة، وارتباطها بالتصنيف المهني (العمالة غير الماهرة، والماهرة، والمحترفة).
5. الخصائص السكانية للسوق من الناحية التاريخية.
6. تحديد الباعة المحتملين، ومصادر التوريد المحلية في منطقة العمليات.

وخلاصة القول، «إن العديد من المقاتلين المتمردين على المستوى المحلي، بغض النظر عن البلاغة والشعارات، يتم شحذهم بسبب العوامل الاقتصادية كالبطالة المستشرية وانعدام الفرص الاقتصادية. وغالباً ما يدفع المتمردون للمقاتلين المحليين (أو يسمحون لهم بالوصول إلى الأرباح من الأنشطة غير القانونية) للحصول على دعمهم. ولذلك يجب على المخططين أن يقيِّموا مدى إمكانية إنشاء هياكل اقتصادية رئيسية وأنظمة أساسية لتوفير سبل عيش بديلة، وجعل البلد المتضرر قابل للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.»[2] ومن غير هذا، حتى لو استطاعت السلطات قمع التمرد بشكل وقتي باستعمال الجهد العسكري والأمني، فإنها لن تستطيع أبداً القضاء عليه بشكل نهائي ما دامت الدوافع الاقتصادية موجودة.

---

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 153

2 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 05

الفصل الثاني: عوامل عسكرية

تكاد تتفق المناهج الأمريكية على ضرورة الجمع بين العصا والجزرة خلال مكافحة التمرد، بين الجهد الحربي والجهد السياسي والإنساني. يختص الفصل الأول والثالث من هذا الباب في شرح أساليب «الجزرة»، أما هذا الفصل فهو مخصص لأساليب «العصا».

رغم التشابه الكبير بين الحرب النظامية وغير النظامية، إلا أن الخلط بينهما على مستوى التكتيكات يعد خفاً قاتلاً. للنشاطات العسكرية والاستخبارية التي تستخدم في مكافحة التمرد خصوصيتها، فلطالما أكد الخبراء الأمريكيون على اتباع تكتيكات نوعية في مكافحة التمرد تختلف عن تكتيكات الحرب النظامية، ولطالما حثت المناهج الأمريكية على تطوير عمل الاستخبارات بما يواكب طبيعة التمردات، ولفهم أعمق لهذه الأبعاد سنتناولها بشكل مفصل خلال المباحث التالية:

1. **التكتيكات غير النظامية في مكافحة التمرد**
2. **الجهد الاستخباري**
3. **إدامة الجهد**

AL-KHATABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

المبحث الأول: التكتيكات غير النظامية

تملك الولايات المتحدة الأمريكية تفوقاً ضخماً على مستوى القوة النارية والبشرية والأساليب الفنية المتقدمة للاستطلاع، لذا فمن غير المرجح لعدو ضعيف أن يختار محاربة القوات الأمريكية في معركة مفتوحة. وقد حاولت بعض القوى القيام بذلك، مثلما حدث في بنما عام 1989 وفي العراق عام1991 و2003، فهُزموا في نزاع قِيس بالساعات أو بالأيام. «وعلى العكس من ذلك، عادل بعض الخصوم الآخرين أوجه التفوق الأمريكية عبر العمل والاختفاء بين المدنيين، مثلما حدث من القبائل الصومالية عام 1993، ومثلما قام به المتمردون في العراق منذ منتصف عام 2003. ونجح هؤلاء الأعداء نجاحاً هائلاً في تحقيق أهدافهم.»[1]

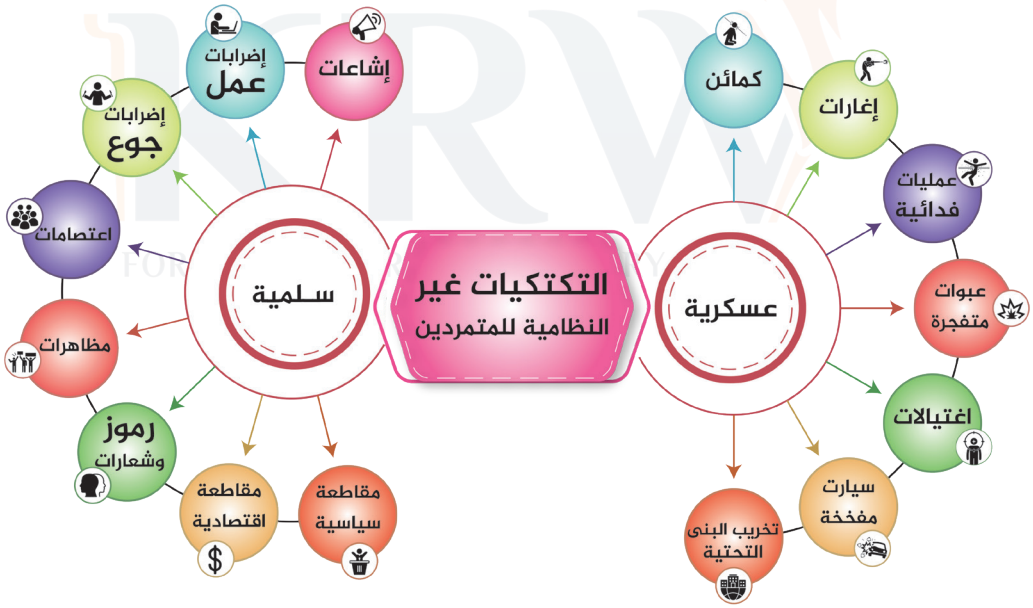

الشكل (2-5): التكتيكات التي قد يستعملها المتمردون للإطاحة بالحكومة القائمة

غالبا ما يمارس المتمردون تكتيكاتٍ غير نظامية تعتمد على مزيج بين الوسائل

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 22

السلمية (الإضرابات، والمظاهرات، والاعتصامات...إلخ) والوسائل العسكرية غير التقليدية (الكمائن والإغارات والمناوشات...إلخ). ولأن حركتهم سريعة مقارنة بالقوات النظامية بسبب تسليحهم الخفيف ومعرفتهم الواسعة بالأرض وعددهم القليل، فإن الجيوش النظامية تعجز عن مجاراتهم.

تستطيع المجموعات الثورية الصغيرة أن تختفي بين التضاريس الوعرة دون أن تلاحظها القوات المعادية، وتستطيع التحرك والإغارة والمناوشة لمدة طويلة ومتواصلة دون أن تحتاج لأي طرق إمداد، بعكس القوات النظامية التي تتحرك بشكل بطيء وأعداد ضخمة وإسناد جوي ومدفعي، وتتمركز في نقاط معلومة، كما لا يمكن أن تتخلى أبداً عن طرق إمدادها. لذا، يكاد يتفق جميع محللي مكافحة التمرد أن القوات الحكومية أو الاستعمارية لا يمكن أن تحقق النصر في مواجهة قوات العصابات غير النظامية باستخدام القوات والتكتيكات النظامية فقط.

وفي هذا الصدد، يقول دليل الميدان للجيش الأمريكي:

«إن جيوش العالم الغربي غالباً ما تهمل دراسة التمرد. وتتمسك بالاعتقاد الزائف بأن الجيوش المدربة على الفوز في الحروب التقليدية الضخمة ستكون جاهزة تلقائياً للفوز في الحروب الصغرى وغير التقليدية. وفي الواقع، فإن بعض القدرات المطلوبة من أجل النجاح التقليدي- مثل: القدرة على تنفيذ مناورة عملياتية، واستخدام قوة نيران ضخمة- قد تكون ذات نفع محدود أو حتى معوِّقة في عمليات مكافحة التمرد. ورغم ذلك، فإن القوات التقليدية التي تبدأ عمليات مكافحة التمرد كثيراً ما تحاول استخدام هذه الإمكانيات لهزيمة المتمردين، ويمكن القول بأنها دائماً ما تفشل.» [1]

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 71

تتحدث أدلة التدريب الأمريكية لمكافحة التمرد عن ضرورة اتباع أساليب غير نظامية في الحرب التي يواجه فيها الجيش حرباً ثورية، إذ ينبغي على قوات مكافحة التمرد المحلية «أن تعكس قدرات العدو وتسعى لاستبدال دور المتمردين. وذلك لا يعني أنه يتعين عليها أن تتحكم بها الوحشية أو أن تخرج عن السيطرة التامة. فبدلاً من ذلك، يجب أن تتحرك، وتتزود بالعتاد، وتنظم نفسها مثل المتمردين لكن مع وجود منفذ للدعم الأمريكي، وأن تكون تحت سيطرة صارمة من مجتمعاتها الأم. وبالتمازج مع الجماهير المعبأة وشبكات العمل الموثوقة. تسمح هذه الخصائص لقوات الدولة المضيفة بفصل المتمردين عن السكان».[1]

ومن هذا المنطلق بدأت بعض الجيوش بتشكيل القوات الخاصة، وهي مجموعات صغيرة من الجنود المدربين تدريباً جيداً على فنون الحرب غير النظامية (الإغارة، الكمائن، التسلل، الاغتيال...). وتتمثل مهامهم في مؤازرة القوات النظامية وقت الحاجة، وتنفيذ العمليات الخاصة. لكن بحسب المناهج الأمريكية، لا يمكن أن تكون القوات الخاصة لوحدها حلاً كاملاً، فقوات الجيش النظامي هي التي تتعرض غالباً إلى الكمائن وهي التي تكون معرضة لهجوم الأعداء بشكل كبير في خطوط الدفاع، وهي التي تكون أغلب الوقت في تماس مباشر مع قوات الثوار. لذا، الأفضل من أجل تدعيم عمليات مكافحة التمرد، أن يتم أيضاً تقسيم القوات النظامية إلى مجموعات صغيرة:

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 273

«ومن الأمور التي لها أهمية كبيرة مدى قدرة قوات الأمن على العمل على هيئة وحدات صغيرة. وتوافر القيادة القوية على مستوى الوحدة الصغيرة، والاستعداد لتفويض المسؤولية والسلطة لهؤلاء القادة، والمستوى العالي للتدريب الذي يزيد من فاعلية الوحدات الصغيرة.» [1]

ينبغي أن تكون هذه المجموعات قادرة على مواجهة الكمائن بالالتفاف عليها وتطويقها، وقادرة على صد هجومات الثوار عبر تكتيكات الدفاع المتحرك. كما يجب أن تتمتع بقدرة عالية على تطبيق مبدأ حشد وتوزيع القوات لتتجنب التطويق وقت انتشارها وتحقق السيطرة والزخم وقت تمركزها.

«عند مسير المشاة في أفغانستان مثلاً، كانت القوات البريطانية تتفرق إلى مجموعات متحركة بشكل مستقل في العمق، بحيث لا يتمكن مراقبو العدو إلا من تحديد موقع قسم واحد فقط في كل مرة. أي أن قوات التحالف عندما كانت تتمكّن من التحرك بسرعة لتطويق الكمين وإغلاق طرق الهروب، كانت قادرةً على إلحاق خسائر كبيرة بالثوار وردع الهجمات المستقبلية. كانت المشاة البريطانية في أوائل القرن الواحد والعشرين تميل إلى المناورة بسرعة على الثوار ونصب الكمائن المضاد لهم، وقد كان لهذا تأثيرٌ رادعٌ وقويٌ على الثورة.

قد يتطلب التصدي لإغارات الثوار كمائن ليلية خارج جدران المراكز. وعلى أقل تقدير، فإنه يتطلب استطلاعاً ليلياً ومعلومات استخبارية موثوقة من السكان المحليين الذين يعيشون قرب المكان. بعد تكبد العديد من الهجمات المباغتة على

[1] دليل وكالة الاستخبارات المركزية لتحليل التمرد، ترجمة مركز حازم للدراسات بإشراف أحمد مولانا. ص 22

منازل الفصيلة، تعلم الجنود البريطانيون في أفغانستان تطوير علاقاتهم مع السكان المحليين الذين تعرضت حياتهم أو ممتلكاتهم للتهديد جراء هذه الهجمات، فأعطى الجنود هؤلاء السكان مصابيح يدوية، مع تعليمات لتشغيلها وإغلاقها كإشارة قبل أي هجومٍ وشيك.» [1]

في حرب مكافحة التمرد، تهتم الولايات المتحدة بتدريب الضباط المفوضين[2] على تحمل المسؤولية، واتخاذ القرار، وتفويض السلطة، والقيم، والأخلاقيات. وتعطى الأولوية في المنهج التدريبي الأولي للتركيز على المتطلبات الخاصة بمكافحة التمرد. وتشمل هذه المواضيع ما يلي: [3]

- جمع الاستخبارات.
- الدوريات النهارية والليلية.
- أمن الموقع.
- عمليات التطويق والبحث.
- العمليات المشتركة مع قوات الشرطة.
- معاملة الموقوفين والسجناء.
- العمليات النفسية.
- العمل المدني.
- ومع تراجع حدة التمرد يمكن تعديل المنهج ليركز على القضايا طويلة الأجل.

---

1 كارتر مالكاسيان وجيري ميرل، تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 5002 و8002، تعريب مركز الخطابي للدراسات. ص 461

2 الضابط المفوض هو الضابط الذي تعتمد لجنة عسكرية رتبته، والضباط المفوضون في الجيش الأميركي تبدأ رتبتهم من الملاز م فما فوق.

3 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 282

تعدُّ عمليات الاغتيال من أهم التكتيكات التي تستخدمها الولايات المتحدة في مكافحة التمرد، وبحسب دليل وكالة الاستخبارات الأميركية فإن هذه العمليات تكون ضد «أفراد أو شبكات معينة يجب أن تؤدي إزالتها أو تهميشها إلى تقويض فاعلية مجموعة الثوار على نحو ملحوظ. وتتغير معايير تحديد الأهداف ذات الأولوية وفقاً لعوامل متعددة مثل قدرات المجموعة المتمردة، وهيكليتها، وديناميكيات القيادة، والنتيجة التي تريد الحكومة الحصول عليها».[1]

وقد «نوهت مراجعة السي آي إيه لبرامج الاستهداف عالي القيمة (الاغتيالات) بكافة أنحاء العالم، إلى أن تلك العمليات يمكن أن تلعب دوراً مفيداً عندما تكون جزءاً من استراتيجية أوسع لمكافحة التمرد. فهي غالباً ما تساهم في نجاح مخرجات مكافحة التمرد، عندما تقرر الحكومة (النتيجة الاستراتيجية المرغوبة قبل البدء في تنفيذ عمليات الاغتيال، وتحلّل التأثيرات المحتملة، وعوامل التشكيل، وتوظف في نفس الوقت أدوات مكافحة التمرد العسكرية وغير العسكرية)».[2]

AL-KHALTABI KRW FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

1 تقييم برامج الاغتيالات النوعية، جعل عمليات الاستهداف عالي القيمة كأداة فعالة في مكافحة التمرد. دراسة صادرة عن مكتب القضايا العابرة للحدود في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ترجمة: أحمد مولانا، أحمد زكي، وأحمد إبراهيم. تقديم مركز حازم للدراسات. ص 5

2 تقييم برامج الاغتيالات النوعية، جعل عمليات الاستهداف عالي القيمة كأداة فعالة في مكافحة التمرد. دراسة صادرة عن مكتب القضايا العابرة للحدود في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ترجمة: أحمد مولانا، أحمد زكي، وأحمد إبراهيم. تقديم مركز حازم للدراسات. ص 7

تهدف الولايات المتحدة من خلال تنفيذ عمليات الاغتيال إلى تحقيق النتائج التالية:

1. تضاؤل فاعلية الثوار بعد فقدانهم للقيادات النشطة والمحفزة.

2. إضعاف إرادتهم، حيث يمكن أن تتسبب عمليات الاغتيال في أن يتخذ الثوار إجراءات أمنية مشددة تضعف من حركتهم، أو قد يفقد الكثير منهم الإرادة بسبب الخوف من نفس المصير الذي أصاب قادتهم.

3. تقليص مستوى الدعم المقدم لهم، حيث أن هذه العمليات ترعب وتخيف الداعمين، أو أن مصادر الدعم كانت مرتبطة بالقادة الذين تم اغتيالهم، وبموتهم انقطعت.

4. تفتيت أو تقسيم الجماعة الثورية خاصة إذا لم يكن للثوار آلية واضحة لاختيار القيادة ونظام داخلي مفصل، فبموت القادة الكاريزميين، يتفرق الأتباع ويتنازعون حول السلطة.

5. تغيير استراتيجية أو تنظيم الثوار وفق أشكال تخدم الحكومة، حيث أن عمليات الاغتيال قد تقضي على القادة القادرين على التخطيط، أو أنها قد تخيف من بقي وترغمهم على اتخاذ استراتيجية أقل عنفاً وأكثر تصالحاً مع الحكومة.

6. تقوية معنويات الحكومة ودعم مشروعيتها، حيث أنها بعمليات الاغتيال تحقق دعاية إعلامية واسعة، وتعزز ثقة السكان وعناصر مكافحة التمرد.

AL-KHATTABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

المبحث الثاني: الجهد الاستخباري

لا يمكن أن تجد فصلاً واحداً في المناهج الأمريكية لا يذكر أهمية المعلومات في مكافحة التمرد. لذا بالنسبة للمعتقد الأمريكي، يعدُّ العمل الاستخباري الذي يزود القادة من مختلف المستويات بالمعلومات التي يحتاجونها عاملاً حاسماً لتحقيق النجاح في القضاء على التمرد، وقد جاء في دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد ما يؤكد ذلك:

«المعلومات (التي توفرها الاستخبارات) هي الأساس لجميع الأنشطة الأخرى، وهي التي توفر الروابط التي تسمح للعناصر الوظيفية المنفصلة أن تتعاون كوحدة متكاملة. ويعد جمع المعلومات وصياغتها وتخزينها ونشرها أمراً حاسماً في مكافحة التمرد، لمساهمته في تشكيل الوعي والفهم بطبيعة الصراع لدى جميع الأطراف الفاعلة.

يجب أن تستند القرارات في جميع مستويات مكافحة التمرد، على فهم مفصل وواع ببيئة التمرد. وتشمل المعلومات المطلوبة لتوليد هذا الفهم نطاقاً أوسع بكثير من المواضيع التي تقع عادة تحت كنف الاستخبارات العسكرية، ففي الحرب التقليدية يحتاج صناع القرار غالباً لمعلومات استخبارية عن العدو، ولكنهم يحتاجون بالمقام الأول في حملة مكافحة التمرد إلى معلومات استخبارية عن السكان. ولذلك يجب أن تتضمن معلومات الاستخبارات الخاصة بمكافحة التمرد الخصائص المميزة للنظم المختلفة في الدولة، بما في ذلك المعارف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنية الأساسية والمعلوماتية والبيئية.

على المستوى الاستراتيجي: من المطلوب فهم العوامل السكانية الكامنة خلف التمرد، ومراحل تطوره، والإصلاحات اللازمة لمعالجة أسبابه، ومدى استعداد الحكومة

المتضررة وقدرتها على إجراء تلك الإصلاحات وتداعيات التدخل الأجنبي.

على المستوى العملياتي: من المطلوب والضروري فهم نقاط القوة ومواطن الضعف في استراتيجية المتمردين، ونقاط القوة والضعف لدى الحكومة المستهدفة، واحتياجات السكان، وردود الفعل المتواصلة على درجة نجاح الجهود الجارية لمكافحة التمرد.

على المستوى التكتيكي: من المطلوب فهم هوية المتمردين الناشطين وشبكاتهم وخدماتهم اللوجستية وقدراتهم ونواياهم. كما أنه من المفيد جداً أن نفهم آراء واهتمامات المدنيين غير المقاتلين والأمور التي تثير تعاطفهم من أجل التأثير عليهم، واكتساب المزيد من المعلومات الاستخباراتية، وعزل المتمردين».[1]

وجاء في دليل الميدان للجيش الأمريكي: «إن مكافحة التمرد هي مسعى تقوده الاستخبارات. حيث إن وظيفة الاستخبارات في مكافحة التمرد تتمثل في تسهيل فهم البيئة العملياتية **مع التركيز على عامة السكان، والدولة المضيفة، والمتمردين.** ويحتاج القادة إلى معلومات دقيقة عن هذه الجهات الثلاثة من أجل معالجة أفضل للقضايا التي تستثير التمرد. فكل من المتمردين وقوات مكافحة التمرد يحتاجون إلى قدرات استخباراتية فعالة لتحقيق النجاح. وكلاهما يحاول إقامة شبكات استخبارية، والحفاظ عليها مع السعي إلى إبطال فعالية قدرات الخصم الاستخبارية.

تغذي الاستخبارات والعمليات بعضها بعضاً. فالاستخبارات الفعالة تؤدي إلى تنفيذ عمليات فعالة. كما تسفر العمليات الفعالة عن معلومات فعالة، تولد بدورها استخبارات أكثر فاعلية. وبالمثل، يؤدي وجود استخبارات غير فعالة أو غير دقيقة إلى القيام بعمليات غير فعالة، مما يعطي نتائج عكسية».[2]

---

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 72

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 211

إذاً، قبل شن حرب مكافحة التمرد، ترى العقيدة الأمريكية أنه لا بد لأجهزة الاستخبارات بما يسمى في المناهج الأمريكية «الإعداد الاستخباري لميدان المعركة»، وهو عبارة عن عملية منهجية متواصلة لتحليل التهديد والبيئة في منطقة جغرافية معينة. ويعتمد عليه قادة مكافحة التمرد لتقدير الموقف واتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية وإدارة الأزمات، وتقوم عليه عمليات الانتشار والتدريب وصرف الموارد، وانطلاقاً منه تعمل الوحدات الأمريكية الطريقة الأنسب للتعامل مع السكان. وبحسب الخبراء الأمريكيين، يتمثل الهدف من هذا التخطيط والإعداد الاستخباري المسبق في ألا يتفاجأ قادة مكافحة التمرد ومرؤوسوهم بما سيلاقونه في مسرح العمليات.

«يحتاج الإعداد الاستخباري لميدان المعركة في مكافحة التمرد إلى أفراد يعملون في مجالات الاقتصاد، والأنثروبولوجي، والإدارة الحكومية. وهي مجالات قد تكون أكبر من خبرة القائمين على هذا الإعداد. ومن ثم تكون عملية دمج ضباط هيئة الأركان، والاعتماد على المعرفة التي لدى الأفراد غير المنتمين لجهات استخبارية، والخبراء الخارجيون ممن لديهم معرفة محلية وإقليمية، عملية حيوية للغاية للإعداد الاستخباري الفعال لميدان المعركة.» [1]

ويوفر «الإعداد الاستخباري لميدان المعركة» لقوات مكافحة التمرد الأمريكية معلومات شاملة حول 3 عناصر أساسية:

1. **البيئة التي ستجري فيها عمليات مكافحة التمرد.**
2. **الدولة المضيفة.**
3. **المتمردون.**

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 311

المطلب الأول: معلومات استخبارية حول البيئة

تتضمن خطوة الإعداد الاستخباري لميدان المعركة تطوير فهم البيئة العملياتية، وهي خطوة حاسمة لنجاح العمليات القتالية في مكافحة التمرد الأمريكية، وتشمل هذه الخطوة:

1. الاعتبارات المدنية، وتشمل السكان والتاريخ.
2. تحليل الأرض (الجغرافيا الطبيعية)، مع التركيز على التضاريس الوعرة والمعقدة، والمناطق الحضرية، ومناطق الضواحي، والبنية التحتية الأساسية، وخطوط الاتصالات.
3. تحليل الطقس، مع التركيز على كيفية تأثير الطقس على أنشطة السكان والمتمردين.

يوصي الخبراء الأمريكيون دائماً بضرورة التعرف جيداً على الطبيعية الديمغرافية والثقافية للسكان (التوزع السكاني، التاريخ، البنية الاجتماعية القبلية أو الحضرية، المعتقدات الدينية، المذاهب الفكرية السياسية، اللغة، الأعراف، مراكز الثقل في المجتمع، المظالم...الخ)، فبحسب دليل الميدان للجيش الأمريكي: «إن الاستخبارات في مكافحة التمرد تتعلق بالناس. ويحتاج القادة والمخططون إلى نظرة متعمقة في الثقافات، والمدارك، والقيم، والمعتقدات، والاهتمامات وعمليات صنع القرار لدى الأفراد والجماعات، حيث أن تلك المتطلبات تمثل الأساس لجهود جمع وتحليل الاستخبارات».[1] و«إن إدارة عمليات مكافحة التمرد بنجاح تعتمد على الفهم الكامل للمجتمع، وللبيئة الثقافية للسكان التي تجري فيها هذه العمليات، كما

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 311

ينبغي على الجنود ومشاة البحرية فهم النقاط التالية عن السكان بمنطقة العمليات:

- تنظيم المجموعات الكبرى في المجتمع.
- العلاقات وحالات التوتر بين المجموعات.
- الأيديولوجيات والسرديات القصصية التي ترددها المجموعات.
- قيم المجموعات (بما في ذلك القبائل)، والاهتمامات، والدوافع.
- الوسائل التي تستخدمها المجموعات للتواصل (بما في ذلك القبائل).
- نظام القيادة في المجتمع.» [1]

«يحتفظ المتمردون بميزة تفوّق في معظم عمليات مكافحة التمرد التي تشارك فيها القوات الأمريكية، وتتمثل هذه الميزة في مستوى المعرفة المحلية بالبيئة المحيطة. فهم يتحدثون نفس اللغة، ويتحركون بسهولة داخل المجتمع، ومن الراجح أن يتفهموا اهتمامات وتطلعات السكان. ومن ثم فإن عمليات مكافحة التمرد الفعالة تتطلب التأكيد القوي على توافر مهارات معينة، مثل فهم اللغة والثقافة المحيطة، بأكثر مما نحتاجه في الحرب التقليدية. كما أن الربط بين الطبيعة السياسية والعسكرية للتمرد ومكافحته، تتطلب الانغماس والاندساس بين صفوف عامة السكان لتحقيق النصر. فالعمليات الناجحة لمكافحة التمرد تتطلب من الجنود ومشاة البحرية في كل مستوى القيام بما يلي داخل السياق الثقافي لمنطقة العملية:

1. الروابط الأسرية، والقبلية، والعرقية، والدينية أو غيرها من الروابط التي تتجاوز منطقة العمليات.
2. الإدراك الواضح للطبيعة الجوهرية والفوارق الدقيقة للنزاع.

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 66

3. تفهم الدوافع ومواطن القوة والضعف لدى المتمردين.
4. معرفة أدوار الجهات الأخرى الفاعلة في منطقة العمليات.
5. خطوط الاتصال مع المناطق الأخرى.
6. الروابط الاقتصادية مع المناطق الأخرى.
7. التأثير الإعلامي على السكان المحليين، والرأي العام الأمريكي، والشركاء متعددي الجنسيات.

ودون إدراك هذه البيئة، يتعذر على الاستخبارات تحقيق الفهم الجيد، والعمل بصورة ملائمة».[1]

والثقافة الشعبية من أهم المحاور التي تعمل أجهزة الاستخبارات الأمريكية على جمع المعلومات حولها في مكافحة التمرد، وفي هذا الصدد يقول دليل الميدان: «إن المعرفة الثقافية ضرورية من أجل شن حملة ناجحة لمكافحة التمرد، كما أن الأفكار الأمريكية لما هو عادي أو منطقي غير شائعة على الصعيد العالمي. وعلى النقيض تماماً، فإن الأفراد في المجتمعات الأخرى غالباً ما تكون لديهم أفكاراً مختلفة عن المنطق، والسلوك المناسب، ومستوى الالتزام الديني، والمعايير والأعراف الخاصة بالجنس. وهكذا، فإن ما يظهر وكأنه غير طبيعي أو غريب لأي مراقب دولي قد يبدو عادياً وطبيعياً لأي من أفراد هذه المجتمعات. ولهذا السبب، يتعين على جميع المسؤولين عن مكافحة التمرد، لاسيما القادة، والمخططون، وقادة الوحدات الصغرى، بذل المزيد من الجهد لتجنب فرض مُثلهم عن الحياة الطبيعية على أي مشكلة ثقافية أجنبية».[2]

---

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 66 البند 1 و5 و6 و7 مقتبس من الصفحة 511 في نفس المصدر.

2 المصدر نفسه. ص 293

إضافة إلى الاعتبارات المدنية، يدخل من ضمن البيئة التي ينبغي تحليلها استخبارياً الطبيعية الجغرافية للأرض (المرتفعات، الأنهار، الآبار، والأودية، الغابات، المضائق الجبلية، الطرق، الشواطئ البحرية...الخ)، فذلك يعد شرطاً أساسياً لبناء استراتيجية مكافحة التمرد:

«تعرَّفْ على السكان، والطبوغرافية، والاقتصاد، والتاريخ، والدين، والثقافة في منطقة العمليات. واعرف كل قرية، وطريق، وحقل، ومجموعة سكانية، وزعيم قبلي، وعلى الشكاوى والمظالم القديمة. وكن خبيراً بتلك الأمور. فإذا كانت وجهتك الدقيقة غير معروفة، فادرس المنطقة بشكل عام. وركز على وجهتك المقصودة عندما يتم تحديدها».

دليل الميدان للجيش الأمريكي[1]

المطلب الثاني: معلومات استخبارية حول الدولة المضيفة

تقوم الاستخبارات الأمريكية خلال عمليات مكافحة التمرد بجمع معلومات وافية عن السلطات المحلية، ويشمل هذا:

1. طبيعة الأحزاب والنقابات والوكالات السياسة.
2. خلفية عن هويات المسؤولين وأهدافهم وانتماءاتهم السياسية.
3. مدى قدرة الحكومة على توفير الأمن لمواطنيها.
4. مدى قدرة الحكومة على تطبيق القانون والمساءلة الداخلية ومحاربة الفساد.
5. مدى قدرة الحكومة على توفير الحاجيات الأساسية للسكان.
6. نظرة السكان للحكومة القائمة والزعمات المسؤولة فيها.

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 953

المطلب الثالث: معلومات استخبارية حول المتمردين.

تسعى القوات الأمريكية إلى تقييم التمرد والتهديدات المرتبطة به، وذلك من خلال الحصول على معلومات وافية عنه، مما سيمكّن قادة مكافحة التمرد من فهم العدو، وقدراته، ونقاط ضعفه.، ثم تحديد الطرق الأنسب لمواجهته. تشمل المعلومات التي يحتاجها قادة مكافحة التمرد عن الثوار: [1]

1. أهداف المتمردين.
2. المظالم التي يستغلها المتمردون.
3. وسائل المتمردين لكسب الدعم.
4. تنظيمات قوات المتمردين، وهيكلياتهم، وقادتهم.
5. المواقع الدقيقة للزعماء الرئيسيين للمتمردين.

«ومع ذلك، عادة ما لا يبدو المتمردون مختلفين عن عامة السكان، وهم يبذلون قصارى جهدهم للانخراط بين غير المقاتلين. وقد يظهر المتمردون علناً دوافع وأهداف تختلف عما يدفعهم بالفعل إلى تنفيذ عملياتهم. ومما يعقد الأمور أن تنظيمات المتمردين غالبا ما تكون متجذرة في مجموعات عرقية أو قبلية. وغالباً ما تشارك في أنشطة إجرامية أو تربط نفسها بأحزاب سياسية، أو مشروعات خيرية أو منظمات دينية. وهذه الأوضاع والممارسات تجعل من الصعب تحديد من أو ما الذي يشكل التهديد.» [2]

---

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 631

2 المصدر نفسه. ص 631

لذا فإن خصائص التمرد التالية غالباً ما تكون هي الأكثر أهمية بالنسبة للمتطلبات الاستخبارية، وأكثرها صعوبة في التحقق منها:

- الأهداف.
- الدوافع.
- وسائل توليد الدعم الشعبي أو القبول.

بالنسبة لقوات مكافحة التمرد الأمريكية، «إن فهم توجهات وتصورات المجموعات بالمجتمع أمر في غاية الأهمية لفهم التهديد. فمن المهم معرفة كيف يرى السكان: المتمردون، والدولة المضيفة، والقوات الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل تصور الدولة المضيفة والمتمردين بعضهم لبعض وللقوات الأمريكية، أمر أيضاً في غاية الأهمية. إن معرفة توجهات وتصورات المجموعات والمنظمات المختلفة تساهم في عمليات صنع القرار، وتشكل التفكير الشعبي بخصوص شرعية أطراف النزاع.

لذا يجب على المحللين عند تنفيذ الإعداد الاستخباري لميدان المعركة أن يركزوا على نقاط ضعف المتمردين لاستغلالها، ونقاط القوة للحد منها. فتقييم التهديدات من المتمردين والجماعات المسلحة الأخرى، ومعرفة مصالح وتوجهات السكان تجعل المحللين يحددون عوامل التفرقة بين المتمردين والسكان. كما يحدد هذا التحليل أيضاً عوامل التفرقة بين حكومة الدولة المضيفة والمواطنين. فعلى سبيل المثال: إذا كانت أيديولوجية المتمردين غير مقبولة شعبياً، فإن المتمردين قد يستخدمون الترهيب للحصول على الدعم، ومثال آخر على ذلك، اكتشاف أن المتمردين يكتسبون الدعم عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية التي أهملتها حكومة الدولة المضيفة أو ليس في إمكانها تقديمها. وإن تحديد هذه الانقسامات يبين فرص القيام بعمليات توسع

الفواصل بين المتمردين والسكان، أو تقلل الانقسامات بين حكومة الدولة المضيفة والمواطنين.» [1]

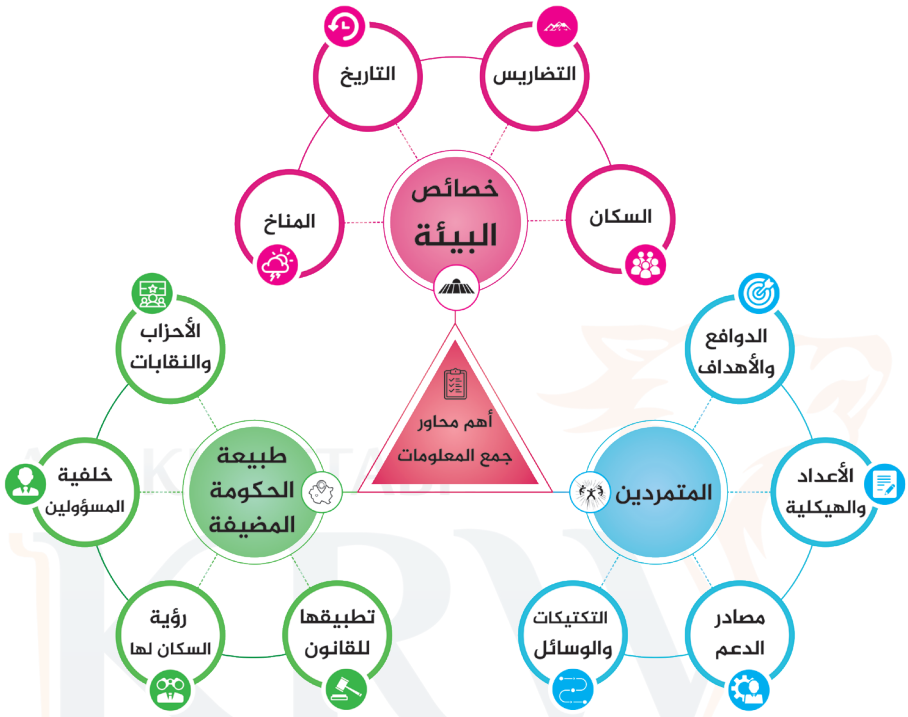

الشكل (2-6): محاور جمع المعلومات الاستخبارية في مكافحة التمرد

FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

بالنسبة لقوات مكافحة التمرد الأمريكية، «الاستخبارات توجه العمليات، وتسهم العمليات الناجحة في الحصول على المزيد من المعلومات الاستخبارية. فعلى سبيل المثال، إن العمليات التي تزيد من الأمن والسعادة العامة في مدينة ما، غالباً ما تزيد من كمية المعلومات التي يقدمها السكان. وتُعالج تلك المعلومات لتنتج المزيد من المعلومات الاستخبارية مما يؤدي إلى القيام بعمليات أكثر فاعلية. والعكس صحيح أيضاً. فالعمليات التي تُنفذ دون معلومات استخبارية دقيقة يمكن أن تغضب الأهالي، وتدفعهم إلى تقديم معلومات أقل. وفي العديد من الحالات تكون لدى

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 831

الوحدات القادمة حديثاً القليل من المعلومات الاستخبارية عن منطقة عملياتهم. ويكون عليهم تنفيذ عمليات للحصول على معلومات استخبارية.

وبسبب ارتباط الاستخبارات والعمليات بشكل وثيق، فمن المهم لجامعي المعلومات أن يرتبطوا بشكل مباشر مع المحللين والقوات التي يدعمونها بالمعلومات. ويجب أن يتجاوب المحللون مع متطلبات الوحدات التي يدعمونها. وعلاوة على ذلك لا يجب على جامعي المعلومات أن ينتظروا بشكل سلبي تقديم المشغلين لمتطلباتهم، وإنما يجب عليهم مراقبة بيئة العمليات عن قرب، والتوصية بالمتطلبات اعتماداً على تفهمهم لاحتياجات المشغلين.» [1]

المطلب الرابع: أهم مصادر المعلومات الاستخبارية

أما بالنسبة لمصادر المعلومات التي تنطلق منها عملية الإعداد الاستخباري لميدان المعركة، فقد جاء في دليل الميدان للجيش الأمريكي: «الوحدات المنتشرة هي أفضل مصادر للمعلومات الاستخبارية. ويجب على القوات المنتشرة أن تبذل جهدها للوصول إلى الأمام لنشر وحداتها. وغالباً ما يمكن للوكالات الحكومية، كوزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالات الاستخبارية، أن تقدم دراسات عن الدولة، وغيرها من المعلومات الأساسية كذلك. وعادة ما توفر استخبارات المصدر المفتوح[2] معلومات ذات قيمة استخبارية محتملة ومتاحة لعامة الناس، وهي مهمة للإعداد الاستخباري لميدان المعركة السابق على نشر القوات. وفي العديد من الحالات تتوافر المعلومات الأساسية عن السكان،

---

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 951

2 استخبارات المصادر المفتوحة مصطلح يستخدم للإشارة إلى الاستخبارات المستخلصة من المصادر المفتوحة مثل مواقع التواصل الاجتماعي الإعلام المرئي والمطبوع ومواد المكتبات، وهي نقيض الاستخبارات بالطرق السرية المغلقة.

والثقافات، واللغات، والتاريخ، وحكومات الدول الموجودة بمنطقة العمليات، في المصادر المفتوحة التي تشمل الكتب، والمجلات، ودوائر المعارف، والمواقع الإلكترونية، والخرائط السياحية، والأطالس. كما يمكن أن تكون المصادر الأكاديمية مثل المقالات الدورية، وأساتذة الجامعات ذات فائدة كبيرة.» [1]

كما جاء في دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد: «إن جميع أشكال جمع المعلومات الاستخباراتية لها دور في مكافحة التمرد، ولكن تاريخياً أسهمت المعلومات الاستخباراتية المستقاة من مصادر بشرية (تشمل المدنيين والعملاء والأسرى والمسلحين التائبين) في تحقيق أكبر قدر من النجاح.»[2]

وانطلاقاً من دراستنا الشاملة للمناهج الأمريكية التي تناولت هذا الموضوع يمكننا أن نصنف المصادر الاستخبارية التي قد تعتمد عليها القوات الأمريكية لمكافحة التمرد كالتالي:

1. المصادر المفتوحة والمنشورة على العام، مثل الكتب والمجلات والأفلام...إلخ
2. الاختراق البشري، ومن خلاله يتم تجنيد أحد العناصر المنتمية للمتردين.
3. الاختراق التقني، وهو عملية اختراق شبكة المتمردين أو أحد أجهزتهم للحصول على المعلومات والوثائق اللازمة.
4. المداهمات التي تستهدف أماكن العناصر المتوقع انخراطها في التمرد والاستفادة من الوثائق والمواد التي يتم الحصول عليها في المداهمة.
5. المراقبة البشرية من خلال جواسيس غير منتمين للمتمردين لكنهم يستطيعون الوصول إلى أماكنهم ومراقبتهم.

---

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 411

2 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 72

6. المراقبة الجوية من خلال الطائرات والأقمار الصناعية.
7. التحقيق مع السجناء والمنشقين أو من يُتوقع أنهم على معرفة جيدة بالمتمردين.
8. التنسيق مع أجهزة الاستخبارات التابعة لجهات أجنبية.

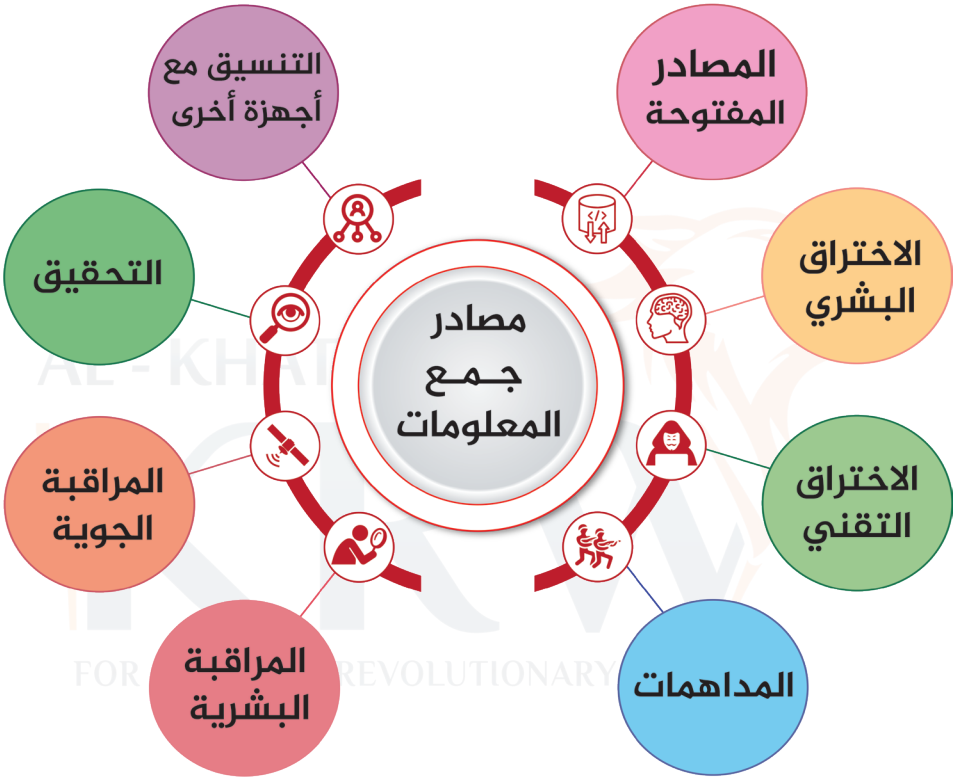

الشكل (2-7): مصادر جمع المعلومات الاستخبارية

الخلاصة:

«إن ما يجعل التحليل الاستخباري لمكافحة التمرد بهذا القدر من التميز والتحدي إنما هو حجم المعلومات الاجتماعية والثقافية التي يلزم جمعها وفهمها. ومع ذلك، فإن إدراك بيئة العمليات على نحو حقيقي يتطلب من القادة وهيئة الأركان الأمريكية أن يكرسوا على الأقل قدراً من الجهد لفهم الأشخاص الذين يدعمونهم، بشكل مساوي لنفس الجهد المبذول لفهم العدو. وكل هذه المعلومات ضرورية للتوصل إلى الأسباب الجوهرية للتمرد ولتحديد أفضل السبل لمكافحته. إذ يمثل تحديد المشكلة الحقيقية وتطوير حلول لها جوهر التصميم العملياتي للقضاء على التمرد». [1]

AL - KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 971

المبحث الثالث: الإدامة

إن حفاظ قوات مكافحة التمرد على الأمن في بيئة غير مستقرة تعتريها الفوضى، يتطلب حشد موارد ضخمة وطاقة هائلة، سواء أكان ذلك من قبل السلطات المحلية أو الاستعمارية. وعلى النقيض فإن حفنة صغيرة من المتمردين ممن تتوفر لديهم دوافع قوية، وبعض الأسلحة البسيطة، وأمن عملياتي جيد، وقابلية محدودة للحركة، يمكنها أن تقوض هذا الأمن في مناطق شاسعة من البلاد. لهذا السبب، غالباً ما تتطلب عمليات مكافحة التمرد الناجحة نسبةً عاليةً من قوات الأمن لتتمكن من توفير الحماية للسكان، وهنا تكمن صعوبة إدامة عمليات مكافحة التمرد طويلة المدى، حيث إن هذا الجهد يتطلب إرادة سياسية قوية، وصبراً طويلاً من جانب الحكومة المحلية والسكان والدول الأجنبية التي تقدم الدعم.

وفي هذا الصدد يقول دليل الميدان للجيش الأمريكي:

«إن التمردات تكون ممتدة (طويلة الأجل) بطبيعتها. ولذلك، تتطلب عمليات مكافحة التمرد عادة إنفاق قدر كبير من الوقت والموارد. وقد يفضل المواطنون حكومة الدولة المضيفة على المتمردين، ومع ذلك فإن المواطن لا يدعم بنشاط أي حكومة ما لم يصل إلى قناعة بأن قوات مكافحة التمرد لديها من الوسائل والقدرة والجلد والإرادة ما يمكّنها من الفوز.»[1]

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 96

إن المعركة الرئيسية التي يخوضها المتمردون هي أساساً ضد حكومة الدولة المحلية وليس ضد القوات الاستعمارية. ومع ذلك فإن إمكانيات الدعم الأجنبي قد تكون حاسمة في بناء ثقة عامة بقابلية الحكومة المحلية للنمو والتطور. وبحسب الدليل الأمريكي: «يتعين أن يثق السكان في بقاء قوة كل من قوات مكافحة التمرد وحكومة الدولة المضيفة. فغالباً ما يعتقد المتمردون والسكان المحليون أن القليل من الخسائر في صفوف القوات الأمريكية أو استمرار العنف لسنوات أخرى سيدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن جهود مكافحة التمرد. وإن التأكيد المتواصل على الالتزام بمكافحة التمرد، والذي تسانده الأفعال يمكن أن يتغلب على ذلك التفكير، ويدعم الثقة في ثبات الدعم الأمريكي. ولكن حتى أقوى التزام ترتبط به الولايات المتحدة الأمريكية لن يُكتب له النجاح إذا لم يتصور السكان أن حكومة الدولة المضيفة لديها نفس الإرادة والجلد. وينبغي على القوات الأمريكية أن تساعد على بناء تلك القدرة، وأن تحافظ على هذا الانطباع الذي ارتسم في ذهن المواطنين». [1]

يعتقد الخبراء الأمريكيون أن «الإعداد لعملية مكافحة تمرد ممتدة، يتطلب إقامة مراكز قيادة رئيسية، وهياكل دعم مصممة لتنفيذ عمليات طويلة الأجل. وينبغي أن يستند التخطيط والالتزامات على حدود القدرة التشغيلية والبشرية المستدامة لمختلف مكونات القوة. وحتى في المواقف التي تخفِّض فيها الولايات المتحدة الأمريكية مستويات قوتها العسكرية بشكل سريع قدر الإمكان، فعادة ما يبقى بعض الدعم الموجه إلى مؤسسات الدولة المضيفة لفترة زمنية طويلة». [2]

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 96

2 المصدر نفسه. ص 96

الجدير بالذكر أن الإدامة يجب أن تُبنى لتبقى حتى بعد انسحاب القوات الأجنبية، ومن الخطأ الفادح أن يتم بناء مؤسسات الحكومة المحلية وبنيتها على الجهات الأجنبية، بحيث تسقط هذه البنية بمجرد انسحاب هذه الجهات. «في عام 1969 مثلاً، كان هناك ضغط على قوات الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام من أجل تسليم الحرب للدولة المضيفة في عملية تعرف الآن بفتنمة الحرب. وحيث أن الولايات المتحدة كانت تساعد قوات فيتنام الجنوبية، فقد سلَّحت تلك القوات وجهزتها بالأسلحة الحديثة الصغيرة، والاتصالات الحديثة ومعدات النقل الحديثة.

وأُنتجت تلك المعدات، وأديمت من قبل القاعدة الصناعية الأمريكية. وقد كانت تلك المعدات الحديثة في حاجة إلى أعمال صيانة متطورة بنفس الدرجة، وكذا إلى نظام إمداد متطور لصيانتها. وقد كانت المحافظة على تلك المعدات الحديثة وصيانتها تشكل بالنسبة للفيتناميين الجنوبيين تحدياً اقتصادياً وثقافياً، رغم تدريب عدة آلاف من الفيتناميين الجنوبيين على إجراءات الإمداد والصيانة الأمريكية.

وباختصار، لم تكن الطريقة الأمريكية في الحرب مستدامة محلياً، وتعارضت مع الثقافة المادية والقدرات الاقتصادية الفيتنامية. ولم يتمكن الاقتصاد الفيتنامي القائم أساساً على الزراعة من استيعاب المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة، والنظم القائمة على استخدام الكمبيوتر التي أقامتها قوات الولايات المتحدة والمقاولون. وبالتالي، فإن التحول العسكري في جنوب فيتنام كان مصطنعاً وسطحياً. وكان العديد من الفيتناميين الجنوبيين المشاركين في تشغيل نظم الإدامة، لديهم إيمان ضعيف بتلك النظم. وهذه السلوكيات شجعت على سوء الإدارة، واستشراء الفساد.

وبعد مغادرة القوات الأمريكية وانتهاء معظم الدعم الأمريكي، ساهمت العيوب اللوجستية للقوات الفيتنامية الجنوبية المفترض أنها قوات حديثة، في تفككها

السريع عندما تقدم الفيتناميون الشماليون في عام 1975».[1]

وأخيراً يؤكد دليل الميدان على ضرورة تحقيق توزيع الموارد خلال تحقيق مبدأ الإدامة: «يتحتم على الحكومات أن تُوازن بشكل مناسب بين الموارد الوطنية للوفاء بتطلعات السكان. ومن الممكن أن يحد تمويل الخدمات، والتعليم، والرعاية الصحية، من الموارد المتاحة لقوات الأمن. وقد تؤدي أولويات الإنفاق لدى الدولة المضيفة، إلى أن تكون قوات الأمن غير قادرة سوى على حماية العاصمة، والمنشآت الحكومية الحيوية، تاركة بقية البلاد دون تأمين. وغالباً ما تعاني الدول المتخلفة من نقص الموارد اللازمة للحفاظ على الوحدات اللوجستية. هذا الوضع يسفر عن مشاكل مزمنة تتعلق بالإدامة. وتتطلب الإدارة الفعالة لعمليات مكافحة التمرد تخصيص موارد كافية لضمان تكامل الجهود المبذولة لتطوير قوات الأمن. ومع إدراك حكومة الدولة المضيفة للعلاقة التبادلية بين الأمن والحوكمة، فلابد أن تخصص حكومة الدولة المضيفة الموارد الكافية للوفاء بالاحتياجات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والكهرباء».[2]

AL-KHATTABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 933

2 المصدر نفسه. ص 852

الفصل الثالث: عوامل سياسية

من أهم المبادئ التي لا تكاد تجد لها خلافاً بين مراجع مكافحة التمرد أن الحرب الثورية لا يمكن تحقيق النصر فيها بالجهد العسكري فقط، فهي عملية سياسية بالأساس، والجهد العسكري فيها امتداد للسياسة، قد يُستخدم لتصفية المتمردين، لكن إذا أمكن تحييدهم بوسائل أخرى غير تدميرية فلا حاجة له، وفي هذا السياق يقول المفكر جاليولا:

«بالرغم من ضروريته، فإن العمل العسكري يلي العمل السياسي في الأهمية، فالغاية الأساسية منه تتمثل في توفير حرية كافية للسلطة السياسية كي تعمل بأمان مع السكان»[1]

بدراستنا للمناهج الأمريكية الرسمية، وجدنا تقريباً إجماعاً بين الخبراء الأمريكيون على أن إسراف سلطات مكافحة التمرد في استخدام النشاط التدميري لن يعود عليها إلا بفقد الشرعية أمام السكان، بل سيغذي ذلك التمرد ويكسبه مزيداً من الحضور والفاعلية والشرعية. وفي هذا الفصل سنقوم بشرح العوامل السياسية التي يجب أن تكون مكملة للنشاط العسكري، لتزيد من فرص السلطات المحلية أو الاستعمارية في تحقيق النصر، وسيكون حديثنا ضمن المباحث التالية:

1. **التبريرات السياسية التي تضفي الشرعية على ممارسات مكافحة التمرد.**
2. **وحدة الجهد مع الجهات المحلية والإقليمية والعالمية.**
3. **حوكمة السلطات وتفعيل العنصر المحلي.**
4. **المفاوضات والحلول السياسية.**
5. **الدعاية الإعلامية.**

---

1 ديفيد جاليولا، حرب مكافحة التمرد 4691، النسخة الإنجليزية، ص 98.

المبحث الأول: التبريرات السياسية

من خلال دراستنا الدقيقة للمراجع الأمريكية التي كتبت حول مكافحة التمرد، نجد أن المعتقد الأمريكي يحرص أن يكون لدى السلطات الحكومية تبريرات سياسية مقنعة -أو مقبولة على الأقل- بين السكان المحليين، بحيث تفضي هذه التبريرات والتفسيرات الشرعيةَ على الممارسات التي تقوم بها السلطات المحلية أو الأجنبية. فكلما كانت التفسيرات السياسية قريبة من مصالح الشعب وحاجياته الأساسية وأمنه الوطني كلما كانت الثورة أقل عنفاً، وكلما وجد الثوار صعوبة في الحشد والتجنيد والدعاية. والعكس بالعكس، فكلما كانت التبريرات التي تتبناها السلطات المحلية أو الاستعمارية واهية أو غير مبررة أو واضحة العدوانية، كلما ازدادت قدرة الثوار على إسقاط مشروعية الحكومة وحلفائها، وحشد السكان إلى صفوفهم.

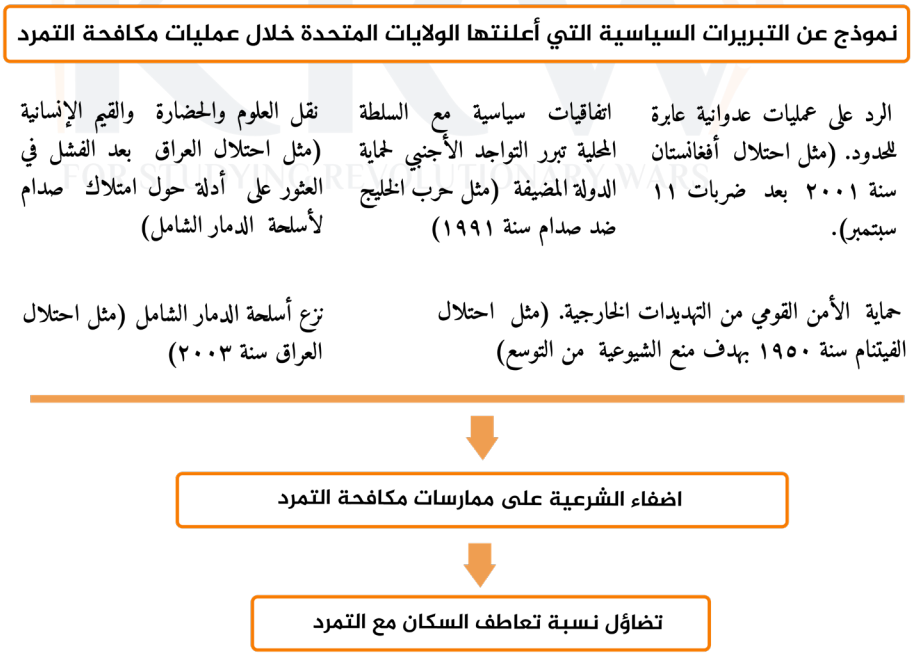

الشكل (8-2): دور التبريرات السياسية في إضعاف تعاطف السكان مع التمرد

إذاً، فقدان التبريرات السياسية يصنع للثوار قضيةً ملهمةً تساعد على حشد السكان نحو التمرد، وفي هذا الصدد يقول دليل الميدان للجيش الأمريكي: «يوظف المتمردون عدداً من القضايا الراسخة، والاستراتيجية، والطارئة، والمحلية، سواء عبر إضافتها أو حذفها حسبما تقتضي الظروف. وغالباً ما يتبع القادة مقاربة الطُعم والصنارة، حيث يجتذبوا المؤيدين عبر اللعب على وتر المظالم المحلية، وعندئذ يغوون أتباعهم للاشتراك في الحركة الأوسع. **وبدون قضية جذابة، قد لا يتمكن أي تمرد من الحفاظ على نفسه، فاختيار القضية بكل عناية وحرص أمر بالغ الأهمية، ويساعد على تهيئة الأجواء لظهور حركة ناشئة تستند إلى قاعدة دعم صلبة لأجل طويل،** علماً بأن القضايا المثالية تجذب معظم الناس بينما ينفر منها أقل القليل، وبطبيعتها لا تستطيع قوات مكافحة التمرد تجاوزها وتلطيفها.

يستطيع المتمردون المحتملون استغلال عدد من القضايا المحتملة. فأي دولة تحكمها جماعة صغيرة دون أي مشاركة شعبية واسعة النطاق ستوفر بذلك قضية سياسية للمتمردين، كما يمكن لأي مجموعات اجتماعية ذات اهتمامات معينة أو مقهورة -عبر تصنيفاتها الداخلية، سواء كانت عرقية أو دينية أو نخب صغيرة- أن تدعم قضايا أوسع نطاقاً كرد فعل على المظالم الواقعة عليها في نطاق ضيق. فالظلم الاقتصادي قد يؤدي إلى إشعال جذوة اضطرابات ثورية. مثلما يحدث في حالة وجود اضطهاد عنصري أو عرقي حقيقي أو متصور. فعلى سبيل المثال، يستخدم المتطرفون الإسلاميون التهديدات والمضايقات التي تصدر ضد عقيدتهم الدينية من قبل الآخرين من أجل تعبئة وحشد الدعم اللازم لتمردهم، ولتبرير التكتيكات الإرهابية. وكما لاحظنا سابقاً، فإن دعاية المتمردين الفعالة يمكن أن تحول المشكلة المصطنعة إلى مشكلة حقيقية.»[1]

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 93

على سبيل المثال كان تواجد القوات الأمريكية أول أمره في أفغانستان سنة 2002 مبرراً نوعاً ما، لأنه وقع مباشرة بعد ضربات 11 سبتمبر/أيلول التي تسببت في مقتل 3 آلاف مدني أمريكي، وكان مطلب محاسبة الجناة الذي أعلنته القيادة الأمريكية مطلباً مشروعاً بنظر الكثيرين حتى بين صفوف الأفغان. وهو ما يفسر عدم حصول مقاومة شرسة في السنوات الأولى من الاحتلال. أما الوضع في العراق فقد كان مختلفاً، إذ كان الوجود الأمريكي هناك يفتقر إلى الحجج السياسية المقنعة، ولم يكن بيد القيادة الأمريكية ما يثبت وجود علاقة بين صدام حسين والقاعدة، أو ما يثبت تصنيع صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، ولم تكن التفسيرات التي قدمها السياسيون الأمريكيون حول إسقاط الدكتاتورية وإقامة الديمقراطية تفسيرات مقنعة أبداً للعراقيين والمسلمين بشكل عام، خاصة في ظل النهضة الاقتصادية والتنموية التي كان يعيشها العراق قبل الغزو. وهذا ما سرَّع وتيرة اندلاع الثورة المسلحة.

إن التبريرات التي تتوافق مع ثقافة السكان المحليين وتكون قريبة من حاجياتهم؛ هي التي يمكنها أن تقضي على قضية التمرد في مهدها، بل يمكنها أن تستولي على هذه القضية، تماماً كما عبر عن ذلك ديفيد باتريوس:

«إن قوات مكافحة التمرد الماهرة يمكن أن توجه ضربة قوية للغاية لأي تمرد وذلك عبر الاستيلاء على قضيته».[1]

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 93

المبحث الثاني: وحدة الجهد

عادة ما يكون للتمرد ارتباطات خارج ساحة العمليات، بحيث توفر له هذه الارتباطات ملاذات آمنة وحرية الحركة والدعاية والحشد إضافة إلى الدعم السياسي والمادي، وقد تكون هذه الجهات الخارجية التي تقدم الدعم للتمردات جهةً حكومية مثل الحكومة التركية في الحالة السورية، أو قد تكون مجموعات شعبية يتصل بها المتمردون عرقياً أو قبلياً مثل البشتو في باكستان في الحالة الأفغانية، أو قد تكون مجموعات من السكان المهجرين من موطنهم الأصلي والمستقرين في اللجوء.

يأخذ عامل «وحدة الجهد» أهميته من هذه الطبيعة الممتدة لأطرف التمرد، إذ تسعى سلطات مكافحة التمرد إلى الأخذ بهذا المبدأ لقطع أطراف التمرد الخارجية، وحرمانه من المزايا التي كان يحظى بها خارج ساحة العمليات.

«تستفيد جهود الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد خلال كل مرحلة، إذا تمكنت من حشد الدعم من الدول المجاورة والمجتمع الدولي لوقف تدفق الأموال، والمقاتلين أو الإمدادات للمتمردين، مما يحرمهم من المأوى، ويعزز شرعية الحكومة عبر تقديم الدعم المادي أو الإعلامي لها. وقد تحصل الحكومة أيضاً على دعم من أحد حلفائها في شكل أسلحة وعتاد، وتدريب، ومعلومات استخبارية، ومستشارين، أو قوات مقاتلة.»[1]

انطلاقاً من هذا الاقتباس الذي نقلناه عن دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية

1 دليل وكالة الاستخبارات المركزية لتحليل التمرد، ترجمة مركز حازم للدراسات بإشراف أحمد مولانا. ص

لمكافحة التمرد، يطلق مصطلح «وحدة الجهد» في المناهج الأمريكية ليُقصد به: **جميع أشكال التعاون والتنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الجهات المحلية (الوطنية) والإقليمية والعالمية أثناء تنفيذ عمليات مكافحة التمرد.** ولعلنا نقوم بترتيب الجهات التي يمكن للولايات المتحدة توحيد الجهود معها خلال مكافحة التمرد كالتالي:

1. مع وكالات الدول البعيدة المشاركة في الاحتلال، مثل دول حلف الناتو في الحالة الأفغانية، حيث كانت الوكالات الأمريكية تسعى إلى تنسيق الجهود بشكل مستمر مع الوكالات الفرنسية والبريطانية والألمانية بشكل خاص.
2. مع حكومات الدول الإقليمية، مثل الحكومة الطاجيكية والباكستانية والإيرانية في الحالة الأفغانية.
3. مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وما تفرع عنها من منظمات إنسانية وقانونية.
4. بين وكالات ومؤسسات الدولة المحتلة، مثل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الطاقة ووزارة النقل ووزارة التنمية...إلخ
5. بين وكالات ومؤسسات الدولة المضيفة مثل أجهزة الأمن والشرطة والقضاء والإعلام والتعليم والجيش...إلخ
6. مع المنظمات الغير حكومية مثل الجمعيات الدينية والخيرية ووسائل الإعلام المحلية والشركات التجارية.
7. مع السلطات المدنية والغير حكومية في الدولة المضيفة والزعامات والكتل الشعبية في المجتمع، مثل القبائل والمجموعات العرقية والأقليات الدينية.

AL - KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

الشكل (2-9): الجهات التي يشملها مبدأ وحدة الجهد

الجدير بالذكر،أنه لا يمكن تحقيق وحدة الجهد بأبعادها الشاملة بسهولة، ولا سيما في ساحة عمليات تتدخل فيها جهات دولية وإقليمية متعددة ومختلفة السياسات، ومن ثم فإن من الأمور الجوهرية التي تؤكد عليها المناهج الأمريكية: وجود آليات قوية للقيادة والسيطرة (وحدة القيادة)، فضلاً عن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الحفاظ على تماسك الائتلاف بين القوى المختلفة ودعمه، وبحسب دليل الميدان للجيش الأمريكي: «لابد أن يكون لأحد قادة مكافحة التمرد السلطة على جميع الأجهزة الحكومية المشاركة في عمليات مكافحة التمرد، ومع ذلك فإنه عادة ما يعمل القادة العسكريون على تحقيق وحدة الجهود من خلال التواصل مع قادة عدد هائل من الأجهزة غير العسكرية. ويلعب السفير الأمريكي والفريق القُطري للمساعدة إلى جانب كبير ممثلي الدولة المضيفة دوراً هاماً في التخطيط رفيع المستوى، كما تكون هناك حاجة إلى وجود تواصلات مماثلة عبر سلسلة القيادة».[1]

إذاً لا يمكن الحفاظ على وحدة الجهد دون تحقيق فعال لوحدة القيادة، ويمكن

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 46

الوصول إلى وحدة القيادة عبر:

- إيجاد آلية واضحة لاتخاذ القرار والسيطرة.
- صياغة مذكرات تفاهم بين مختلف الجهات المختصة.
- التواصل الدبلوماسي المتواصل مع مختلف الجهات الفاعلة.
- تعيين مستشار استراتيجي عام واحد للحكومة المستهدفة وتفويضه وتخويله المسؤولية عن تنسيق جميع المساعدات المدنية والعسكرية الدولية.

تعمل الولايات المتحدة في الخطوة الأولى على بناء تحالفات دولية وإقليمية ومحلية للتعاون في عمليات مكافحة التمرد والقضاء على الثوار، لكنها إن لم تستطع الحصول على مرتبة التعاون الكامل فستحرص في الخطوة الثانية على تحييد الجهات الأخرى والتفاهم معها لعدم دعم التمرد على الأقل. لكن أسوأ الحالات التي قد تعود للولايات المتحدة بالهزيمة هي تلك التي تعمل فيها بانعزال عن الدول الإقليمية والمجتمع الدولي ككل، دون أي اتفاقات سياسية أقلها لتحييد هذه الدول الأخرى عن التدخل سلباً ضد عمليات مكافحة التمرد. قد يكون هذا سبباً في استعداء الدول المجاورة خاصة القوى العظمى والمنظمات الدولية التي تعتبر نفسها مسؤولة عن قرارات الحرب والسلم وعن حماية حقوق الإنسان في العالم، وهو ما سيوفر فرصة للثوار من أجل الحصول على الدعم الدولي السياسي والمادي.

ولهذا السبب أكد دليل الميدان للجيش الأمريكي: «ينبغي أن تظل وحدة الجهود حاضرة في كل مستوى ضمن عملية مكافحة التمرد. وإلا فإن الأعمال حسنة النية التي تعمها الفوضى ستلغي بعضها البعض، كما قد تتيح الفرصة للمتمردين لاستغلال نقاط الضعف.» [1]

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 46

من أهم المزايا التي ستحصل عليها سلطات مكافحة التمرد من وحدة الجهد: [1]

• الشرعية: لأنه عندما تتسق الإجراءات المتخذة لدعم حملة مكافحة التمرد مع القانون الدولي المعمول به، وتحظى بدعم من الكيانات الدولية التي تدين المتمردين في آن واحد، فإن هذا سيساعد على توفير التأييد في كل من الدولة المتضررة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً للتدخل ومواجهة التمرد.

• القدرة: سوف يتمكن التحالف متعدد الجنسيات من استدعاء عدد أكبر من القوات وموارد مالية أكثر مما تستطيع (الدولة الواحدة) حشده بمفردها.

• الكفاءات المتخصصة: لدى العديد من الحلفاء مزايا نسبية في استعمال الإمكانات المتعلقة بمكافحة التمرد، من قبيل كفاءة نشر القوات، وتطوير قوات الشرطة الوطنية، أو تعزيز النمو الاقتصادي، أو تطوير القدرة الإدارية للمسؤولين المحليين في المناطق عالية المخاطر أو البيئات النائية.

• التأثيرات الإقليمية: يمكن للشركاء الإقليميين أن يساعدوا في منع إنشاء ملاذات خارجية، ومنع أو إبطاء انتشار النزاع إلى مناطق أخرى، وتوفير الخبرة المحلية، والإسناد وربما حتى المساعدة الأمنية.

FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

[1] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، تقديم المعهد المصري للدراسات. ص 24

وقد جاء في دليل الاستخبارات الأمريكية:

«تستفيد جهود الحكومة لمكافحة التمرد خلال كل مرحلة، إذا تمكنت من حشد الدعم من الدول المجاورة والمجتمع الدولي لوقف تدفق الأموال، والمقاتلين أو الإمدادات للمتمردين، مما يحرمهم من المأوى، ويعزز شرعية الحكومة عبر تقديم الدعم المادي أو الإعلامي لها. وقد تحصل الحكومة أيضاً على دعم من أحد حلفائها في شكل أسلحة وعتاد، وتدريب، ومعلومات استخبارية، ومستشارين، أو قوات مقاتلة.»[1]

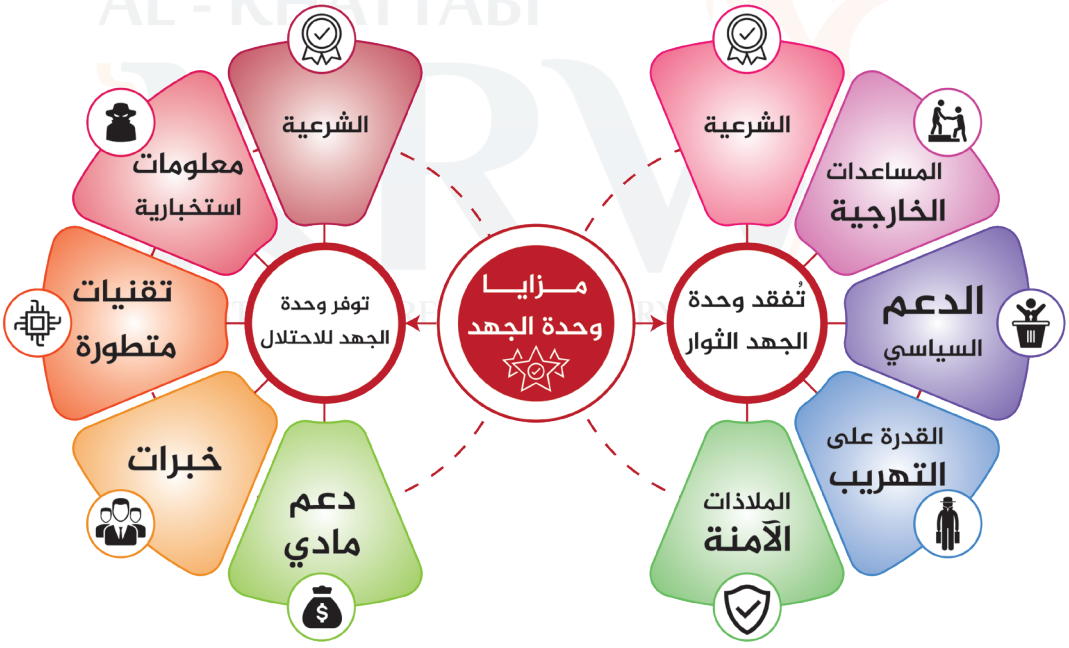

الشكل (2-10): المزايا التي تقدمها وحدة الجهد لسلطات مكافحة التمرد

[1] دليل وكالة الاستخبارات المركزية لتحليل التمرد، ترجمة مركز حازم للدراسات بإشراف أحمد مولانا، ص 22

المبحث الثالث: الحوكمة والعنصر المحلي

تُذكر الحوكمة في المناهج العسكرية الأمريكية ويقصد بها: «استعادة النظام وسلطة القانون والمؤسسات المدنية»، أما تفعيل العنصر المحلي فيقصد به: «العمل من خلال مؤسسات الدولة المضيفة وتقديم السكان المحليين خلال ممارسات مكافحة التمرد». وبحسب العقيدة الأمريكية العسكرية فإن كلا العنصرين (الحوكمة والعنصر المحلي) أساسيان لتحقيق النصر على التمرد:

«لا تتمتع معظم البلدان التي تعاني من اندلاع تمرد بنظم متينة وشفافة وفعالة لسيادة القانون. وفي الواقع فإن إدراك وملامسة عدم المساواة في تطبيق القانون ووقوع المظالم يدفع غالباً إلى التمرد. وبالتالي فإن بناء شرعية الحكومة وفعاليتها كثيراً ما يتطلب إصلاحاً كاملاً للمنظومة القانونية. ويجب على المخططين أن يصدروا تقديراً بشأن كيفية ومدى تآكل هذه الأنظمة أو عدم فاعليتها، فيشمل ذلك العمليات القضائية والتشريعية، وأنظمة المحاكم والسجون، والشرطة، والمدعين العامين، ومحاميو الدفاع، ونظم حفظ السجلات القانونية. وسيشير ذلك إلى كل من مقدار الجهد المطلوب للمساعدة ودرجة النجاح المحتملة.» [1]

تشمل جهود الحوكمة الأمريكية خلال مكافحة التمرد: [2]

- السيطرة على أنشطة الجيش والشرطة.
- تأسيس وتعزيز حكم القانون.
- الإدارة العامة.

---

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، تقديم المعهد المصري للدراسات. ص 05

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 022

- القضاء (النظام القضائي، وممثل الادعاء/ الدفاع، والإصلاحيات).
- سجلات الملكية.
- المالية العامة.
- المعلومات المدنية.
- الخدمات التاريخية، والثقافية، والترفيهية.
- الإجراءات الانتخابية للحكومة النيابية.
- الاستعداد والاستجابة للكوارث.

بشكل خاص، تهتم جهود الحوكمة الأمريكية ببناء جهاز الشرطة الذي قد يجمع قوات عديدة مستقلة تدعم إحداها الأخرى، منها الشرطة الجنائية، شرطة المرور، شرطة الحدود، شرطة النقل والمواصلات لتأمين خطوط السكك الحديدية والمواصلات العامة...إلخ وتقوم القوات الأمريكية المختصة بتدريب قوات الشرطة لتصبح قادرة على التعامل مع الأسلحة وتطبيق تكتيكات الوحدات الصغرى، ولتتمكن من مرافقة القوافل، ومكافحة الشغب، والسيطرة على المرور، والتعامل مع السجناء والمحتجزين، وجمع الاستخبارات، والتعامل مع المجرمين، وإدارة المخافر، وحراسة الحدود.

وأثناء بناء هذه الأجهزة تسعى السلطات الأمريكية لمكافحة التمرد إلى تصميم «برنامج التجنيد» بحيث يراعي الثقافة والمواضيع المحلية التي يتردد صداها بين السكان. ويجب أن يضمن البرنامج ضم قوات الأمن لأعضاء من كافة المجموعات الديموغرافية الرئيسية. كما يجب أن تشجع وتدعم القوات الأمريكية والشركاء متعددو الجنسيات؛ الجهود التي تبذلها الدولة المضيفة لتجنيد الأفراد من سكان

الأقليات. ويجب تأسيس قدرة تجنيدية متنقلة لاستهداف مناطق معينة أو مجموعات عرقية أو عشائر لضمان تمثيل التنوع السكاني داخل قوات الأمن. كما يجب تشجيع المجموعات والفصائل المعتدلة داخل المجموعات العرقية العدائية أو المحتمل أن تكون عدائية على الانضمام إلى قوات أمن الدولة المضيفة. يحقق هذا فوائد هائلة، إذ يبني شرعية قوات الأمن، وفي كثير من الأحيان يُطمئن المخاوف المشروعة لهذه المجموعات بخصوص علاقتها بحكومة الدولة المضيفة.»[1]

إن المؤسسات الحكومية المعنية بضبط الأمن والقانون تعد أساسية من أجل تحقيق السيطرة على السكان، لكن المناهج الأمريكية تحذر من العواقب السلبية لتقدم السلطات الأجنبية بنفسها لهذه المهام، «فعندما تقوم قوات الولايات المتحدة الأمريكية باستعادة ونقل الخدمات الأساسية إلى حكومة الدولة المضيفة، فإنها بذلك تزيل أحد الأسباب الرئيسية التي يستغلها المتمردون. وهذا العمل يساعد حكومة الدولة المضيفة بدرجة كبيرة في نضالها من أجل الشرعية».[2]

تسعى عمليات مكافحة التمرد الأمريكية جاهدة لاستعادة النظام، وحكم القانون، والإجراءات المدنية، لكنها في المقابل يجب أن تكون جميع أفعال قوات مكافحة التمرد صادرة من وكلاء الحكومة الشرعية للدولة المضيفة وليس السلطات الأجنبية، وفي هذا السياق يقول دليل الميدان للجيش الأمريكي: «في الوقت الذي قد يكون فيه من الأيسر على الوحدات العسكرية الأمريكية أن تنفذ عملياتها بنفسها، فمن الأفضل أن تعمل على تقوية القوات والمؤسسات المحلية، ثم مساعدتها بعد ذلك. وتتحمل حكومات الدول المضيفة المسؤولية الأخيرة عن حل مشاكلها.

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 372

2 المصدر نفسه. ص 443

ففي نهاية الأمر فإن جميع الجيوش الأجنبية تُعد في نظر البعض جيوش من المتطفلين أو المحتلين، وكلما نُقل الجهد الرئيسي بشكل أسرع إلى مؤسسات الدولة المضيفة بدون تدهور غير مقبول، كان ذلك أفضل».[1]

ويعتقد الخبراء الأمريكيون أن النجاح على الأمد الطويل يتطلب إعداد قادة ومؤسسات قابلة للحياة بالدولة المضيفة، بحيث تستطيع هذه المؤسسات أن تواصل عملها دون دعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية. فكلما طال تواجد القوات الأجنبية كلما تضاءل حجم الدعم الشعبي الذي تحظى به الولايات المتحدة، وتساءل السكان المحليون حول شرعية قواتهم وحكومتهم التي تسمح للأجانب بالتدخل في كل شيء.[2]

«قد أدرك هذه الحقيقة الجنرال» كرايتون إبرامز« القائد الأمريكي في فيتنام عام 1971 عندما قال: »هناك دليل واضح تماما ... في بعض الأشياء التي ساعدنا فيها على نحو كبير، كان قيامنا بهذا سبباً في تأخر الفيتناميين... لا يمكننا إجراء هذا الشيء ... عليهم عمله بأنفسهم. وكلما اقتربنا من ذلك، تحسن مستواهم وتحسن مستوانا نحن أيضاً«. كما أبدى لورانس ملاحظة مماثلة أثناء قيادته للثورة العربية ضد الإمبراطورية العثمانية خلال عام 1917 فقال: »لا تحاول أن تقوم بالكثير بيديك، فالأفضل أن يقوم بذلك العرب على نحو مقبول بدلاً من أن تقوم به أنت على نحو ممتاز. إنها حربهم، وما عليك سوى أن تقدم لهم المساعدة، لا أن تفوز بالحرب من أجلهم».[3]

---

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 47

2 جاء في دليل الميدان للجيش الأمريكي: «يمكن أن يستخدم المتمردون وجود القوات الأجنبية كسبب للتشكيك في شرعية حكومة الدولة المضيفة. كما أن أي حكومة تعتمد على القوات الأجنبية في أمنها الداخلي تخاطر بعدم الاعتراف بها كحكومة شرعية.»

3 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 67

وفي العقيدة العسكرية الأمريكية لمكافحة التمرد، «الحكومة المهددة بتمرد وليد أو نشط هي أهم فاعل في مكافحة التمرد. إذ لا يمكن للفاعل الخارجي مهما كانت درايته وحماسته أن يعوض بشكل كامل ضعف الإرادة أو عدم الكفاءة أو السلوك غير المثمر من قبل الحكومة التي يدعمها، وبالتالي لا يمكن توصيف أي حملة لمكافحة التمرد بأنها جيدة إلا وفقاً لمدى نجاعة الاستراتيجية السياسية التي تعتمدها الدولة المتضررة.» [1]

كما جاء في دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد: «إن تصور حكومة الولايات المتحدة لدور كل فاعل في مكافحة التمرد (بما في ذلك دورها الخاص) قد لا يتطابق مع تصور الجهات الفاعلة الأخرى أو السكان. بالإضافة إلى ذلك قد يعتبر المتمردون أن التدخل الأميركي يأتي في سياق اعتداء أجنبي على بلدهم، وهو التوصيف الذي قد يتردد صداه لدى السكان المتضررين. وهؤلاء السكان ربما يدعمون أو يقدرون الأمن الذي توفره القوات الأجنبية وقد لا يدعمونه، ولكنهم بكل تأكيد سوف يرونه بمثابة تدخل خارجي ومؤقت؛ لذا فإن ولاءهم على المدى الطويل سيتأرجح مع الفاعل المحلي (الحكومة أو المتمردين) وفقا للجهة التي تتسق مع هويتهم السياسية، ولذلك فإن مكافحة التمرد الفعالة تتطلب أن تقود الحكومة الوطنية الأنشطة الرئيسية لها (في نظر السكان المحليين).» [2]

الجدير بالذكر أنَّ الخبراء الأمريكيين يحذرون في المقابل من مساوئ تقديم الحكومة المحلية في الحالة التي تشكو فيها هذه الحكومة من الفساد، لأن ذلك قد يعود بنتائج سلبية على مكافحة التمرد. جاء في دليل الحكومة الأمريكية: «إن حاجة مكافحة التمرد لبناء مصداقية وفاعلية الحكومة المتضررة قد تقتضي توجيه موارد التنمية

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 83

2 المصدر نفسه. ص 83

من خلال وزارات الحكومة. بينما تتسم الحكومات التي يندلع ضدها تمرد غالبا بانتشار الفساد داخل أروقتها، وبالتالي قد تعتبر غير صالحة للتعامل مع المساعدات المالية الأمريكية، ولكن تجاوز تلك الوزارات قد يؤدي إلى إضعافها أكثر، لذا ينبغي تنفيذ تدابير وقائية من الفساد في إطار برنامج أوسع لتنمية القدرات البشرية، وإن كانت غالباً ما تستغرق فترة زمنية طويلة كي تصبح فعالة.»[1]

وجاء في دليل الميدان للجيش الأمريكي: «ساعدْ الدولة المضيفة على تطوير وإعطاء الصلاحيات للقادة الأكفاء، وعزز الخدمة المدنية وقوات الأمن التابعة لهم. فالقيام بذلك غالباً ما يكون صعباً، ومع ذلك فإن مساندة القائد غير الكفء أو السيء بالدولة المضيفة قد يأتي بنتائج عكسية. ولا تخش من الإقدام وإجراء التغييرات الجريئة متى كان ذلك ضرورياً. فأي موظف فاسد مثل رئيس شرطة يعمل لكلا الطرفين قد يكون مصدر ضرر أكثر من الموظف الشريف. وقد تكون مدفوعاً لاستبداله، فإذا كان الأمر كذلك فغيره بشكل نهائي. ورتب إبعاد جميع الموظفين الضروري إقصاؤهم لحل المشكلة. وقد ينجم عن ذلك ألما قاسياً، ولكنه سيكون قصير الأمد ونهائياً. ومتى أمكن، فإنه يتعين على سلطات الدولة المضيفة إدارة إجراءات الفصل بشكل فعلي».[2]

كما ينبغي أن يكون بناء قدرات العناصر المحلية جزءاً من عملية أوسع لإصلاح القطاع الأمني، حيث يجب أن يتم تطوير النظام برمته، وينبغي أن تُبنى المؤسسات المدنية التي تشرف على قوات الأمن وأجهزة الاستخبارات، ومؤسسات العدالة (خدمات الادعاء، والقضاء والسجون) التي تنفذ القانون. والواقع أن فاعلية إصلاح القطاع الأمني (وخاصة إصلاح قطاع العدالة) قد تعالج العديد من المظالم

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 43

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 122

التي أدت في البداية إلى تأجيج التمرد.

«وينبغي أن تجري عملية إصلاح القطاع الأمني بطريقة متوازنة ومتسلسلة بعناية، وإلا فإنها قد تكون ذات عواقب سلبية غير مقصودة. وعلى سبيل المثال: فإن التحسن الكبير في قدرة الشرطة لن يؤدي إلا إلى الفساد إذا ظل النظام القضائي منحرفاً بطبيعته وقد تميل الشرطة إلى أن تقيم العدالة بيديها في شكل عمليات قتل خارج نطاق القانون. وبالمثل فإن زيادة القدرات العسكرية والكفاءة قد تزيد من خطر القيام بانقلاب عسكري إذا لم تكن آليات الرقابة المدنية قائمة، إذ يعتبر الجيشُ الحكومةَ فاسدة أو غير فعالة.»[1]

وبنظر الخبراء الأمريكيين، توجد ست مؤشرات محتملة للشرعية، يمكن استخدامها في تحليل التهديدات الموجهة للاستقرار الحكومي، وهي: [2]

1. قدرة الحكومة المحلية على توفير الأمن للسكان (بما في ذلك الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية).
2. اختيار القادة دورياً بطريقة يعتبرها معظم السكان عادلة ونزيهة.
3. مستوى عالي من المشاركة الشعبية في الممارسات السياسية وفي دعمها.
4. مستوى مقبول ثقافياً من الفساد.
5. مستوى ومعدل مقبول للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
6. مستوى مرتفع لقبول النظام الحاكم من قبل المؤسسات الاجتماعية الرئيسية.

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 13

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 36

إضافة إلى كل ما سبق، تساهم مجهودات الحوكمة في توفير معلومات وافية عن السكان مما يعزز سيطرة الحكومة ويسهل عمليات ملاحقة المتمردين، وبحسب دليل الميدان للجيش الأمريكي: ينبغي «إجراء تعداد للسكان بأسرع وقت ممكن من الناحية العملية. ومساعدة حكومة الدولة المضيفة على القيام بذلك. فهذه المعلومات قد تفيد في معرفة كل ما يتعلق بالسكان والوفاء باحتياجاتهم. كما ينشئ هذا التعداد أيضاً قاعدة بيانات ضرورية من أجل عمليات الأمن المدني. ومساعدة حكومة الدولة المضيفة على استخراج وتوزيع بطاقات الهوية. وتسجيل جميع المواطنين أو على الأقل أولئك الذين قد اقتربوا من السن القانوني المحدد سلفاً. فبطاقات الهوية قد تساعد على اقتفاء تحركات المواطنين. وهذه المعلومات تفيد في تحديد الأنشطة غير المشروعة وتساهم أيضاً في توطيد الأمن المدني».[1]

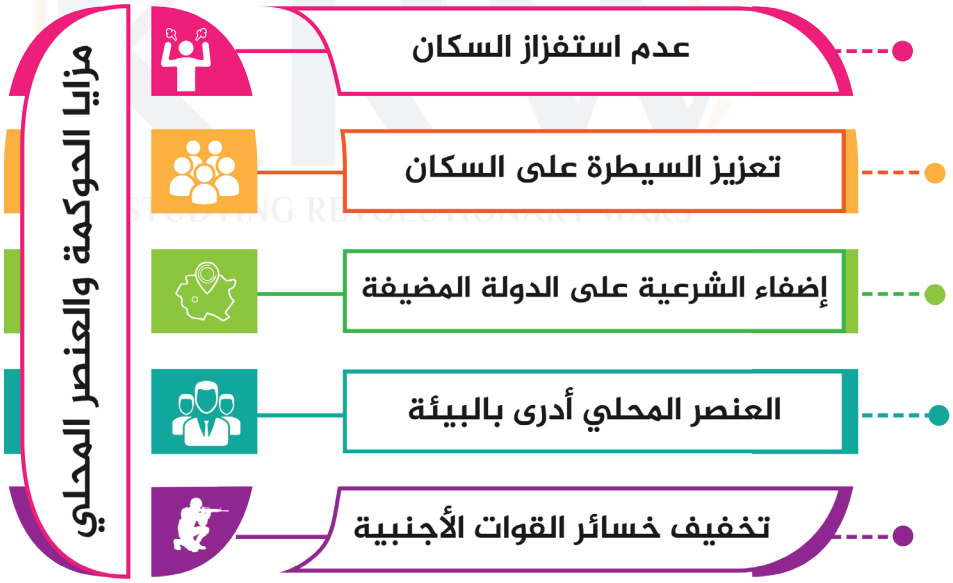

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 512

الشكل (2-11): المزايا التي يقدمها كل من الحوكمة والعنصر المحلي لسلطات مكافحة التمرد

ويمكننا في ختام هذا الفصل أن نخرج بخلاصة مهمة، وهي أن جميع المراجع الأمريكية التي تحدثت عن فنون مكافحة التمرد تقر بقاعدة عامة في هذا الصدد: «إن ضرورة تقوية السلطات المحلية وتأهيلها وتدريبها وتنظيمها والعمل من خلالها ومعالجة الفساد فيها،[1] عاملٌ حاسم ومؤثر جداً في تحقيق النصر ضد المتمردين». وذلك لعدة أسباب، أهمها:

- وجود القوات الأجنبية بشكل ملحوظ وكثيف يستفزّ السكان المحليين ويعطي للثوار قوة لحشد الشعب نحو الثوران ضد النفوذ الأجنبي، فكلما كان الوجود الأجنبي قليلاً وخفياً كلما ضعفت العوامل التي تساهم في تنشيط التمرد. وكلما كانت عمليات مكافحة التمرد تحصل تحت إطار قانوني في مؤسسات الدولية المحلية كلما كانت مشروعةً أكثر بنظر السكان. والحالة المثالية في مكافحة التمرد أن يقتصر الوجود الأجنبي على بعض المستشارين الذين يقدمون التوجيهات والتقنيات، بينما تقوم القوات المحلية في الشرطة والجيش والأمن بكل الأعمال.
- وجود المؤسسات الأمنية والمدنية يعزز من شرعية الحكومة المحلية ويظهرها كدولة قانون ومؤسسات، وهو ما يخفف من الاحتقان الشعبي. كما أن عملية الحوكمة هذه تعطي سلطات مكافحة التمرد قدرةً أكبر على السيطرة، فهي توفر قاعدة بيانات شاملة حول هوية السكان.

[1] تشير مجموعةٌ كبيرةٌ من الأدلّة الكمية، إلى أنّ النظام الحاكم الضّعيف وغير الفعال هو أمرٌ حاسمٌ في نجاح انطلاق الثورة. فعلى سبيل المثال، قامت إحدى الدّراسات الأجنبية بتحليل ١٦١ حالة تمرد على مدى أربعٍ وخمسين سنة، ووجدت أنّ الحكومات المركزية الضّعيفة مالياً وتنظيمياً وسياسياً تجعل من حركات الثورة أكثر تفوقاً وجاذبيةً، ويرجع السبب في ذلك لضعف الشّرطة المحليّة أو رعونة الممارسات التي تمارسها الحكومة لمكافحة التّمرد. والعكس صحيحٌ أيضاً، فكلما كان نظام الحكم قوياً سيقلّل ذلك من احتمال وقوع الثّورة.

- عادة ما تكون العناصر المحلية في الشُّرط والجيش والأمن أقدر على الحركة وتنفيذ العمليات من العناصر الأجنبية، وأقرب إلى اتخاذ القرار التكتيكي الصحيح أيضاً، وذلك بحكم انتمائها إلى البيئة المحلية الذي يورّثها فهماً وعلماً أعمق بالثقافات السكانية والطبيعة الجغرافية للمنطقة. وتوكيل هذه القوات بتنفيذ عمليات مكافحة التمرد سيكون له دور إيجابي في تقليل الأخطاء والمظالم، وإضعاف عملية الحشد لدى الثوار.[1]

- عدى أن تكثيف العناصر المحلية في أجهزة مكافحة التمرد يخفّف من الخسائر في صفوف القوات الأجنبية، فإنه أيضاً يجعل شريحة كبيرة من الشعب لا تريد المشاركة في التمرد، وذلك لأنهم لن يقبلوا باستهداف أبنائهم وأقربائهم. بل حتى إن لم يكن لهم قرابة مع العناصر المحلية، فإن الخوف من الثأر العشائري والانتقامات يلعب دوره في تثبيط الشعب عن الالتحاق بالثوار.

AL KHATABI KRW FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

1 نحن نتحدث عن القوات المحلية هنا وهي في حالتها المثالية، أما إن كانت فوضوية وغير منضبطة وينتشر بينها الفساد الأخلاقي والمالي، فإن استعمالها دون تأهيل وهي على هذه الحالة سيعود على مكافحة التمرد بنتائج سلبية.

المبحث الرابع: الجهد الدبلوماسي

ليس من السهل أبداً القضاء على المتمردين في حرب طويلة الأمد، وغالباً ما يحصل في الحروب الثورية أن تنتصر السلطات عسكرياً مؤقتاً ثم يعود التمرد فينشط من جديد مع الوقت. لذا فقد أكد الخبراء الأمريكيون على أن استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية يعتمد على وجود رؤية واضحة للحل النهائي الذي ينبغي أن يكون سياسياً، وشاملاً لمعظم أطياف المعارضة:

«إن تحقيق النجاح خاصة في أواخر الحملة، يعني أنه قد يكون من الضروري التفاوض مع العدو. فالسكان المحليون الذين يدعمون عملية مكافحة التمرد يعرفون قادة العدو. وربما حتى نشأوا وتربوا سوياً. ويظهر شركاء التفاوض الصالحون مع تقدم الحملة. مرة أخرى، استخدم العلاقات الوثيقة بين الوكالات المختلفة لاستغلال الفرص ولاستمالة شرائح من العدو. فذلك يساعد في إخماد التمرد دون إبعاد الحلفاء المحليين المحتملين الذين لديهم أقارب أو أصدقاء بين المتمردين. وعند انتهاء التمرد، يكون الانشقاق أفضل من الاستسلام، والاستسلام أفضل من الأسر، والأسر أفضل من القتل».[1]

فإذا لم تضع السلطات المحلية أو الاستعمارية خيار الحل السياسي والمفاوضات تزامناً مع العمليات العسكرية فإن عمليات التمرد لن تتوقف أبداً. نعم قد تضعف في مرحلة ما، وقد تحقق العمليات العسكرية والأمنية نصراً، لكنه سيعد نصراً تكتيكياً مؤقتاً لن يدوم لمدة طويلة.

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 573

إن لم تضع هذه السلطات في حسبانها تنفيذ إصلاحات حقيقة في نمط الحكم، فإن دوافع التمرد ستبقى مستعرة. فوجود الإصلاحات الحقيقية في نمط الحكم ونظام الاقتصاد والمعاملات الاجتماعية مع وجود مشروع عفو شامل ومصالحة حقيقية مع المعارضة المتفهمة، يُدخل المتمردين الراديكاليين والأصوليين في عزلة سياسية ويفككهم من الداخل.

وبحسب الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد: «من الأمور الأساسية لاكتساب ثقة السكان ودعمهم: تحسين نوعية الحكم من خلال الإصلاح السياسي وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة. وفي الوقت نفسه ينبغي استخدام مزيج من الدبلوماسية والتفاوض، وأساليب الشرطة، والعمل الاستخباراتي، والقتال العسكري والأنشطة غير القتالية لتدمير أو احتواء أو تهميش أو استقطاب المتمردين. وبالتالي فإن العمل الفعال ينطوي على توازن دقيق بين الأبعاد البناءة (إقامة حكومة فعالة تحظى بشرعية) والأبعاد المدمرة (تدمير حركات التمرد).

خطط مكافحة التمرد ينبغي أن تبحث عن خطوط كسر محتملة حيث يكون توافق المصالح بين القيادة الأيديولوجية وجزء معين من شبكة المتمردين أضعف ما يكون. ويمكن بعد ذلك إنشاء إسفينٍ من خلال استخدام الجزرة (الفوائد السياسية والاقتصادية والإنمائية) والعصا (الاعتقال والإزعاج). يجب أن يكون الأفراد الرئيسيون (المتمردون الذين يربطون القبائل كلها أو التجمعات الأخرى بالقيادة المتمردة) من أولويات المصالحة أو الاحتجاز، ولكن من أجل تحقيق ذلك، فإن الفهم العميق لعلم الاجتماع الإقليمي والدوافع النسبية أمر بالغ الأهمية...

إن الحكومة التي تواجه التمرد ستتطلب درجة من تعديل السلوك السياسي (الإصلاح السياسي الموضوعي ومكافحة الفساد وتحسين الحكم من أجل معالجة

المظالم التي أدت إلى اندلاع التمرد بنجاح في المقام الأول. وقد تكون الدول الداعمة قادرة على المساعدة في هذه الإصلاحات.» [1]

من أهم المحاور التي يجب أن تركز عليها الجهود الدبلوماسية لتثمر عمليات مكافحة التمرد نصراً مستقراً دائماً:

» فتح قنوات التواصل والتفاوض مع المتمردين، حيث «إذا تحدث القائمون على مكافحة المتمردين مع أعدائهم، فسيستخدمون مقاربة إيجابية وربما يتعلمون بعض الأشياء المفيدة. وفي حالة ما إذا كانت الدولة المضيفة رافضة للتواصل مع المتمردين، فقد يلزم أن تبدأ عناصر أخرى من قوات مكافحة التمرد في التواصل معهم. والنظر في تبني مقاربة »نحن ندرك لماذا تقاتلون«، وتوضيح هذا الموقف للمتمردين».[2]

» إصلاحات حقيقة في الحكومة على مستوى انتقال السلطة وتشكيل الأحزاب وصياغة الدستور والقضاء والممارسات الأمنية والسجون...إلخ مما يخفف المظالم والفساد ويقضي على دوافع التمرد.

» بناء نظام للمواطنين من أجل المطالبة بالتعويض مقابل الأخطاء المرتكبة من جانب السلطات، مما يمكنهم من تقديم التماس لقوات مكافحة التمرد من أجل الحصول على تعويض عن الأخطاء التي ارتكبتها تلك القوات (سواءأكانذلك بالعمد أو بخلاف ذلك). [3]

» تشجيع المتمردين على تغيير مواقفهم -والترحيب بهم عبر تبني سياسة

---

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص23

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 802

3 المصدر نفسه. ص 122

«الأذرع المفتوحة»، وفتح المجال لكل أطياف المعارضة لتشارك في العملية السياسية.

» بناء مشروع عفو شامل لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة تفعيل العناصر المتمردة في مؤسسات الدولة. ومع ذلك، ينبغي تحديد المتمردين الذين يسعون إلى الانضمام إلى قوات الأمن بموجب ذرائع واهية. ففحص المتمردين المنشقين يقع ضمن مهام حكومة الدولة المضيفة بالاشتراك مع الفريق القطري.

» «دعم جهود نزع سلاح، وتسريح، وإعادة دمج عناصر الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الحكومة في المجتمع، مثل المليشيات والمنظمات شبه العسكرية، وهذا يشمل أيضا المتمردين المقبوض عليهم والمستسلمين أو من قبلوا العفو عنهم».[1]

» وضع جدول واضح لانسحاب القوات الأجنبية في الوقت المناسب دون تسريع يفيد المتمردين أو تأخير يؤثر على الدعم الشعبي.

» إشراك القوى الدولية الفعالة في الحل السياسي وعملية إعادة الإعمار وإعادة اللاجئين وتعويض المتضررين ومحاسبة مجرمي الحرب من كلا الطرفين (المعارضة والحكومة المحلية).

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 512

الشكل (2-12): العناصر الأساسية التي يشملها الجهد الدبلوماسي لمكافحة التمرد

AL-KHATTABI KRW FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

المبحث الخامس: الدعاية

تلقى الدعاية في مناهج مكافحة التمرد الأمريكية اهتماماً كبيراً سواء بأساليبها المباشرة أو غير المباشرة، فبحسب دليل الميدان للجيش الأمريكي: «يؤثر التواجد العالمي لوسائل الإعلام الحالية على سير العمليات العسكرية أكثر من أي وقت مضى. فأجهزة استقبال الأقمار الصناعية أصبحت منتشرة حتى في الدول النامية. ويراقب ويعلق المدونون ومراسلو الراديو ومعلقو التليفزيون على كل شيء تقوم به قوات الجيش. ويستخدم المتمردون تكتيكات إرهابية لإنتاج رسوم يأملون منها التأثير في الرأي العام محلياً وعالمياً».[1]

وفي هذا السياق، يعتقد الخبراء الأمريكيون أن «السلطة السياسية هي القضية المركزية في التمردات ومكافحتها، فكل طرف يحاول أن يجعل الناس يقبلون شرعية حكمه أو سلطته. ويستخدم المتمردون جميع الأدوات المتاحة سياسياً بما في ذلك الدبلوماسية، وإعلامياً بما في ذلك الميل نحو اللعب على أوتار المعتقدات (الدينية، أو العرقية، أو الأيديولوجية)».[2]

ويعتقد الخبراء الأمريكيون أن الدعاية الفعالة في عمليات مكافحة التمرد يتطلب تشكيل آراء معينة بين العديد من الفئات السكانية المختلفة عبر مجموعة من الرسائل والإجراءات لكل من:

1. **الأمة المتضررة:** فإن الهدف الأساسي من التأثير في مكافحة التمرد هو بناء الثقة في الحكومة مع الحد من مصداقية وتأثير المتمردين.
2. **سكان الولايات المتحدة:** عندما تتدخل الولايات المتحدة تدخلاً مباشراً

---

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 963

2 المصدر نفسه. ص 12

لدعم الدولة المتضررة، فإن التكاليف المالية والبشرية غالباً ما تكون مرتفعة وممتدة لفترة طويلة. وبالتالي سيكون التفهم والدعم في الولايات المتحدة أمراً أساسياً إذا ما أريد للأمة أن تظل منخرطة في الصراع لفترة كافية كي تحقق تأثيراً حاسماً.

3. **البلدان المجاورة:** إذ تعتمد العديد من عمليات التمرد على ملاذات آمنة في البلدان المتاخمة للدولة المتضررة. وقد يُعطى الملاذ عن طيب خاطر، أو قد يكون خارج سيطرة حكومة الجوار، وحتى في الدول غير الديمقراطية والمناطق غير الخاضعة لأي سلطة حكومية، غالباً ما ستظل هناك مزايا تنتج من الجهود المبذولة للتأثير على السكان.

4. **دول التحالف:** لأنه نادراً ما يكون العزم السياسي عبر ائتلاف مكافحة التمرد ثابتاً على الدوام. ويجب أن يدرك صناع السياسة في الولايات المتحدة الصعوبات التي سيواجهها بعض أعضاء الائتلاف في الحفاظ على استمرارية الدعم الشعبي لمشاركتهم.

5. **مجتمعات الشتات (تجمعات اللاجئين):** يمكن لمجتمعات الشتات أن تلعب دوراً هاماً في دعم أو مقاومة عمليات التمرد. فالتأثير الإيجابي هنا يمكن أن يدر أرباحاً.

وفي هذا الصدد جاء في دليل الميدان للجيش الأمريكي: «إنه من النادر أن يكون الفصل الكامل للرسائل بين هذه المجموعات السكانية المختلفة أمراً ممكناً، ويلزم وجود درجة عالية من التنسيق للسماح بتكييف الرسائل مع الجماهير المختلفة دون تناقض. فيجب أن تستمد استراتيجية التأثير من مجموعة من السرديات الاستراتيجية التي ينبغي أن تُستمد منها جميع الرسائل والإجراءات. وستكون روايات الحكومة المتضررة والدول الداعمة مختلفة ولكنها مكملة لبعضها البعض».[1]

[1] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 92

تذهب العقيدة الأمريكية العسكرية لمكافحة التمرد إلى أن الرسائل الدعائية يجب أن تتناول: «الدوافع الأيديولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية، التي تؤثر أو تولد شعوراً بالمصلحة والهوية المشتركة بين السكان المتضررين، وأصحاب المصلحة الدوليين. وعليها أيضاً أن تواجه أيديولوجية المتمردين من أجل تقويض دوافعهم وحرمانهم من الدعم الشعبي والملاذين (المادي والافتراضي). وعند القيام بذلك، ينبغي أن يسعى مكافحو التمرد إلى كشف التناقضات في الدوافع (بين الأيديولوجيات المختلفة أو بين الأيديولوجيا والمصلحة الذاتية) الموجودة داخل صفوف شبكات المتمردين. كما أنه لتعزيز شرعية الحكومة المتضررة، ينبغي تنسيق الرسائل الموجهة إلى السكان تنسيقاً وثيقاً مع مسؤولين متخصصين. ويجب أن تكون الموضوعات والرسائل بسيطة لا تُنسى، ويجب أن يتردد صداها بين السكان. وهذا يتطلب فهما تفصيلياً لبيئة العمل التي يجب تحديثها باستمرار، ويلزم إجراء تحليل مفصل للجمهور المستهدف من كل مجموعة سكانية على حدة، واعتماد أدوات قياس فعالة وجديرة بالثقة لتقييم مدى نجاح الرسائل، وإعادة تقييمها إن لزم الأمر». [1]

وبحسب الدليل الميداني الأمريكي، «إن الرسائل الدعائية لا ينبغي أن تكون معسولة أو ملفقة، بل يجب أن تستند إلى الحقيقة وتعكس رغبة حقيقية من جانب الحكومة المتضررة في إجراء إصلاحات حقيقية تلبي احتياجات شعبها. وبما أن الفشل في الوفاء بالوعود عادة ما تكون له نتائج عكسية للغاية، لذا يجب على المسؤولين توخي الحذر في تقديم الوعود، ومتابعة تنفيذ الوعود السابقة بهدف تحقيق أو تجاوز مستوى توقعات السكان». [2]

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 92

2 المصدر نفسه. ص 92

تسعى قوات مكافحة التمرد الأمريكية إلى إيصال الرسائل الدعائية «جزئياً من خلال الأنشطة الإعلامية، وبشكل أكثر عمقاً ومصداقية من خلال الآلاف من التداخلات اليومية بين السكان والحكومة وقوات الأمن. فكل عمل في مكافحة التمرد يرسل رسالة دعائية، مما يعني أن الكلمات والأفعال يجب أن تكون متزامنة».[1]

وتدرب السلطات الأمريكية الجنود ومشاة البحرية على مراعاة كيفية استقبال الجمهور العالمي لأفعالهم، وتربيتهم على التعامل مع وسائل الإعلام كحليف، وتوصيهم بمساعدة الصحفيين في الحصول على قصتهم وتبادل المعلومات مع ممثلي الإعلام، فذلك يساعدهم على تصوير الأعمال العسكرية بشكل أفضل.

ويؤكد الخبراء الأمريكيون أثناء العملية الدعائية في مكافحة التمرد على «احترام الأديان والتقاليد المحلية. حيث يجب أن يتقبل جنود الجيش ومشاة البحرية طواعية العديد من جوانب الثقافة المحلية والوطنية، بما فيها الطعام (إذا سمحت معايير السلامة الصحية). كما يجب أن تُبين القوات الأمريكية بوضوح أنها لا تنوي تقويض أو تغيير الدين أو التقاليد المحلية».[2]

وفيما يلي أهم التوجيهات التي يقدمها دليل الميدان للقادة الأمريكيين العاملين في مكافحة التمرد:[3]

- اختيار الكلمات المستخدمة بعناية، فالكلمات مهمة ولها معان محددة، وهي تصف السياسة. فعلى سبيل المثال، هل قوات مكافحة التمرد قوات تحرير أم احتلال؟ فالمحتلون يستثيرون «المقاومة»، بينما قد يلقى المحررون الترحيب لفترة من الزمن.

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص92

2 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 972

3 المصدر نفسه. ص 802

- نشر ما يقوم به المتمردون من عنف واستخدامهم الإرهاب، من أجل تشويه سمعة التمرد. وتحديد الأعمال البربرية التي يقوم بها المتطرفون، وتجاهل المتمردين للخسائر المدنية.

- الاعتراف بالأخطاء (أو الأفعال التي يرى السكان أنها أخطاء) في الحال. وشرح هذه الأخطاء والأعمال بالكامل قدر الإمكان، وهذا يشمل الأخطاء التي ارتكبتها القوات العسكرية الأمريكية.

- تسليط الأضواء بشكل فوري على النجاحات التي تحققها حكومة الدولة المضيفة وقوات مكافحة التمرد. فالنتائج الإيجابية تفرض نفسها وتترك صدى لدى الناس. ويجب عدم التأخر في الإعلان انتظاراً لمعرفة كل النتائج. وإقامة اتصالات أولية في الحال لتعريف المواطنين بأعمال قوات مكافحة التمرد وأسباب قيامها بذلك. والتأخر عن الإعلان يجعل »الأخبار قديمة« ويحدث خللاً في دورة الأخبار.

- الاستجابة السريعة لدعاية المتمردين. فالتأخر عن ذلك يمكن أن يساهم في انتشار رواية المتمردين للأحداث والتجاوب معها. وهذا الاعتبار قد يتطلب إعطاء المزيد من صلاحيات الدعاية والمسئوليات للقادة الفرعيين.

- تشكيل تطلعات السكان. فعادة ما يتوقع عامة السكان الكثير والكثير في وقت قريب، وعندما تتباطأ حكومة الدولة المضيفة أو قوة مكافحة التمرد في الوفاء بذلك، يصبح السكان بسهولة وربما بصورة غير عادلة أكثر عرضة للغضب.

- إعطاء عامة السكان فرصة للتعبير عن آرائهم وشكاواهم، حتى ولو ظهر أن هذا النشاط في البداية يسبب مشاحنات. فمثل هذه الفرص تعد في غاية الأهمية لكل من الفعاليات السياسية الرسمية وغير الرسمية، وللقضايا المحلية (حيث تحتك الحكومة بالمواطنين بصورة مباشرة). وتطوير آليات للتغذية الراجعة بالمعلومات من السكان إلى الحكومة المحلية لتحديد الاحتياجات وتصحيح التصورات.

- الحفاظ على تواصل الجنود ومشاة البحرية مع السكان. فتنفيذ الدوريات يسهل على الجنود ومشاة البحرية الاختلاط بالمواطنين. وكلما تعرف عامة السكان وقوات مكافحة التمرد على بعضهم البعض بشكل أفضل، ستنشأ قنوات اتصال مزدوجة تبني الثقة، وتسهل الحصول على المعلومات الاستخبارية.
- معاملة المعتقلين بصورة مهنيّة، والإعلان عن طرق معاملتهم.
- العمل على إقناع قادة المتمردين بأن وقت المقاومة قد ولى، وأن هناك طرقاً أخرى لتحقيق ما يريدونه.
- تحويل طلبات المتمردين على المتمردين أنفسهم. ودراسة المشكلات المتنازع عليها بصورة موضوعية، ثم العمل مع قادة الدولة المضيفة لحل هذه المشاكل قدر الإمكان. وتصوير أي نجاح على أنه علامة على الاستجابة والتحسن.
- تصوير قوات مكافحة التمرد على أنها قوية، ومثابرة، وترغب في مساعدة السكان أثناء المشاكل الحاضرة.
- اكتشاف رسائل أو سرديات المتمردين. وتطوير رسائل وقصص سردية مضادة لدحض أيديولوجية المتمردين، وينبغي فهم الثقافة المحلية جيداً للتمكن من فعل ذلك.
- تذكر دوماً أن مسئولية وسائل الإعلام تتمثل في نقل الأخبار. والمعيار الذي ينبغي أن يقاس به دور المؤسسات الإعلامية يتمثل في الدقة التي يكملها توفير السياق، والتوصيف السليم للاتجاهات الشاملة، لا إذا ما كانت هذه المؤسسات تصور أعمال قوات مكافحة التمرد، وقوات الدولة المضيفة، ومسئولي الدولة المضيفة بشكل إيجابي أو سلبي.

- عندما يتبع المتمردون أيديولوجية تستند على التطرف الديني، فينبغي أن تشجع عمليات الدعاية وتقوي وتحمي العناصر المجتمعية المعتدلة. ولابد أن تجسد موضوعات القيادة صورة تتمتع بالمصداقية والجاذبية التي تنسجم مع الثقافة المحلية. وفي نفس الوقت يجب على القادة تجنب التدخل في الشئون الدينية الداخلية للمجتمع.

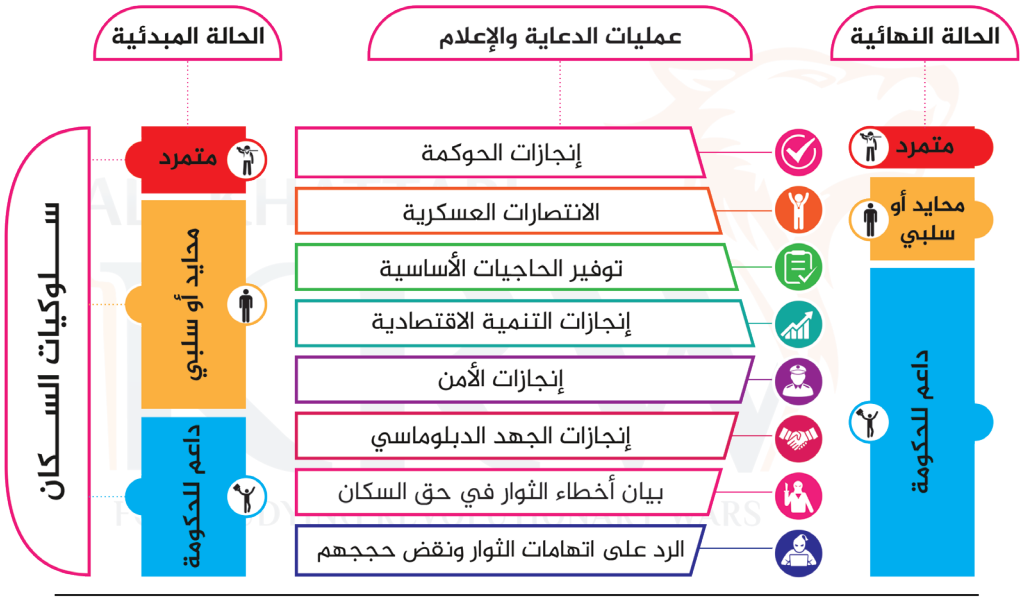

الشكل (2-13): آلية عمل الدعاية والإعلام في عمليات مكافحة التمرد

الفصل الرابع: الحفاظ على عوامل القوة يعتمد على التكيف

خلال تتبعنا للمناهج الأمريكية العسكرية لمكافحة التمرد، وجدنا أن الخبراء الأمريكيين لطالما ركزوا على مبدأين أساسيين: «الشمولية» و«التكيف». يصاحب هذان المبدآن جميع بقية العوامل التي سبق ذكرها منذ بداية عمليات مكافحة التمرد وحتى نهايتها. وقد سبق معنا الحديث عن «الشمولية» في مقدمة الفصل، وبقي علينا أن نشرح مكانة مبدأ «التكيف» في العقيدة الأمريكية.

عادة ما تكون أوضاع مكافحة التمرد ديناميكية ومتغيرة باستمرار، بشكل مفاجئ ويصعب التكهن به، فالتمرد يتطور وينضج، وقادته يتجاوزون العقبات، ومن ثم فإن الحكومات المتضررة ستغير أيضاً في تكوينها وكفاءتها وموقفها استجابة للتغيرات التي طرأت على التمرد، كما ستتغير أيضا آراء السكان تجاه التمرد أو الحكومة حسب مجريات الصراع.

وبحسب الدليل الأمريكي: «في ظل هذه الظروف الديناميكية، لا يصح الاكتفاء بإجراء تقييم وتخطيط لمرة واحدة أثناء دراسة قرار المشاركة. بل ينبغي أن يتسم التخطيط بالتكيف والمرونة، مع الإبقاء على المواضيع الرئيسية ثابتة قدر الإمكان من أجل ضمان تحقيق وحدة الجهد واستمرارية الأداء. وينبغي مراجعة الوضع باستمرار، وتقييم النجاح النسبي لكل من التمرد وجهود مكافحته. كما يجب متابعة الأنشطة الإنسانية والإنمائية وتقييمها وفقا للمعايير الدولية وأفضل الأساليب».[1]

هذا ما يجعل القيادة الأمريكية تحث «الجيش ومشاة البحرية الجنود على الانتباه إلى المواقف المتغيرة بشكل سريع والتي تميز عمليات مكافحة التمرد. وفي بعض الأحيان،

[1] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 06

لا تحقق التكتيكات والأساليب والإجراءات المستخدمة النتائج المطلوبة. وعند حدوث ذلك، ينهمك القادة الناجحون في البحث عن طرق أفضل لهزيمة العدو. وللفوز، يجب على الجيش ومشاة البحرية إيجاد إجماع مؤسسي على عقيدة جديدة بكل سرعة، ونشرها، ومراقبة تأثيرها على إنجاز المهمة بعناية. ويجب مواصلة تكرار دورة التعلم هذه بما أن قوات مكافحة التمرد الأمريكية تسعى إلى التعلم بشكل أسرع من العدو المتمرد. فالجانب الذي يتعلم أسرع ويتأقلم بسرعة أكبر هو الذي يفوز، ولهذا أُطلقت تسمية (مسابقات التعلم) على عمليات مكافحة التمرد». [1]

«وغالباً ما يتم إنجاز التقييمات بشكل جيد من قبل فريق مستقل من الخبراء يقدم تقاريره مباشرة إلى مسؤول أمريكي كبير. وكثيراً ما يطبق الجيش الأمريكي هذه الفكرة باستخدام القادة العسكريين والدبلوماسيين المتقاعدين. وينبغي دائما التماس آراء السكان المحليين والكيانات الحكومية غير الأمريكية. وحيثما يتغير الوضع بشكل ملحوظ، يجب أن تكون إستراتيجية مكافحة التمرد جاهزة للمراجعة من قبل (الدولة المتضررة والولايات المتحدة والشركاء الآخرين) لتحديد ما إذا كانت لا تزال صالحة أم أنها تحتاج للتغيير.» [2]

AL-RIHAT TABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

1 دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 81

2 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 06

ومن أجل تطبيق أوسع لمبدأ التكيف، يؤكد دليل الميدان للجيش الأمريكي على ضرورة تقييم العوامل التالية طوال مراحل التخطيط والإعداد والتنفيذ لعمليات مكافحة التمرد: [1]

- البنيان الاجتماعي، والتنظيمي، والتركيبة السكانية، والعلاقات البينية والمستوى التعليمي لعناصر قوات الأمن.
- طرق، ونجاحات، وإخفاقات جهود الدولة المضيفة في مكافحة التمرد.
- الحالة التدريبية على كافة المستويات، والتخصصات، والمستوى التعليمي للقادة.
- المعدات، وأولوية الصيانة.
- هيكل الدعم والتموين، وقدرته على الوفاء بمتطلبات القوات.
- مستوى سيادة حكومة الدولة المضيفة.
- مدى قبول الأقليات العرقية والدينية.
- القوانين والتنظيمات الحاكمة لقوات الأمن، وعلاقتها بقادتها الوطنيين.

AL-KHATTABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

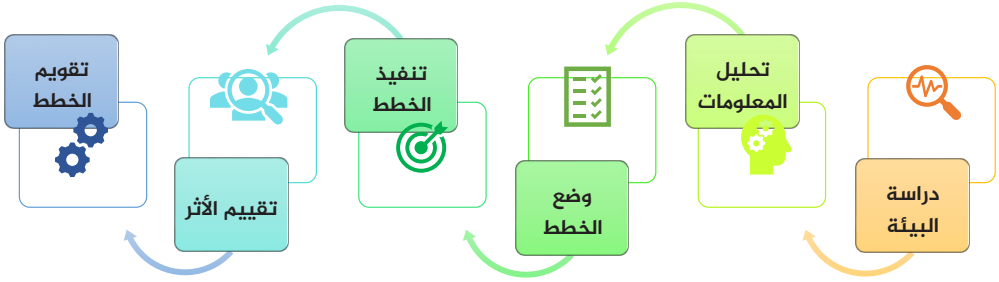

الشكل (2-14): دورة التكيف في عمليات مكافحة التمرد

[1] دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، ديفيد باتريوس وجيمس آموس، ترجمة أحمد مولانا. ص 962

الباب الثالث: جدوى عمليات مكافحة التمرد

«في بعض الثقافات، يُفسر العجز عن الوفاء بالوعود وتحقيق النتائج المطلوبة على أنه خداع متعمد، فضلاً عن أن جميع النوايا الحسنة تذهب أدراج الرياح. وفي ثقافات أخرى، نجد أن الوعود المبالغ فيها تُفسر على أنها طبيعية ولا يتوقع المواطنون الوفاء بها.»

(دليل الميدان للجيش الأمريكي)

لو نظرنا إلى الساحة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم لوجدنا أن هناك خطأين عظيمين في تعريف الثورة نفسها، لطالما تكررا على لسان السياسيين خاصة، الأول: ينظر إلى الثورة أنها مجرد مؤامرة خارجية تقف وراءها جهات أجنبية تستهدف السلطة المحلية أو نفوذ حلفائها الدوليين، وليس المتمردون فيها إلا أدوات بيد جهات أخرى تتحكم بهم كيفما تشاء. أما الثاني: فهو يعتبر المتمردين شرذمةً قليلةً معزولة عن الشعب تمارس العنف وترعب السكان، ولن يحتاج الأمر للقضاء عليهم إلا لبعض القوة العسكرية والأمنية الكافية.

وبالرجوع إلى المعتقد الأمريكي العسكري، فإن المناهج الأمريكية بعيدة عن هذه التصورات الخاطئة للتمرد، فهي تعرفه تعريفاً دقيقاً يكاد يكون موافقاً للواقع تماماً:

«هو صراع (سياسي- عسكري) ممتد، يهدف لإزاحة أو تدمير شرعية الحكومة المنصبة أو قوة الاحتلال، عبر استخدام قوى عسكرية غير نظامية، ومنظمات سياسية غير شرعية».[1]

إنه بعد دراستنا للعلوم النظرية التي كتبها الخبراء الأمريكيون حول مكافحة التمرد؛ نجد أنهم قد اعتنوا بهذا الموضوع اعتناءً يفوق غيرهم من المختصين في بقية الدول، بل إن الدراسات العميقة التي قدمتها الولايات المتحدة حول هذا الموضوع بعيدة كل البعد عن السطحية والخضوع لعقلية المؤامرة، وهذا ما جعلها تتميز بالمهنية والموضوعية إلى درجة تجعل التنظيرات الأمريكية حول مكافحة التمرد تظهر لأول وهلة وكأنها وصلت إلى الكمال، وكأن القوات الأمريكية ستضمن النصر في كل حرب تمردية ستخوضها.

لكن ما حدث في 29 فبراير 2020 يستدعينا إلى إعادة تقييم كل ما سبق، حيث اعترفت الولايات المتحدة بمن كانت تسميهم متمردين (طالبان) بشكل رسمي، وتعهدت في اتفاقية معلنة مع طالبان بالانسحاب الكامل من أفغانستان وإطلاق سراح المعتقلين. وبعد 20 سنة من الاحتلال المباشر، صرفت خلالها ما يقارب 100 مليار دولار سنوياً، أي قريباً من 2 ترليون دولار حتى الآن[2]، وقتل فيها حوالي 3.500 أميركي وأكثر من 150 ألف أفغاني، وهُجر من الأفغان ما يقارب

---

1 دليل وكالة الاستخبارات المركزية لتحليل التمرد، ترجمة مركز حازم للدراسات بإشراف أحمد مولانا. ص 7

2 حسب الأرقام التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية، يبلغ مجموع ما أنفقه الأمريكيون عسكرياً في أفغانستان من تشرين الأول / أكتوبر 1002 إلى آذار / مارس 9102 نحو 067 مليار دولار. ولكن دراسة مستقلة أجراها مشروع تكلفة الحرب في جامعة براون الأمريكية خلصت إلى أن الأرقام الرسمية التي نشرتها الحكومة الأمريكية لا تعكس الواقع إلى حد كبير. وخلصت الدراسة إلى أن الأرقام الرسمية لا تشمل تكاليف الإنفاق على العناية بالجرحى من العسكريين الأمريكيين ولا الأموال التي أنفقتها وزارات الدولة الأمريكية الأخرى والمتعلقة بالحرب في أفغانستان ولا الفوائد التي تكبدتها الحكومة بسبب القروض التي أخذتها لسد نفقات الحرب.

4،6 مليون إنسان، بعد كل هذا اعترفت الولايات المتحدة بشكل رسمي «بالهزيمة»، أي فشل أطول وأشرس عمليات مكافحة تمردٍ في تاريخ أمريكا.

تنسحب أمريكا الآن من أفغانستان، وكل هذا دون أن تحقق أياً من أهدافها التي كانت أعلنتها أول الحملة (القضاء على القاعدة وطالبان). فلماذا خسرت الولايات المتحدة الحرب أمام التمرد في أفغانستان؟ ولماذا لم تكن هذه الدراسات العميقة والعلوم الوفيرة حول مكافحة التمرد مجديةً على أرض الواقع أمام طالبان؟

لا يمكننا الإجابة عن التساؤل السابق دون الرجوع إلى عوامل قوة مكافحة التمرد الأمريكية التي سبق ذكرها في الباب الثاني، والتساؤل مرة أخرى: ماهي العوائق التي وقفت دون تحقيق هذه العوامل؟ وتسببت بالتالي في فشل عمليات مكافحة التمرد في أفغانستان؟

سنحاول في هذا الباب الإجابة على هذا الإشكال في الفصول التالية:

1. **عوائق العوامل التنموية والإنسانية.**
2. **عوائق العوامل السياسية.**
3. **عوائق العوامل العسكرية.**
4. **خلاصة الفشل الأمريكي.**

وسنقوم في جميع هذه الفصول بعملية مقارنة تقريبية بين عوامل قوة مكافحة التمرد وعوامل قوة التمرد في أفغانستان، علنا نكتشف الإجابة الدقيقة على إشكالية البحث.

الفصل الأول: عوائق العوامل التنموية والإنسانية

تعتقد قوات مكافحة التمرد الأمريكية أن معالجة الفقر والبطالة وتوفير الحاجيات الأساسية للسكان سيوجه ضربة موجعة للتمرد، حيث أن التمرد ينطلق غالباً في دعايته من ظروف الحاجة والفقر وفقدان فرص العمل والمرافق الأساسية. وقد حاولت الولايات المتحدة فعلاً أن تعمل وفق هذا المبدأ في أفغانستان. لكن القول شيء والفعل شيء آخر، فليس من السهل أبداً تحقيق تنمية اقتصادية في بلد زراعي بدائي يفتقد بشكل شبه كامل للبنى التحتية، وفي بيئة تفتقد لأدنى مستويات الأمن.

لعل أهم العوائق التي تحول دون تحقيق العوامل التنموية والاقتصادية خلال مكافحة التمرد:

1. **تخريب الثوار للمرافق التنموية.**
2. **فقدان الأمن.**
3. **فساد المؤسسات الحكومية.**
4. **ضعف الموارد.**

إن بدأنا بالحديث عن العائقين الأولين، فسنجد أن التمردات عادة ما تجعل البنية التحتية من ضمن أهدافها الاستراتيجية، التي يتم استهدافها بوسائل التخريب والتحطيم والتعطيل. إذ لا يخفى على قادة التمرد أن وقف العجلة الاقتصادية يعد نقطة ضعف كبيرة لدى الحكومة القائمة، لأن شرعيتها تتوقف على توفيرها للأمن والخدمات الأساسية للسكان. ولهذا السبب يستخدم المتمردون التخريب لتدمير الجسور والطرقات ومحطات الطاقة والمياه والسدود وأنابيب النفط والغاز

وخطوط الكهرباء، وكل ما يصعب أو يتعذر على الحكومة تعويضه، ويستخدمون أيضاً الوسائل السلمية مثل الاعتصامات والإضرابات والمظاهرات لتعطيل مؤسسات الحكومة والحياة المدنية أو فلنقل لشلّها بشكل كامل.

هناك بعض التمردات (خاصة الجهادية) لا تعطي أهمية لهذه الأهداف بل تركز على ضرب القوات الأمنية والعسكرية للحكومة، مما يوفر امتيازاً لعمليات مكافحة التمرد، لكن القادة الأذكياء في التمردات عادة ما يعلمون قيمة هذه الأهداف ويجعلونها ضمن أولوياتهم، وهو ما يعطل عمليات التنمية والبناء الحكومية بشكل كامل، ويخلق مناخاً من التوتر وقلة الأمن يكون سبباً في شلل أو على الأقل ركود الاقتصاد وفرار رؤوس الأموال خارج البلاد وإحجام الاستثمارات الأجنبية.

«أشار الخبير الاقتصادي توماس شيلينغ إلى هذا المنطق باسم «دبلوماسية العنف». فقد كان التّهديد بالمزيد من العنف -بالمزيد من الأضرار القادمة- هو ما قد يجعل الدّولة ترضَخ أو تمتثِل. وفي رسالة إلى فيدل كاسترو، أكّد القائد العسكري الجنرال ألبرتو بايو أنَّ التّخريب هو أحد أهم جوانب حملة الثورة المسلحة، وشجع كاسترو على «بدء موجاتٍ من عمليات التّخريب التي تستهدف على نحوٍ خاصٍ مراكز السّكر في الدّاخل». ولاحظ تشي غيفارا بأنَّ «أعمال التّخريب ذات أهميةٍ عظيمةٍ جداً» بالنسبة للثوار وأن «التّخريب، بكل الأحوال، هو دوماً من أمضى الأسلحة إذا أُحسِن استعماله».[1]

إضافة إلى التخريب وفقدان الأمن، عادة ما يكون للفساد الحكومي دور كبير في فشل المشاريع التنموية والإنسانية، وبحسب دليل الحكومة الأمريكي لمكافحة التمرد:

[1] سيث جونز، نشوب الثورة المسلحة، ترجمة مركز الخطابي للدراسات، ص 801

«العديد من البلدان التي تواجه تمرداً داخلياً تعاني بالأساس من مشكلة تغلغل الفساد في الحكومة وقوات الأمن. مما يولد مظالم يستغلها المتمردون، ويتسبب في مشاكل كبيرة وتكاليف باهظة.» [1]

الفساد في الحكومة مثل الثقب الأسود الذي يمتص الموارد والمساعدات المادية دون أي نتيجة حقيقة على الأرض، ففي الوقت الذي تخصص فيه سلطات مكافحة التمرد موارد ضخمة لبناء المرافق الصحية والتعليمية والخدمية وتوفير الحاجيات الأساسية للسكان، تكون هذه الموارد سبباً في تضخم نفوذ مافيات الحرب وعوائل المسؤولين، وازدياد الفجوة بين أغلبية الشعب الفقيرة والأقلية الحاكمة الفاسدة، مما يكون سبباً في تغذية التمرد أكثر فأكثر.

إضافة لكل هذا، غالباً ما تتعطل المشاريع التنموية بسبب ضعف الموارد، فحتى بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها ليس من السهل أبداً انتشال بلاد من حافة الفقر والبؤس والتخلف إلى التطور والاكتفاء الذاتي، إن ذلك يحتاج أموالاً طائلة ومستدامة قد يتسبب تقديمها بأزمات سياسية داخلية للدولة الداعمة، لهذا السبب فإن الأموال التي ستنفقها الولايات المتحدة ستكون محدودة وغير كافية لإعادة الإعمار، إضافة إلى هذا سيتجه معظمها إلى الإنفاق العسكري والأمني وليس الخدمي، ولن تكون الولايات المتحدة قادرة على تلبية الحاجيات الخدمية والحاجيات الأمنية والعسكرية في نفس الوقت. وفي الحالة الأفغانية أنفقت أمريكا في 20 سنة ما يقارب 2000 مليار دولار، لم يكن منها لإعادة الإعمار إلا 100

[1] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 05

مليار دولار كأقصى تقدير،[1] ولم تغطِّ هذه المصاريف ولا ربع الحاجة الأفغانية التنموية.

لقد كانت جميع العوائق موجودة في أفغانستان أمام الجهد التنموي الأمريكي لمكافحة التمرد، وهذا ما عنى فشلاً ذريعاً في تحقيق أي من العوامل التنموية التي سبق ذكرها في الباب الثاني. واليوم بعد عقدين من الاحتلال الأمريكي، أصبحت أفغانستان من بين الدول الأولى عالمياً من حيث فقدان الأمن وارتفاع معدلات الفساد:

«إنه على الرغم من مرور 17 عاماً على جهود تطوير أسلوب الحكم في أفغانستان، فإن الفساد لا يزال متفشياً هناك، فخلال العام 2018، احتلت أفغانستان المرتبة 172 من أصل 180 دولة على مستوى العالم في معدل الدول الأقل فساداً، وسجلت 16 نقطة من 100 نقطة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، لهذا يبدو أن أفغانستان كانت أقل فساداً قبل أن تلتزم الولايات المتحدة بها، وتغرقها في بحر من الأموال والديون بشكل غير مسؤول».

صحيفة ذي هيل الأمريكية

وكنتيجة لهذا الفشل الأمريكي في تحقيق هذه العوامل؛ 60 % تقريباً من الشعب الأفغاني يعيش الآن تحت خط الفقر، و 40% من السكان لا يجدون أية فرص عمل، وبحسب المتحدث باسم المفوضية، بابار بالوش، إنه «مع

[1] حسب الأرقام المعلنة في وزارة الدفاع الأمريكية، وصلت نسبة الإنفاق في إعادة الإعمار إلى 61 % من مجموع الأموال المخصصة لأفغانستان، بينما ذهب 06 % منها نحو الجيش والأمن.

دخول النزوح الأفغاني عقده الخامس، لا يزال نحو 4،6 مليون أفغاني مشردين في جميع أنحاء العالم من بينهم 2،7 مليون مسجلين كلاجئين، ومليونان من النازحين داخل أفغانستان». وما يزال المستثمرون الأجانب يحجمون عن العمل في البلد متخوفين من الفساد في أفغانستان -الذي يسجل مستويات من بين الأسوأ في العالم، وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، مجموعة مكافحة الفساد- وحتى الشركات الأفغانية تبحث عن عمالة أرخص من الهند وباكستان. وما تزال وفيات الأمهات في أفغانستان من بين أعلى المعدلات في العالم، في حين أن متوسط العمر المتوقع هو من بين أدنى المعدلات في العالم. وما تزال معظم الفتيات يتلقين تعليماً قليلاً أو معدوماً، في حين أن التعليم للبنين ضعيف بشكل عام. كما أصبحت أفغانستان توفر الآن 90 % من الأفيون الموجود في العالم، بعد أن كانت نسبتها في عهد طالبان 0 % حسب الأمم المتحدة.

«لقد ذكرنا أن هدفنا هو إقامة (اقتصاد سوق مزدهر)؛ لكنني أعتقد أنه كان علينا قول (تجارة مخدرات مزدهرة)، فهذا هو الجزء الوحيد الناجح من السوق».

دوجلاس لوت، مستشار البيت الأبيض للحرب في أفغانستان من 2007 إلى 2013

الجدير بالذكر قبل الانتقال من هذا الفصل، ينبغي علينا أن نشير إلى أمرٍ آخرٍ لا يمكن تجاهله، وهو أن قاعدة العصا والجزرة، قد لا تنفع مع بعض الشعوب، خاصة تلك التي يحمل أفرادها شعوراً قومياً مرهفاً، وحساسية عالية تجاه التدخلات

الأجنبية. وهذا يعني أن توفر فرص العيش والمرافق الأساسية وتحسن الدخل الفردي لن يغني هذه الشعوب الأبية عن الحرية والكرامة والاستقلال الذاتي، تماماً كما هو الحال مع الشعب الأفغاني ذي الأصول الدينية الراسخة.

«فَقِه المجاهدون بأنَّ الحربَ الثَّوريَّةَ هي في الحقيقةِ صراعُ الإراداتِ الوطنيَّةِ والمصابرة، فلم يكن يَعنيهم غالباً النَّصرُ في ساحةِ المعركة، نظراً لأنَّ الثَّائرَ المسلمَ كانَ ينجو من معركةٍ واحدةٍ ليقاتلَ في ألفٍ غيرَها، ثمَّ يسلِّمُ الرَّاية لأبنائِه من بَعدَه. لقد قاتلَ المجاهدونَ في هذه الحرب لا لأنَّهم كانُوا يهدفون كَسبَها أساساً، ولكن لأنَّهم اعتقدُوا أنَّ القتالَ واجبٌ دينيٌّ وَوَطني، ممَّا جعلَهم يَتحمَّلون الخسائرَ الفادحةَ على مُستوى الأرواح والبنيةِ التحتيَّة».[1]

إنَّ تمرد الشعب الأفغاني ضد الاحتلال الأمريكي لم تكن أبداً دوافعه اقتصادية، بل كانت دوافعه دينية ووطنية بالأساس، وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة حتى وإن تمكنت من تحسين ظروف العيش في أفغانستان، فإنها لن تتمكن أبداً من تغيير الثقافة الأفغانية الإسلامية والوطنية التي تنظر للكفار الغزاة بعين الغضب، ولن تستطيع أبداً أن تساوم نخب الشعب الأفغاني على حريته الدينية والسياسية، فقد حاول ذلك قبلهم البريطانيون والسوفييت لكنهم فشلوا جميعاً، وحسب اعتقادنا لقد كان شعار الثوار الأفغان منذ عقود ولا يزال:

موْتُ الفتى في عزَّةٍ خيْرٌ له ... من أنْ يَبيتَ أسيرَ طرفٍ أكْحَل

لا تَسْـقني ماءَ الحياةِ بذِلَّةٍ ... بلْ فاسْقني بالعزِّ كأس الحنْظل

[1] الجانب الآخر من الجبل، أحمد جلالي وليستر غراو، ترجمة مركز الخطابي للدراسات، ص 435

الفصل الثاني: عوائق العوامل السياسية

سبق وتحدثنا عن العوامل السياسية لقوة عمليات مكافحة التمرد الأمريكية: أولاً: بناء الحكومة والمؤسسات بشكل منظم وقانوني وتفعيل العناصر والكفاءات المحلية في مختلف التخصصات، مما يعزز السيطرة الحكومية ويقضي على الفساد ويعالج دوافع التمرد. ثانياً: التبريرات السياسية التي تضفي الشرعية على ممارسات مكافحة التمرد وتُفقد المتمردين القدرة على الحشد ضد الحكومة أو حلفائها. ثالثاً: وحدة الجهد المحلي والإقليمي والعالمي بين الدول والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، للقضاء على ملاذات التمرد الآمنة. رابعاً: الجهد الدبلوماسي والمفاوضات لتفكيك المتمردين وإعادة تفعيلهم.

والحقيقة التي لا نبغي تجاهلها أن العوائق التي تحول دون تحقيق هذه العوامل عظيمة، والمسافة بين التنظير النظري والتطبيق العملي في هذا الباب شاسعة جداً، ولعل أهم هذه العوائق:

1. **الفساد المستفحل في السلطات المحلية (سيفشل عملية الحوكمة).**
2. **امتلاك الثوار لرؤية سياسية راشدة (ستكون سبباً في فضح التبريرات السياسية).**
3. **وحدة القيادة الثورية (ستفشل الجهد الدبلوماسي).**
4. **قدرة الثوار على بناء علاقات سياسية (سيخل بمبدأ وحدة الجهد).**

المبحث الأول: الفساد المستفحل في السلطات المحلية.

إن الحكومة التي يُراد بناؤها عادة ما يكون الفساد قد تجذر فيها واستفحل، وإلا ما كان قام عليها تمردٌ أصلاً. ولأن الاحتلال الأجنبي سيدخل بواسطة هذه الحكومة الفاسدة أصلاً وسيعتمد بقاؤه واستمراره عليها، فإنه لن يكون قادراً على معالجة الفساد فيها ولا تحقيق حوكمة فعالة، بل سيضطر عادة لغض النظر عن عوامل الفساد الأساسية لكيلا يخسر وجودَه في البلاد، ولن يستطيع استئصال الفساد بشكل جذري لأن ذلك سيعني خسارته لرجال الحرب والميليشيات العسكرية التي يعتمد عليها لبقائه، لتكون المعادلة: «**بقاء النفوذ الأجنبي مقابل بقاء مصالح مافيات الحرب ورجال الدولة الفاسدين**» هي الطاغية على المشهد.

وهنا، استمرار الفساد سيعني عدم الكفاءة في ضبط الأمن ومواجهة الثوار، وهو ما سيجعل قوات مكافحة التمرد غير قادرة على تحقيق انتصار حاسم أمام المتمردين لقلة خبرتها وسوء تدريبها وانحطاط قيمها بسبب الفساد. إضافة إلى هذا سيكون الفساد معززاً لدعاية الثوار حول ضرورة تغيير الحكومة ومحاسبة رموزها الذين يستغلون نفوذهم لتحقيق مصالحهم الشخصية. وفي هذا الموقف، أمام عجز قوات الحكومة المحلية على ضبط الأمن، ستجد قوات الاحتلال نفسها مضطرة أكثر فأكثر للتوغل واستلام مسؤوليات ضبط الأمن بشكل مباشر، وهو ما يعني أن العنصر الأجنبي سيظهر أكثر فأكثر وسيزداد احتكاكه مع السكان، وهذا ما سيعزز أيضاً دوافع التمرد ودعاية الثوار، الذين يحاولون إقناع الشعب بأن الحرب ضد هيمنة أجنبية على الوطن، وأن الحكومة المحلية ليست إلا دميةً بيد دولة خارجية.

وهكذا، فإن المعادلة واضحة جداً: ينفجر التمرد ضد حكومة فاسدة، فيتدخل الاحتلال لمكافحة هذا التمرد حماية لمصالحه في الإقليم، غير أن الاحتلال سيعتمد في بقائه على هذه الحكومة التي لا يمكن إصلاحها. ومع الوقت، يُفقد الفساد قوات مكافحة التمرد المحلية كفاءتها، مما يجبر الدول الأجنبية على ضخ قواتها بشكل أكبر، وهذا ما سيقود في النهاية إلى تعزيز عوامل الحشد لدى الثوار وتعزيز قدرتهم الدعائية واستمرار التمرد بشكل أوسع.

الشكل (3-1): الآثار السلبية للفساد الحكومي على عمليات مكافحة التمرد

بالنسبة للعقيد كريستوفر كوليندا، الذي خدم عدة مرات في أفغانستان وعمل مستشارًا لثلاثة جنرالات أمريكيين مسؤولين عن الحرب؛ يروق له تشبيه الفساد بـ«السرطان»، فالفساد البسيط على مستوى أفرع الحكومة يشبه سرطان الجلد، وهو مرضٌ يمكن علاجه ويرجح أن تكون على ما يرام. والفساد على المتوسط الذي يكون داخل الأجهزة الرئيسية في الحكومة فهو يشبه سرطان القولون، وهو مرضٌ أسوأ من سرطان الجلد، لكن إذا حاصرتَه في الوقت المناسب، يرجح أن تكون بخير. أما حين تصبح الحكومة نفسها فاسدة حتى النخاع، فهذا يشبه سرطان الدماغ، وهو مرضٌ قاتل. والحكومة الأفغانية بقيادة الرئيس حامد كرزاي كانت منذ سنة 2006 مصابة بهذا النوع الأخير من الفساد، في الوقت الذي فشل فيه

المسؤولون الأمريكيون في إدراك التهديد المميت الذي تمثله استراتيجيتهم.[1]

في سياق الحوكمة في أفغانستان، كان أحد الأهداف الرئيسية للجهد الأميركي هو تدريب الآلاف من أفراد القوات الأفغانية من الشرطة والجيش، وقد ذهب معظم الإنفاق الأميركي المخصص لإعادة الإعمار إلى صندوق الجيش الأفغاني وقوات الشرطة من خلال توفير المعدات والتدريب والتمويل. ولكن، لا أحد في أفغانستان -ليس الجيش الأميركي، ولا كبار المسؤولين الأفغان- يعتقد بأن القوات العسكرية الأفغانية يمكنها أن تدعم نفسها. وبحسب صحيفة ذي هيل الأمريكية:

«إن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية دائماً ما كانت تفتقر إلى القدرة والقوة اللازمة من أجل هزيمة حركة طالبان، كما أنها لا تزال تعتمد على دعم المانحين. وحالياً وبعد 17 عاماً من الدعم المباشر من الولايات المتحدة، ما زالت قوات الأمن الوطني في أفغانستان تعاني عدم كفاءة الأفراد، والفساد الداخلي، وسوء الخدمات اللوجستية والصيانة».

كان القادة العسكريون الأمريكيون يصرحون عامًا بعد عام على الملأ بأنهم يحرزون تقدمًا مطَّردًا في تدريب قوات الجيش والشرطة الوطنية الأفغانية قوية، لكنَّ المدربين العسكريين الأمريكيين في مقابلات «الدروس المستفادة» التي نشرتها واشنطن بوست سنة 2019، وصفوا قوات الأمن الأفغانية بأنها تفتقر إلى الكفاءة والحماس وصفوفها مليئة بالهاربين من الخدمة، كما اتهموا القادة الأفغان

[1] التاريخ السري لحرب أفغانستان.. حقائق صادمة أخفاها 3 رؤساء عن الشعب الأمريكي، ساسة بوست، (d89dt/wp.u2//:sptth)

بالاستيلاء على الرواتب -التي يدفعها الأمريكيون من ضرائبهم- لعشرات الآلاف من «الجنود الوهميين». في حين قدَّر ضابط جيش أمريكي أن ثلث مجندي الشرطة كانوا «مدمنين على المخدرات أو ينتمون إلى حركة طالبان»، ووصفهم آخر بـ«اللصوص الحمقى» الذين نهبوا كثيرًا من وقود القواعد الأمريكية؛ لدرجة أن رائحة البنزين كانت تفوح منهم دائمًا. [1]

يقول الباحث «جيل دورونسورو» في كتابه «استراتيجية طالبان الرابحة»: «إن انعدام النزاهة في إدارة المعونة الدولية هو ما يغذي مشاعر السخط الأفغاني، وهناك عدد كبير جداً من المتعاقدين الفرعيين الذين يقومون بتفريق المعونة الدولية دون تغطية قدر كبير من مصالح الأفغان، والمساءلة الذاتية تكاد تكون معدومة، كما أن السكان بوجه خاص يمقتون تراكم الثروة بأيدي النخب الأفغانية الجديدة، وقد أوجدت المعونة الدولية والتي هي جزء من اقتصاد الحرب مجتمعاً ريعياً تُعتبر فيه الأموال الأجنبية استحقاقاً. أدى ذلك إلى تنامي مشاعر الاستياء وصناعة قدر كبير من الغيرة الأهلية بين المجتمعات، وفضلاً عن ذلك، لقد استفاد المتمردون بالقدر الذي استفاد فيه السكان من تدفق الأموال، وذلك عن طريق الابتزاز». [2]

ويقول في موضع آخر: «لم تكن توجد أي مؤسسات عاملة على مستوى المديريات في معظم الولايات، وغالباً ما كان يتم نقل بعض مدراء المديريات المعروفين من قبل السكان المحليين بالفساد أو عدم الكفاءة إلى مديرياتٍ أخرى، وذلك بفضل صلاتهم الشخصية بالحكومة المركزية. وفي هذا الفراغ الإداري والأمني، تقوم

---

1 كيف باعت الولايات المتحدة الوهم في أفغانستان؟ كيوبوست (sptth://wp.u2/0XabC)

2 جيل دورنسورو، استراتيجية طالبان الرابحة، ترجمة مركز الخطابي للدارسات، ص 23

حركة طالبان بتشكيل حكومة بديلة، وتشويه سمعة الحكومة المركزية، وبسط نفوذها على المناطق التي كانت تفقد الوجود فيها.

والمشكلة الرئيسية هي انعدام الأمن وفقدان أجهزة إنفاذ القانون، ولا سيما على مستوى قطاع الشرطة والسلطات القضائية، ولم يتم توجيه المال الكافي نحو بناء المؤسسات، كما كان مخطط قطاع العدل والشرطة فاشلاً كلياً. ومن الناحية العملية لا يوجد قضاة في الولايات، كما أن ضباط الشرطة الموجودين هناك قليلي العدد، ويتقاضون أجوراً زهيدة، وهم عرضة للفساد، إضافةً لافتقارهم للتدريب والتسليح، ففي محافظة قندوز على سبيل المثال يتم حفظ أمن كل مليون شخص من السكان من قبل 1000 رجل (افتراضياً)، وإن كان الرقم الفعلي أقرب إلى 500، وهذا ما جعل الناس يسعون الآن إلى حل النزاعات بينهم بالذهاب إلى مجلس الأعيان (الجرغه) المحلي (عندما يكون فعالاً) أو إلى علماء الشريعة الإسلامية المحليين في معظم الحالات». [1]

«سياستنا التي تهدف إلى إنشاء حكومة مركزية قوية كانت غبية؛ لأن أفغانستان لم تكن فيها أية حكومة مركزية قوية قط... إن الإطار الزمني لإنشاء حكومة مركزية قوية يستغرق 100 عام، وهو ما لم يكن باستطاعتنا تقديمه». [2]

مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية

1 جيل دورنسورو، استراتيجية طالبان الرابحة، ترجمة مركز الخطابي للدارسات، ص 23

2 كيف باعت الولايات المتحدة الوهم في أفغانستان؟ كيوبوست (CabX0/wp.u2//:sptth)

الجدير الذكر أن جميع الجهود الأمريكية في تقنين وحوكمة عملية انتقال السلطة في أفغانستان قد فشلت. وإضافة إلى تهديد طالبان للناخبين والسياسيين، أصبح الفساد عائقاً دون تشكيل أي برلمانات فعالة أو إجراء أي انتخابات حقيقية، وقد جاء في بيان المكتب السياسي للحركة في مؤتمر بحثي بفرنسا:

«من وجهة نظرنا إن مشروع انتخابات عام 2014 ليس نافعاً لحل معضلة أفغانستان، لأن خطة هذه الانتخابات وضعت أثناء الاحتلال، وسوف تنفذ في وجود الاحتلال أيضاً، فلا تكون نتيجتها أفضل من سابقاتها من الانتخابات السالفة، شاهد الجميع بأن انتخابات عامي 2004 و2009 لم تقلص مشاكل ومأساة الشعب الأفغاني بل زادتها، كما أجريت مرتين انتخابات برلمانية شكلية؛ فبدلاً من أن تحل مشاكل الشعب ومتاعبه صارت الأمور إلى الأسوأ؛ لأن القوانين الانتخابية والإدارات والمسؤولين جميعاً كانوا يدورون في فلك الأهواء ومطالب الأجانب، ولم يلق أي اهتمام لمطالب واحتياجات الشعب الأفغاني. إن تلك الانتخابات ليست فقط لم تحل مسألة أفغانستان، بل أخجلت معها مساندي الإدارة العميلة الغربيين، حيث وقع فيها التزوير بلا حدود، وفُقدت صناديق الاقتراع، ومراسم التحليف شابها الموانع والتأخير، وأُجلت الجلسة الافتتاحية لعدة أشهر».

من جهة أخرى، كان الرئيس باراك أوباما قد خطط لتسليم المسؤولية الكاملة عن الأمن إلى الأفغان بحلول نهاية العام 2014 وسحب جميع القوات الأميركية بحلول العام 2016، غير أن هذه الجهود قد فشلت فشلاً ذريعاً، حيث لازال الجيش

الأفغاني يعاني على وجه الخصوص من زيادة معدلات الإصابات وترك الخدمة، ووصلت خسائره إلى ما يقارب 50 ألف قتيل طيلة سنوات الحرب، وهو الآن في حالة لا يمكن الاعتماد عليها إطلاقاً، وهذا ما استدعى بقاء القوات الأجنبية بنسب كبيرة، وتدخلها بشكل متزايد في الشؤون المحلية، مما ساهم في تعزيز دعاية الطالبان حول الهيمنة الأمريكية على الوطن الأفغاني وسيطرة أمريكا على الحكم في أفغانستان.

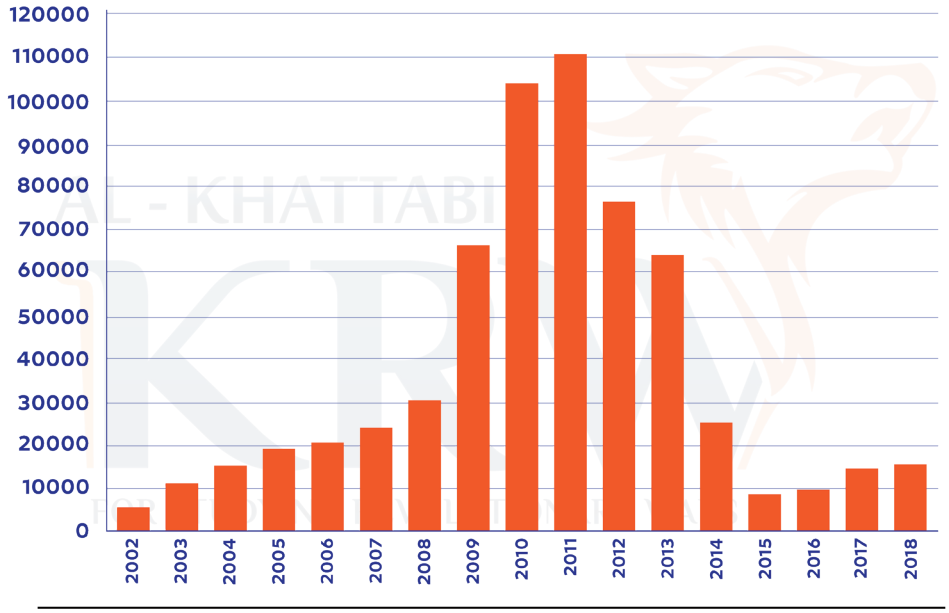

الشكل (3-2): عدد العسكريين الأمريكيين في أفغانستان

وقد أكدت مجلة الفورين بوليسي في أحد مقالاتها هذه الحقيقة قائلةً : «لم تنجح أمريكا في صناعة نظام بديل في أفغانستان، كيف ستفعل ذلك وتقرر مستقبل أفغانستان وهي قوة احتلال أجنبية، ولم تنجح في إيجاد آليات لمكافحة حرب العصابات في بلد فقير ومعزول، جبلي ومقسم قبلياً، ولا يحب الديمقراطية ويكره التدخل الأجنبي... يقول أحد مستشاري الأمن القومي السابقين «بين رودس»:

يستطيع الجيش الأمريكي الانتصار في الحروب ويساهم في استقرار النزاعات، لكنه غير قادر على إنشاء ثقافة سياسية أو بناء مجتمعات، فكلما أرسلت أمريكا جنوداً أكثر لأفغانستان، كلما بدت كقوة أجنبية محتلة، وبالتالي واجهت مقاومة أكبر».[1]

الجدير بالذكر، أن فساد القوات الأفغانية كان سبباً في استدعاء مزيد من القوات الأمريكية، فبعد أن كان عدد هذه القوات سنة 2003: عشرة آلاف جندي، أصبح عددها سنة :2011 مائة ألف جندي، وهذا بحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الدفاع الأمريكية. غير أن هذه الزيادة لم تؤدِّ إلا إلى تصاعد حدة العنف وازدياد التوتر وتضاعف الخسارة البشرية في صفوف القوات الحكومية والمدنيين.

«إن إدارة كابل إدارة بلا صلاحية وهي هشة؛ لأن الأفغان في أرضهم وأمام أعين هذه الإدارة بل بمساندتها يزجون في السجون من قبل المحتلين! بل بتعاون منها يقوم المحتلون خلافاً لجميع القوانين والأعراف بمداهمة منازل أفراد الشعب الأفغاني ليلاً دون أدنى احتياط أو تحفُّظ، ويُقتل في هذه المداهمات الأطفال والشيوخ والنساء الذين يكونون في نوم عميق بلا رحمة ووحشية وقسوة، وهذه الإدارة لا تستطيع فعل أي شيء تجاه هذا».

بيان للمكتب السياسي لطالبان في مؤتمر بحثي بفرنسا سنة 2012

وبعد أن كانت التبريرات الأمريكية للاحتلال تدور حول القضاء على القاعدة

[1] مقتطفات من مقال «خسرنا الحرب في أفغانستان، تقبلوا هذا الواقع»، فورين بوليسي، ترجمة مركز نورس للدراسات.

وجلب الاستقرار والديمقراطية لأفغانستان ثم الانسحاب في بضع سنوات، أصبح واضحاً لكل أفغاني أن هذا الاحتلال لا ينوي الخروج أبداً، وأنه قد تسبب في توسيع الفساد، ودخول 60 % من الشعب تحت خط الفقر، ومقتل ما يقارب 100 ألف أفغاني، وأبقى 4،6 مليون أفغاني لاجئاً خارج وطنه، فكان هذا كله عاملاً حاسماً في إثبات مشروعية حركة طالبان وتوسيع دعايتها بين السكان وتعزيز قضيتها الثورية.

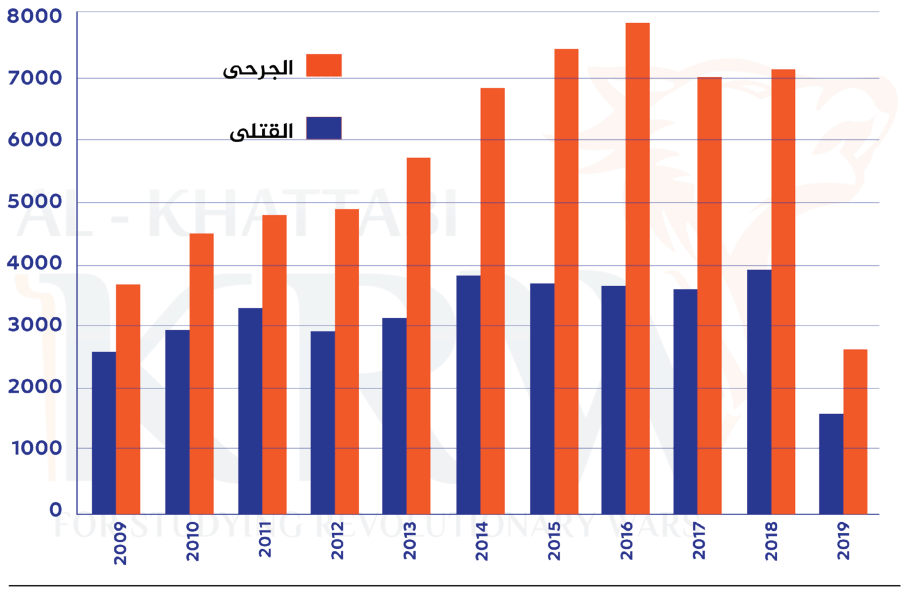

الشكل (3-3): خسائر المدنيين في أفغانستان

وهكذا فإن القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان قد وقعت فيما كانت المناهج الأمريكية تحذر منه، وكانت تطبيقاتها العملية بعيدة كل البعد عن توجيهات خبرائها النظرية:

«إن دعم أي حكومة قمعية أو استبدادية أو سيئة ضد التمرد أمر ينطوي على إشكالية كبيرة، ليس فقط من وجهة النظر الأخلاقية، بل أيضاً من حيث إمكانية النجاح العملي. ومن غير المرجح أن تقوم هذه الحكومة باكتساب المشروعية اللازمة للنجاح في مكافحة التمرد. وفي الوقت نفسه فإن مصداقية الولايات المتحدة وسلطتها المعنوية ستتشوه وستكون على المحك بسبب علاقتها الوثيقة بمثل هذا النظام».[1]

دليل الميدان للجيش الأمريكي

AL-KHATTABI KRW FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 94

المبحث الثاني: امتلاك الثوار لرؤية سياسية راشدة

في حالة الاحتلال الأجنبي، مهما كانت التبريرات السياسية مقنعة ومنمقة؛ هي في الحقيقة ليست إلا كورقة توتٍ ستسقط أمام الشعور الوطني المتزايد للشعب، وسريعاً ما ستكشف زيفها طيلةُ مدة بقاء القوات الأجنبية وازدياد تدخلاتها المباشرة في الشؤون المحلية للبلاد. وهذا التدخل أمرٌ حتمي كما سبق وتحدثنا بسبب قلة فاعلية السلطات المحلية. ولا توجد سلطة أجنبية على وجه الأرض استطاعت إخضاع شعب وأجبرته على قبولها، إلا إن كانت وسائلها تعتمد على الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي (كما في حالة تركستان الشرقية) أو كانت رسالة هذه الدولة الغازية فكرية وليست مصلحية (كما في الفتح الإسلامي).

ومهما حاولت دعاية مكافحة التمرد تشويه الثوار وتلميع الحكومة، إلا أن دعاية الثوار ستكون أقرب للسكان وأكثر فاعلية رغم تواضعها، لأن الثائر ببساطة هو من الشعب والشعب منه، الثائر تربطه مع الشعب علاقات تاريخية وثقافية وروابط عرقية وقبلية، وهذا ما يجعل رسائله الدعائية أكثر موثوقية ومصداقية، أما الاحتلال فهو غريب عن البلاد ومنفصل عن الشعب، ورموز الحكومة المحلية من الطبقة الثرية فاسدون ومعزولون عن بقية الناس، وهذا ما يجعل دعايتهم مشكوكاً فيها من قبل السكان.

إن قضية الهيمنة الأجنبية والفساد الحكومي وفقدان المرافق الأساسية؛ ستوفر دوافع كافية لانطلاق دعاية الثوار، وستركز القيادة الثورية الواعية في دعايتها بشكل أساسي على هذه الدوافع وعلى نقاط ضعف سلطات الاحتلال وجرائمها بحق السكان، وهنا سيظهر الثوار كأنهم المخلِّص للوطن من العدوان الأجنبي، والطرفُ الذي ينبغي أن يراهن عليه لمكافحة الفساد وإعادة بناء البلاد وتحقيق التنمية والرفاه والازدهار، وليس الحكومة الفاسدة أو الغرباء الغزاة.

إن الحالة الأفغانية فريدة من نوعها حقاً، فقد أثبتت حتى الآن جدارتها في تعطيل كل عوامل قوة مكافحة التمرد الأمريكية، فبفضل الشعور الوطني العريق للشعب الأفغاني الذي رفض الاحتلال البريطاني والسوفييتي لم تجد حركة الطالبان صعوبة في إقناع الشعب بأن هذا الجهاد مثيل للجهاد الذي سبقه، وأنه لا فرق بين الغزاة الأمريكيين الآن وبين الغزاة البريطانيين والسوفييت السابقين. خاصة بعد أن أخلت الولايات المتحدة بجميع وعودها فيما يتعلق بتاريخ الانسحاب، وبعد أن فشلت في القضاء على القاعدة أو حتى في تقليل نشاطها.

وحسب اعتقادنا، مرت جهود حركة طالبان لفضح التبريرات السياسية الأمريكية بالعديد من المراحل:

أولها سنة 2001 قبل الغزو مباشرة، وذلك عندما أعلنت الطالبان استعدادها لمحاكمة أسامة بن لادن في محكمة أفغانستان العليا، هذا كخيار أول، فإن لم يعجب هذا القيادة الأمريكية، فهناك خيار ثان وهو تسليم بن لادن لمحكمة مستقلة، ولكن بشرط أن يكون المدَّعون العامون فيها من دول إسلامية، ولا بأس أن يكونوا من دول حليفة لأمريكا مثل السعودية، وحاولت الطالبان أن تقنع الرأي العام أنه لا يصح أن تكون أمريكا هي الخصم وهي الحكم، وكان رفض الولايات المتحدة لهذه الخيارات دليلاً على أن الحركة أرادت تجنيب البلاد الحرب، لكن أمريكا هي من كانت مصرة على ذلك.

يتحدث عبد السلام ضعيف سفير الطالبان في باكستان سنة 2001 عن هذه الحادثة: «توصلت إمارة أفغانستان الإسلامية إلى ثلاثة حلول:

1 - إذا كانت الولايات المتحدة تجد أن أسامة بن لادن هو الذي يقف وراء التفجيرات في نيروبي وتنزانيا، فعليها أن تقدم الأدلة الداعمة لهذا الادعاء، وتعطي كل ما لديها من معلومات لمحكمة أفغانستان العليا، بذلك تخضع إمارة أفغانستان الإسلامية أسامة بن لادن للمحكمة. وإن أقيم الدليل الكافي فسوف تحكم عليه وتعاقبه بحسب الشريعة الإسلامية.

2 - إذا لم توافق الولايات المتحدة على الحل الأول، لأنها لا تعترف من الأساس بالإمارة الأفغانية الإسلامية أو لأنها لا تؤمن باستقلالية محكمة أفغانستان العليا وعدم انحيازها، تقترح أفغانستان أن تتشكل محكمة جديدة يترأسها مدَّعون عامون من ثلاث دول إسلامية، وتتم المحكمة في دولة إسلامية رابعة. فتستطيع الولايات المتحدة أن تقدم أدلتها إلى هذه المحكمة وترافع ضد أسامة بن لادن. ستكون أفغانستان شريكة للمحكمة وستحرض على حضور أسامة بن لادن للإجابة عن الأسئلة، وللرد على الادعاءات. فإن لم يستطع أسامة الدفاع عن نفسه، فيعد مذنباً، ويعاقب على أعماله.

3 - إذا كانت الولايات المتحدة لا تثق بمحكمة تديرها ثلاث دول إسلامية، ولا تعترف بمحكمة أفغانستان العليا، فنحن سنضبط نشاطات أسامة كلها. سنحجب عنه كل وسائل الاتصال، وستعمل أفغانستان على منعه من استخدام أراضيها لإجراء عمليات تستهدف دولاً أخرى.

رفضت الولايات المتحدة اقتراحاتنا الثلاثة، وأصرت على تسليم أسامة بن لادن من دون شروط.»[1]

[1] انظر كتاب حياتي مع الطالبان، لعبد السلام ضعيف، ترجمة بياتريس طعمة، ص 642

ثانياً: نسفت الطلبان حجج الولايات المتحدة حول مكافحة القاعدة بتسليط الضوء على الواقع الذي نتج بعد سنوات قليلة من الغزو، وهو تمكن قيادات القاعدة من الخروج من أفغانستان وتأسيسهم لفروع قوية في وزيرستان واليمن والعراق والصومال وشمال أفريقيا. ولأن القاعدة قد خرجت من أفغانستان وأسست لها فروعاً قوية في بلدان أخرى، فقد ركزت دعاية الطالبان على عدم جدوى استمرار الاحتلال الأمريكي في أفغانستان، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك وهو أن الاحتلال هو السبب المباشر في خروج القاعدة عن السيطرة بعد أن كان من الممكن تأطيرها تحت حكم الإمارة الإسلامية في أفغانستان. وهذا ما جعل جيفري إيغرز (أحد موظفي بوش وأوباما بالبيت الأبيض) يقول:

«علام حصلنا مقابل هذا الجهد بقيمة تريليون دولار؟ هل كان ذلك يستحق تريليون دولار؟». وأضاف: «حتى بعد مقتله، أظن أن أسامة ربما كان يضحك في قبره المائي الآن وهو يفكر في حجم المبالغ التي أنفقناها على أفغانستان».[1]

ثالثاً: من أهم التبريرات التي تمسكت بها الحملة الأمريكية: «لن نبقى إلى الأبد، سننسحب قريباً»، لعل هذا ما جعل الدعاية الطالبانية تركز بشكل أساسي على إخلاف الولايات المتحدة لوعودها في أفغانستان، حيث أعلن الاحتلال عزمه على الانسحاب سنة 2014 غير أنه أخلف بذلك، ثم أعلن عزمه على الانسحاب سنة 2016 ثم أخلف بذلك مرة أخرى، وهذا ما عزز الشكوك الأفغانية تجاه النوايا الأمريكية وأفضى المشروعية على التمرد، وهو ما دفع العضو في البرلمان الأفغاني

1 «واشنطن بوست» في مقال نُشر بتاريخ 9 / 11 / 9102 حول الخسائر الحقيقية في أفغانستان.

«عبيد الله باركزاي» للقول:

إنّ «ما تفعله الولايات المتحدة، يصب لصالحها وليس للشعب الأفغاني، ولا لوضع حد للأزمة الأمنية التي تحصد أرواح أبناء هذه البلاد». إن «الاتفاقية الاستراتيجية بيننا لا تعمل عليها واشنطن إلا فيما يدافع عن مصالحها، وكانت كابول قد وقّعت عليها لتعيد إليها أمنها، لكن ذلك لم يحدث، فعلينا إعادة النظر فيها».

وبحسب الباحث الأمريكي جيل دورنسورو: «لقد تدهورت العلاقة بين الأجانب والأفغان بسبب ثلاثة عوامل حاسمة: انعزال المدنيين الغربيين، والعنف العشوائي مما تسبب في حدوث الخسائر في صفوف المدنيين، وانعدام النزاهة في المساعدات الدولية.

هناك أكثر من 10 آلاف أجنبي يعيش معظمهم في كابول، ويبتعد هؤلاء عن السكان الأفغان، كما يتمتعون أيضاً بنمط حياة متناقض تماماً مع أسلوب حياة السكان المحليين. وبدلاً من تأمين السكان، اختار المجتمع الدولي الحماية المحدودة للسفارات والإدارات الرئيسية، إذ يُحظر على المواطنين العاديين ارتياد ما يقارب نصف مركز المدينة، ما يسبب اختناقات مرورية متكررة وإحباطاً بين الأفغان.

ولدى الأجانب رواتب ضخمة نسبياً، كما أنهم لا يدفعون الضرائب غالباً، ولا يتعلمون اللغة المحلية في معظم الأحيان، وهم يفتقرون عموماً إلى التدريب الكافي للعمل في الشأن الأفغاني، ويعتمدون اعتماداً كبيراً على الموظفين المحليين. وتؤدي هذه الخصائص بطبيعة الحال إلى تفاقم الشك الأفغاني التقليدي حيال دوافع

الأجانب، وقد ازداد الأمر سوءاً بسبب كثرة الشائعات وانتشار نظريات المؤامرة، حيث من المعروف جيداً أن العديد من الأفغان مقتنعون بأن التحالف الدولي هو من يدعم حركة طالبان سراً.

إن الإصابات المدنية الناجمة عن الضربات العسكرية للتحالف الدولي، والاعتقالات التعسفية من قبله منفرة للغاية، فحالات التعذيب في قاعدة باغرام الجوية خلال السنوات الأولى من الحرب، والتقارير التي تفيد بسوء معاملة السجناء، معروفة على نطاق واسع بين السكان. ولا يزال الستمائة سجين المحتجزون في قاعدة باغرام الجوية ممنوعين من الوصول إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويخضعون للاحتجاز لأجل غير مسمى بدون تهمة، وحتى لو كانوا مواطنين أفغان (كما هم جميعهم كذلك تقريباً) فالقوانين الأفغانية لا تطبق فيهم كذلك.» [1]

رابعاً: كان تحقيق الديمقراطية والأمن والرفاه للشعب من أهم الركائز التي اعتمدت عليها تبريرات الغزو الأمريكية، غير أن تركيز دعاية طالبان على الواقع بعد عقدين من الغزو كان كافياً جداً لإسقاط هذه التبريرات. كان إعلام الطلبة لا يألو جهداً في نقل الحقائق والإحصائيات الرسمية حول نسب الفساد والفقر والبطالة والمخدرات والجرائم، ليصبح واضحاً للرأي العام الداخلي والخارجي؛ أن التدخل الأمريكي لم يزد الوضع إلا سوءاً وتوتراً، وهذا ما قاد السياسي الأمريكي جيم كيسون إلى القول: «عوضاً من أن يؤدي الغزو الأمريكي لأفغانستان إلى لجم العنف في هذا البلد؛ عمل تواجد القوات الأجنبية هناك إلى رص صفوف الجماعات الأفغانية وتوحيد قواتها وتسهيل عمليات التجنيد والتطوع في صفوف طالبان».[2]

---

1 جيل دورنسورو، استراتيجية طالبان الرابحة، ترجمة مركز الخطابي للدارسات، ص 92 و03.

2 مقال: عن أي انسحاب من أفغانستان.. تتحدث واشنطن؟، تأليف جيم كيسون، ترجمة خديجة القصاب.

«إن الإمارة الإسلامية قامت بتحقيق الأمن في أكثر من 95 % من البلاد قبل الاحتلال، وجمعت الأسلحة، ووضعت نقطة النهاية للمخدرات، وحافظت على حدود البلاد، وهيئت في جو آمن وجيد فرصة التعليم للشعب، والعمل والسوق الحر، بل إننا بكل اطمئنان نستطيع أن نقول بأن الإمارة الإسلامية إبان حكمها قامت بأمور جليلة لا يقدر الغرب القيام بها مع كل ما أوتي من القدرة الاقتصادية والعسكرية».

بيان للمكتب السياسي لطالبان في مؤتمر بحثي بفرنسا

جاء في كتاب الاستراتيجية الرابحة لطالبان: «أنشأت حركة طالبان جهازاً متطوراً للاتصالات يظهر حركة واثقة الخطوات أكثر فأكثر، وتتفوق حركة طالبان باستمرار على التحالف بالتنافس على التحكم بنظرة الشعب العامة إلى الحرب في أفغانستان. وتستفيد حركة طالبان من السخط المتزايد للأفغان من خلال جهاز دعائي متطور نسبياً، يستخدم رسائل إذاعية ومرئية وليلية يحدث أثراً هائلاً، فأشرطة الفيديو التي أنتجتها مؤسسة السحاب -المركز الإعلامي لحركة طالبان في مدينة كويتا الباكستانية- متاحة بسهولة.

وتستفيد دعاية حركة طالبان من فساد الحكومة الأفغانية والذي يراه الكثيرون على نطاق واسع، ومن افتقار الشعب إلى خدمات الأساسية، وكذلك من الخطاب التاريخي للقتال ضد الغزاة الكافرين (البريطانيين والسوفييت والأمريكيين).

وإن التقدم الذي يحرزه المتمردون مدفوع بالاستغلال الذكي لثلاث مشاكل سياسية موجودة في أفغانستان: البشتون، وهي المجموعة العرقية الأكثر عدداً في

أفغانستان -حوالي 40 في المئة من السكان- مستبعدون عن الحكومة المركزية التي يعتقدون بأنها متأثرة بشكل غير منصف بالزعماء والمصالح غير البشتونية. ويشكك الجمهور على نحو متزايد في النوايا الحسنة والجدوى من التحالف الدولي، كما يشعر الناس بالإحباط والخوف بشدة إزاء انعدام الأمن الناجم عن غياب وعجز المؤسسات الحكومية وفسادها على المستوى المحلي.

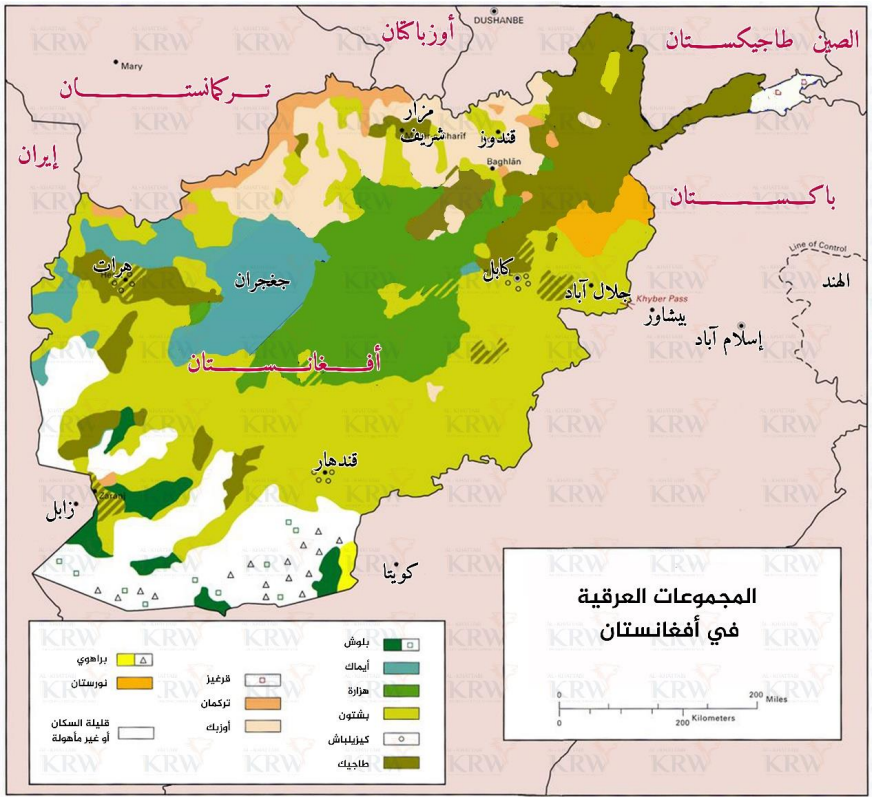

خريطة الأعراق في أفغانستان

إن الخسائر في صفوف المدنيين جراء عمليات القصف هي أكثر ما يشوه نظرة السكان تجاه التحالف الدولي، وتعد عمليات القصف التي وقعت في ولاية فرح (والتي أسفرت عن وقوع أكثر من مئة من الضحايا المدنيين) في أيار 2009

الحادثة الأخيرة في سلسلة طويلة من تلك الحوادث التي وقعت وسببت احتجاجاً وطنياً كذلك.» [1]

وهكذا سقطت جميع التبريرات السياسية التي ارتكزت عليها الدعاية الأمريكية، ولم يكن هذا السقوط في أعين الأفغان فحسب بل حتى الأمريكان، حيث أصبح الرأي الغالب الآن للشعب الأمريكي تجاه الاحتلال سلبياً، واقتنعت معظم النخب الأمريكية بعدم جدوى استمرار الغزو في أفغانستان، ليس الآن سنة 2020 بل منذ سنة 2012. يدل على هذا الأمر استطلاعُ الرأي الذي أجرته قناة السي أن أن سنة 2012، والذي أكد أن قرابة ثلاثة أرباع الشعب الأمريكي يناهض الحرب الأفغانية، بينما يطالب نصفه بمغادرة القوات الأمريكية أراضي أفغانستان.[2]

AL-KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

1 مقتطفات من استراتيجية طالبان الرابحة، جيل دورنسورو، صفحات 02 و22 و32

2 مقال: عن أي انسحاب من أفغانستان.. تتحدث واشنطن؟ تأليف جيم كيسون، ترجمة خديجة القصاب.

المبحث الثالث: وحدة القيادة الثورية

كما سبق وتحدثنا في الباب الأول، سيسعى الجهد الدبلوماسي لسلطات مكافحة التمرد إلى حرف الثوار عن أهدافهم النهائية، أو تفكيك صفوفهم الداخلية، أو إيقاع الفتنة والصراعات بينهم، لكنَّ هذا لن يتحقق أبداً في ظل وجود قيادة ثورية موحدة وناضجة، إذ لا يمكن لجهود المفاوضات أن تفكك جماعة متماسكاً بنيانها. ومع وجود النظم الداخلية التي تضبط آلية اتخاذ القرار وتعيين المسؤولين في الجماعة الثورية، وتشكل الهيكلية التنظيمية وتوضح نطاق الصلاحيات فيها؛ سيكون من الصعب اللعب على وتر الخصومات بين المسؤولين، خاصة إذا كان للجماعة الثورية قيم ومبادئ راسخة تذلل الخلافات الشخصية.

في سياق الجهد الديبلوماسي في أفغانستان، كانت الولايات المتحدة أول أمرها لا تعترف بأي معارضة أفغانية ترفض الاصطفاف معها في حربها على الإرهاب، حيث كان قول جورج بوش الابن «إن لم تكن معي فأنت ضدي» هو الشعار الغالب خلال السنوات الأولى من الاحتلال أو ما سماه بوش «الحرب الصليبية». لكن حقبة أوباما شهدت تطوراً ملحوظاً في السياسة الأمريكية، حيث أُطلقت حملات المصالحة الأفغانية، وفُتح المجال للحوار مع الجهات الأفغانية المعارضة، مما أنتج تآلفاً مع بعض الكتل الأفغانية المهمة التي كانت مهمشة ومحاربة في السابق، مثل الحزب الإسلامي الأفغاني[1] بزعامة «قلب الدين حكمتيار».

[1] **الحزب الإسلامي** هو منظمة سياسية أسسها قلب الدين حكمتيار سنة 5791 في العاصمة كابل، حارب هذا الحزب ضد الاحتلال السوفييتي منذ 0891. وبعد سقوط السوفييت، دخل الحزب في الحرب الأهلية مع بقية الفصائل الأفغانية لمدة أربعة سنوات حتى قامت حركة الطالبان بالسيطرة على الحكم سنة 6991. وبعد الغزو الأمريكي أعلن الحزب رفضه للاحتلال الأمريكي ودعا للجهاد ضده، وفي نفس الوقت كان في خلاف كبير مع حركة طالبان. استمر الحزب بنشاطه العسكري حتى توقيعه اتفاقية المصالحة مع الحكومة الأفغانية سنة 6102، وبهذا ترك السلاح واكتفى بالنشاط السياسي.

وتزامنا مع تشجيع المصالحة الوطنية، صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الشهر الثالث من سنة 2009 لصحيفة نيويورك تايمز بأن الولايات المتحدة: «تبحث إمكانية إتاحة الفرصة أمام جهود مصالحة يمكن من خلالها أن يتواصل الجيش الأمريكي مع العناصر المعتدلة في حركة طالبان، مثلما حدث مع المتشددين السنة في العراق». وأشار أوباما إلى النجاح في «سلخ» المتمردين العراقيين عن العناصر الأكثر تشدداً من تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. وهي الإستراتيجية التي يعود إليها الفضل في كثير من النجاح الذي حققته القوات الأمريكية في تحويل سير المعركة في العراق على مدار العامين الماضيين. وقال أوباما: «قد يكون هناك قدر من الفرص المماثلة في أفغانستان والمناطق الباكستانية».

لكن حركة طالبان سارعت إلى الإعلان عن رفضها القاطع للعرض الأمريكي بشأن إجراء مفاوضات مع «القوى المعتدلة» في الحركة أو ما ألمح إليه الرئيس الأمريكي باراك أوباما. ووصف المتحدث باسم طالبان «ذبيح الله مجاهد» في تصريحات للموقع الإلكتروني لمجلة «دير شبيجل» الألمانية عرضَ التفاوض بأنه «عديم المعنى»، مؤكداً «أن طالبان المعتدلة لا وجود لها في أفغانستان». وأضاف: «هناك فقط حركة طالبان وهي غير مستعدة للتفاوض». وتابع قائلاً: «يطيع قادتنا ومقاتلونا أوامر الملا عمر ولن يدخلوا في مفاوضات». وقال ذبيح الله: «إن إجراء محادثات مع حكومة كابول لن تكون ممكنة إلا إذا وافقت الحكومة الأفغانية على شروط طالبان بشأن سحب القوات الدولية من البلاد»، مؤكداً أن طالبان لن تتخلى مطلقاً عن تسلحها.

وفي هذا السياق، يتضح أن الاستراتيجية التفاوضية التي وضعها باراك أوباما لم تكن تهدف إلى بدأ مفاوضات حقيقية مع حركة طالبان التي أصبحت سنة 2009 تسيطر على نحو 50 % من البلاد، بل كان الهدف الأساسي هو تفكيك الصف الداخلي للحركة عبر اللعب على وتر المعتدلين والمتطرفين، وإذكاء الخلافات بين رموز الحركة، وكان هذا تزامناً مع اغتيالات مركزة تستهدف من تسميهم الولايات المتحدة العناصر المتشددة في طالبان.

لكن ما يثير الإعجاب فعلاً هو الثبات الاستراتيجي لموقف الحركة رغم الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها، فقد حافظت على وحدتها، وتمكنت من تعويض القادة الشهداء (الملا عمر، الملا أختر منصور) بشكل سلس دون أي تفكك داخلي، تزامناً مع حفاظها على مطالبها الأساسية التالية:

1) الحركة مستعدة للدخول في مفاوضات السلام، لكن ليس مع الحكومة الأفغانية العميلة، لأنها ليست إلا أداة بيد أمريكا، وإنما يجب أن تكون المفاوضات مع الولايات المتحدة بشكل مباشر، ففي تصريحه لأسوشيتد برس، قال سهيل شاهين المتحدث باسم مكتب طالبان السياسي في قطر بأن «طالبان مستعدة للتفاوض المباشر مع مندوبي البيت الأبيض لبحث كيفية خروج القوات الأمريكية وباقي دول حلف الناتو من أفغانستان».

2) المفاوضات يجب أن تكون حول انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، فإنهاء الغزو مطلب أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، وبحسب سهيل شاهين أيضاً في تصريح له لوكالة فرانس برس: «إن الطرفان لا يتفاوضان سوى على نقطة وضع جدول زمني للانسحاب الأمريكي، ويعمل الطرفان على الحد من الخلافات للتوصل إلى اتفاق حول جدول مقبول من الطرفين».

3) الرفض القاطع لوقف إطلاق النار بشكل كامل قبل انتهاء مسار المفاوضات، ورفض أي مطالب حول استغناء الطالبان عن سلاحها.

4) تتعهد الحركة بأن أفغانستان لن تكون مصدر تهديد لأي دولة أجنبية من بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

«ليس لدينا مشكلة مع أي دولة، ولا نريد أن يكون لدينا مشكلة مع أحد، بل نريد علاقات جيدة مع جميع الدول والعمل معاً في عملية إعادة إعمار أفغانستان بعد انسحاب القوات الأجنبية». سهيل شاهين

جاء في كتاب استراتيجية طالبان الرابحة: «في حين أنه من الصحيح أن لحركة طالبان قادة متعددون، ويتمتع بعضهم بتفوقٍ كبير على أقرانه ما قد يوحي بالتنافس الداخلي، لكن هذا لا يعني أن حركة طالبان غير مكتملة أو قابلة للانقسام. وهيكلية حركة طالبان تتسم بقدرتها على التكيف، فهي مركزية بما يكفي لتتسم بالكفاءة، ومع ذلك فهي متنوعة ومتسمة بالمرونة بما يكفي للتكيف مع الأطر المحلية.

وبدلاً من كونها نقطة ضعف، فاللامركزية المحلية لقادة حركة طالبان ضرورية بسبب طبيعة حرب العصابات، وفي الحقيقة هذا أمر يشكل مصدر قوة، فحركة طالبان ليست حائرة أو في نزاع بشأن من هو المسؤول في مديرية أو ولاية معينة، ولعل المراقبين الأجانب الذين يتذكرون العراق، يحلمون بوجود تنافس أو اقتتال داخلي يمكن استغلاله بين قادة حركة طالبان، ولكن الانقسامات في الحالة العراقية غير موجودة في الحالة الأفغانية.

والدليل على الطابع المرن الذي يتمتع به تنظيم حركة طالبان هو حقيقة أن قتل التحالف الدولي لكبار القادة العسكريين وانتصاراته في أرض المعركة لم يلغ زخم حركة طالبان. والواقع أن حركة طالبان تمكنت دائماً من إعادة تجميع صفوفها بعد انتكاسات تكتيكية بسبب قدرة تنظيمها السياسي على الصمود».[1]

لذا، في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، اتضح أن سياسية المصالحة الوطنية واللعب على وتر المعتدلين والمتشددين في طالبان لم يعد مجدياً، فلم تجد الولايات المتحدة بداً من ضرورة التنازل لمطالب حركة طالبان، لتبدأ معها مفاوضات حقيقة سنة 2019. وفي 25 فبراير/ شباط، التقى ممثلو طالبان والولايات المتحدة لأول مرة، في إطار مفاوضات السلام التي جرى تنظيمها في العاصمة القطرية الدوحة. وبعد الانتهاء من الجولة الثامنة من المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان في 12 أغسطس/ آب 2019، ورد أن الأطراف قد اقتربت من تحقيق «اتفاق تاريخي». ثم أعلن الممثل الخاص للرئيس الأمريكي في أفغانستان زلماي خليلزاد، أنه تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين في سبتمبر/ كانون الأول 2019 وأن الاتفاقية تنتظر موافقة الرئيس ترامب، ثم في 29 فبراير/شباط جرت في العاصمة القطرية الدوحة، مراسم توقيع الاتفاق النهائي.

[1] جيل دورنسورو، استراتيجية طالبان الرابحة، ترجمة مركز الخطابي للدارسات، ص 81 و91

الشكل (3-4): مسار المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان

ما يثير الإعجاب في هذه المفاوضات ويدل على نجاح سياسي مبهر لطالبان هو الفريق المفاوض نفسه، حيث كان معظمه من القيادات العسكرية والأمنية الرفيعة، من بينهم 5 أعضاء كانوا معتقلين في غوانتنامو. هؤلاء الأسرى عندما كان يُسأل وزير دفاع جورج بوش «دونالد رامسفيلد» عن سبب عدم معاملتهم

معاملة بشرية وفق الحقوق والقوانين الدولية، كان يجيب: «هذه الحقوق والقوانين ليست لهم، لأن هؤلاء ليسوا أسرى قانونيين، ويحق لنا التعامل معهم كيفما نشاء». أما اليوم فهم في المكتب السياسي الذي تعترف به أمريكا وتجلس معه وجهاً لوجه، بعد أن كانت لا تقبل الاعتراف حتى ببشريتهم داخل معتقلاتها في غوانتنامو، إن كان هذا يدل على شيء، فهو يدل أن طالبان قد فرضت نفسها على أعتى قوة احتلال شهدتها الأرض.

أعضاء وفد طالبان من يمين الصورة: لطيف منصور، مطيع الحق، ملا حنفي، شيخ ديلاور، ملا برادر، عباس ستانيكزاي، مولوي متقي، خير الله خير خواه، ملا نوري، ملا وثيق.

FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

ولمزيد من التأكيد حول هذه النتيجة، يمكننا أن نتأمل أهم مخرجات الاتفاق النهائي بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان»:

1. انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان في غضون 14 شهراً.
2. تخفض الولايات المتحدة قواتها في أفغانستان إلى 8600 في غضون 135 يوماً بدءاً من تاريخ توقيع الاتفاق.
3. تسحب الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف جميع قواتهم من 5 قواعد عسكرية في غضون 135 يوماً.

4. إزالة العقوبات الأمريكية عن أفراد طالبان بحلول 27 أغسطس 2020 .

5. إطلاق سراح ما يصل إلى 5 آلاف سجين من طالبان، وما يصل إلى ألف من سجناء الطرف الآخر بحلول 10 مارس / آذار 2020.

6. تعهد طالبان بمنعها لأي فرد أو جماعة -بما فيها القاعدة- باستخدام أراضي أفغانستان لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

7. بداية المفاوضات بين طالبان وبقية المعارضة الأفغانية بعد هذا الاتفاق.

وبعد هذا يبدو لك لأول وهلة أن جميع مطالب طالبان التي أعلنتها منذ السنوات الأولى للاحتلال قد حصلت عليها الآن، فهي الآن معترف بها من قبل الولايات المتحدة كأهم الجهات المؤثرة في أفغانستان، وتعهدت لها أمريكا بالانسحاب النهائي خلال جدول زمني محدد، وأُطلق 5 ألاف سجين لها من بينهم رموز وقيادات بارزة. وليس الأمر إلا مسألة وقت لتخرج الولايات المتحدة من أفغانستان بعد عقدين من الاحتلال ويعود المشهد كما كان سنة 2001: «**طالبان على سدة الحكم**»، ولعل أفضل تعبير لنجاح طالبان هو ما قاله المبعوث الأمريكي الخاص إلى أفغانستان «زلماي خليل زاده»:

«لقد خسرنا نحن وحكومة أفغانستان الحرب مع طالبان»

وفي تعبير دقيق عن سياسة طالبان الفعالة خلال المفاوضات جاء في مقال لمجلة «لونغ وور جورنال» بعنوان (السلام مع الطالبان لن يكون سلاماً): «نهاية المفاوضات مهما كانت لن تكون في صالح أمريكا والناتو بأية حال... حيث لا تزال طالبان متمسكة باستراتيجيتها في المفاوضات التي تهدف لإخراج القوات الأمريكية من أفغانستان وعدم الاعتراف بحكومة أشرف غني، وعدم تدخل أي جهة خارجية في شكل الحكومة المستقبلية لأفغانستان، والتأكيد على أن طالبان هي الممثل الرسمي الوحيد للشعب الأفغاني الذي يجب أن يتم التفاوض معه، إضافة لإزالة كافة أعضاء الحركة من لوائح الإرهاب والاعتراف بالمكتب السياسي لطالبان والتعامل معه كجهة رسمية أفغانية...

تعمل طالبان وفق آلية محددة في تعاطيها مع أمريكا، ففي حين يرتفع سقف التصريحات الأمريكية تزداد العمليات العسكرية لتثبت ضعف القدرة الأمريكية على تطبيق هذه التصريحات، وفي حال هدأت المفاوضات وحاولت أمريكا تجميد الموقف السياسي والعسكري في البلاد قامت طالبان بتوجيه ضربات نحو أهداف مهمة في أفغانستان ما يجبر أمريكا وحكومة كابل على التحرك لإعادة تفعيل المفاوضات لإيقاف التحرك العسكري لطالبان.

وهذه التحركات تزيد من شعبية الطالبان في الوسط الشعبي الأفغاني وتدفع الشعب لمزيد من الالتفاف حولها، وهذا بدوره يزيد من رصيدها على حساب رصيد حكومة كابل ومن خلفها أمريكا وحلف الناتو».

المبحث الرابع: قدرة الثوار على بناء علاقات سياسية

كما سبق وتحدثنا في الباب الأول، تسعى أنشطة وحدة الجهد التي تقوم بها سلطات مكافحة التمرد إلى تجفيف موارد التمرد الخارجية وعزله عن الجهات الإقليمية والدولية التي من الممكن أن تدعمه سياسياً ومادياً مما سيفقده القدرة على الحركة والملاذات الآمنة. لكن في ظل النظام الدولي المعاصر متعدد الأقطاب، يعد هذا الأمر أقرب للخيال منه إلى الواقع، فمن المتعذر لدولة واحدة أن تخضع بقية الدول لسياساتها، والغالب أن أجواء التنافس على النفوذ والمصالح بين القوى العظمى ستوفر للجماعات الثورية فرصاً قيمة وهوامش للحركة.

ولو نظرنا إلى أفغانستان لوجدنا أن هذا البلد تحده كل من إيران غرباً، وباكستان جنوباً وشرقاً، وطاجكستان وأوزباكستان وتركمانستان شمالاً. وله تماس حدودي صغير مع الصين في الشمال الشرقي. وكانت أفغانستان ولازالت أحد أهم ميادين الصراع بين الحضارات في وسط آسيا، ويدور حولها الآن صراع على النفوذ بين القوى العظمى في العالم وعلى رأسها أمريكا وروسيا والصين، وهذا البعد الجيوسياسي هو ما جعل الأطراف الفاعلة في أفغانستان محل اهتمام من قبل الجهات الخارجية، وهو أيضاً ما دفع العديد من الدول إلى إنشاء علاقات سياسية مع الأطراف الأفغانية التي على رأسها طالبان.

بدورها حافظت الحركة على نمط معين من الخطاب الخارجي طيلة فترة حكمها بين 1996 حتى 2001، وطيلة فترة الحرب ضد الاحتلال الأمريكي، وكانت سياستها الخارجية تقوم على مبدأ حُسن الجوار، وعدم تهديد أي دولة أخرى، مقابل عدم تدخل الجهات الخارجية في أفغانستان. وخلال ربع قرنٍ مضى، هو عمر طالبان في حقبتي الحكم ثم مقاومة الاحتلال الأمريكي، تصر طالبان على أن

نطاق تدخلها السياسي وعملها العسكري لا يتجاوز الأرض الأفغانية، فهي لم تقم بأي عمل عسكري خارج حدود أفغانستان، ولن تفعل في المستقبل:

«إن الإمارة الإسلامية من واقع التعاون الثنائي والاحترام المتبادل تطلب التعامل مع دول العالم ودول المنطقة، ولم تضر الإمارة الإسلامية أحداً من ذي قبل، ولا تضر أحداً الآن، ولن تفعل ذلك في المستقبل، كما لا تسمح لأحد أن يستخدم أرض الأفغان ضد أي أحد».

بيان المكتب السياسي لطالبان في مؤتمر بحثي بفرنسا

إن جميع الخطابات والسياسات التي تقوم بها حركة طالبان تدل على توجه انفتاحي مع الدول البعيدة والقريبة، وقد جاء في بيان للمكتب السياسي خلال مؤتمر بحثي في فرنسا: «يجب أن تكون لأفغانستان علاقات وروابط حسنة في ضوء المصالح الوطنية والمطالب الشعبية وفي إطار الاحترام المتبادل مع جميع الدول المجاورة، وأن نتعاون معها في جميع المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية وغيرها من الجوانب، آخذة في الحسبان الأصول الإسلامية والمصالح الوطنية».[1]

استفادت طالبان كثيراً من الدعم الباكستاني رغم تقلبه، حيث كان من أبرز عوامل التوازن في علاقة طالبان بباكستان، هو حاجة الأخيرة الماسّة لصداقة صاحب النفوذ في أفغانستان، ليكون عمقاً إستراتيجياً لها بمواجهة الخصم الهندي، ناهيك عن الانتماء العرقي وعمق طالبان البشتوني في مناطق القبائل الباكستانية، وفوق هذا كله الامتداد المدرسي الذي تحظى به الحركة والممثل بالمدارس الديوبندية الحنفية.

[1] بيان للمكتب السياسي لحركة طالبان في مؤتمر بحثي انعقد بفرنسا في ديسمبر 2102، والبيان منشور في الموقع الرسمي لمجلة الصمود. (TrIcQ/wp.u2//:sptth)

وقد حافظت طالبان على سياسة ودية مع باكستان، حتى مع مشاركة باكستان في الحملة الأمريكية سنة 2001، وتعاونها استخبارياً مع القوات الأمريكية مما تسبب في اعتقال العديد من القادة الأفغان مثل عبد السلام ضعيف والملا عبد الغني برادر. وعندما تصادمت حركة طالبان باكستان مع الجيش الباكستاني أعلنت طالبان أفغانستان أن الصراع لا يمثلها فهي تريد الحفاظ على علاقة ودية مع باكستان. وبفضل هذه السياسة ومع غرق الولايات المتحدة في مستنقع العراق وفشلها في ضبط أمن أفغانستان، عادت باكستان لدعم الحركة بشكل سري وفعال ووفرت لها العديد من الملاذات الآمنة.

أما إيران، الجار الضخم الآخر لأفغانستان بعد باكستان، فقد حافظت الحركة على سياسة ودية مع الشيعة مراعاة للعلاقة الإيرانية، وذلك رغم الخلافات الدينية والسياسية الجوهرية. وفي السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي، استغلت طالبان تخوف إيران من حرب أمريكية محتملة عليها بعد العراق خاصة، ودشَّنت تحالفاً جديداً معها، فتلقت منها أسلحة وعتاداً عثر على بعضه في ميادين القتال سنة 2007م، كما أعربت طالبان في منتصف 2013م عن نوعية العلاقة التي تريدها بين أفغانستان وإيران:

«إيران دولة إسلامية، ولها حدود مشتركة مع أفغانستان، ويسكن هناك أكثر من مليوني مهاجر أفغاني، وهي غنية بالنفط، وتتمتع باقتصاد جيد، ولها ساحل مع البحر، وهي دولة مهمة على مستوى المنطقة والعالم، هذه هي تلك الوجوه التي تقرب بين الدولتين بل وتجبر كلتا الدولتين أن تكون بينها معاملات حسنة في إطار المصالح الشعبية وحسن الجوار، وأن تكون لهما علاقات سياسية واجتماعية واقتصادية».[1] مجلة الصمود

[1] مقال السياسية الخارجية للإمارة الإسلامية تمثل المصالح العليا للبلد، مجلة الصمود، يونيو 3102.

وخلال زيارته لأفغانستان في الأيام الأخيرة من عام 2018، فجّر الأميرال علي شمخاني أمين مجلس الأمن القومي الإيراني قنبلة سياسية بالإعلان لأول مرة عن مباحثات بلاده مع طالبان، وهو ما اعتبره مراقبون اعترافاً بالعلاقات بينهما.[1] وفي عام 2015 بعد انتشار تقارير عن زيارة وفد من طالبان إلى طهران، قال الخبير الإيراني «بير محمد ملازهي» إنه بالرغم من النفي الإيراني الرسمي، فإن هذه الزيارة قد حصلت فعلاً، وإنها دليل على البراغماتية السياسية لدى الإيرانيين وطالبان. ويضيف ملازهي أن إيران بعد أن كانت تبحث عن مصالحها من خلال العمل مع تحالف الشمال والشيعة والقومية الهزارية، وجدت أنه لا بد من العمل مع حركة طالبان، وهو ما تفرضه الواقعية السياسية، بحسب قوله.[2]

وكامتداد لهذه العلاقة، أصبحت إيران لا ترى طالبان «حركة إرهابية»، فقد صرح وزير خارجيتها محمد جواد ظريف: «يجب أن يكون لطالبان دور في أفغانستان في المستقبل». وهذا ما أكد عليه أيضاً اللواء فيروز آبادي الرئيس السابق لأركان القوات المسلحة الإيرانية مؤخراً، بالقول: «إن حركة طالبان لا تتصرف اليوم كقوة إرهابية». وفي السياق نفسه، كان للناطق باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد تصريح لافت خلال مقابلة له مع وكالة إيلنا الإيرانية في السادس من يناير/كانون الثاني 2019، أكد فيه أن إيران تعتبر «البيت الثاني للأفغان». كما أن من التجليات الأخرى لهذه العلاقة الوطيدة، انضمام جماعات مسلحة من شيعة الهزارة في منطقة باميان إلى حركة طالبان عام 2016.[3]

ولأن هذه العلاقة الإيرانية الطالبانية قد شكلت عائقاً أمام عمليات مكافحة التمرد، قال بومبيو في مؤتمر صحفي يوم 7 يناير 2020: «إن إيران تعمل بنشاط لتقويض عملية السلام الأفغانية، من خلال مواصلة دعم الجماعات المسلحة هناك. وأضاف

---

1 إيران وطالبان.. كيف جمعت واشنطن بين العدوّين؟ الجزيرة نت. (pQ7Ld/wp.u2//:sptth)

2 المصدر نفسه.

3 المصدر نفسه.

أن الجميع لديه علم بوكلاء إيران في العالم العربي، والنظام الإيراني لديه أيضاً علاقات مع حركة طالبان، وجماعات أخرى ذات صلة مثل «تورا بورا» وغيرها».[1]

أما بالنسبة للصين فهي تملك حدود ضيقة مع أفغانستان، ولكنها اقتصادياً هامة جداً، إذ تشكل ممراً تجارياً هاماً للصين إلى أسواق ضخمة في الشرق الأوسط والخليج العربي، ومن خلالها يتم تأمين وصول النفط والغاز من إيران. وقد سعت طالبان إبان سيطرتها على الحكم لإنشاء علاقات جيدة مع الصين بهدف تخفيف الضغوط الأمريكية، وبعد الغزو كانت الصين هي الدولة الوحيدة التي حافظت على علاقات مستمرة ومباشرة مع قادة طالبان، وتميزت هذه العلاقات بأنها جيدة، وهو ما كُلل مؤخراً باعتراف الصين بطالبان كقوة سياسية أفغانية على لسان سفير الصين لدى باكستان «ياو جينغ»: إن بكين تعتبر طالبان قوة سياسية كونها أصبحت الآن جزءاً من العملية السياسية في أفغانستان، وبات لدى الحركة بعض الاهتمامات السياسية».[2]

«إن الحقيقة الواضحة أن خطر استمرار الاحتلال الأمريكي لأفغانستان هو تهديد أكبر لجميع المنطقة، تتضرر منه الصين وروسيا وإيران وباكستان وسائر دول المنطقة، وتبقى المنطقة تحترق في أتون الحرب المدمرة. ونحن نعتقد أنه لو ساد في المنطقة فكر يتسبب بهزيمة أمريكا وفضيحتها في أفغانستان، لكانت هذه خطوة جيدة».

ذبيح الله مجاهد

1 بومبيو: إيران لديها علاقات مع طالبان، وكالة الأناضول، عبد الجبار أبو راس، 0202/1/7

2 الصين تعترف بطالبان كقوة سياسة، الأناضول، 9102/1/32 (wmNxg/wp.u2//:sptth)

إضافة إلى باكستان وإيران والصين، استطاعت طالبان إنشاء علاقة متينة مع روسيا، وذلك رغم التوترات القديمة بين الطرفين على إثر الاحتلال السوفييتي ودعم الحركة للمجاهدين الشيشان في فترة حكمها. لكن المصالح المشتركة بين الطرفين من حيث التصدي للنفوذ الأمريكي في المنطقة دفعتهما أخيراً إلى الالتقاء. وفي سياق العودة الروسية إلى التوسع العالمي ومشاركتها في قضايا إقليمية وعالمية مثل أوكرانيا وسوريا والقرم وليبيا، أصبحت روسيا من أبرز داعمي طالبان سياسياً ومادياً بشكل سري في البداية، ثم بشكل علني أواخر العقد الثاني من الاحتلال.

هذا ما جعل القادة العسكريين الأمريكيين يتهمون روسيا بدعم طالبان وتقديم السلاح لها، مما يعيد إلى الذاكرة بعض ذكريات الحرب الباردة بين الطرفين، فقد صرح قائد القوات الأمريكية في أفغانستان الجنرال جون نيكولسون أن الأسلحة الروسية تهرب عبر طاجكستان إلى حركة طالبان، كما اتهم روسيا وإيران أواخر عام 2016 بإقامة اتصالات مع طالبان ومنحها نوعاً من الشرعية. لكن دعوة روسيا لطالبان للمشاركة في مفاوضات السلام حول أفغانستان يوم 4 سبتمبر/أيلول 2018 في العاصمة موسكو تشير إلى تنامي الاتصالات بين الطرفين.

وقد نُشر تقرير سنة 2017 لصحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أفاد بأن روسيا كانت تدعم عمليات عسكرية لحركة طالبان ضد قوات التحالف من خلال برنامج سري لغسل مبيعات نفطية، وأوضحت الصحيفة أن أجهزة الاستخبارات الروسية كانت ترسل قوافل من الشاحنات لنقل النفط إلى داخل أفغانستان عن طريق معبر «هيراتان» الحدودي مع أوزباكستان، ومن هناك تُسلم هذه القوافل إلى شركات تعمل لصالح طالبان. وقدّر من تحدثوا للصحيفة عوائد مبيعات هذه الشحنات بـ 2.5 مليون دولار شهرياً.

كما أفادت نفس الصحيفة في يونيو 2020 أنّ الاستخبارات الأميركية قد باتت على قناعة، بأنّ روسيا دفعت سرّاً أموالاً لمقاتلين مقرّبين من طالبان لدفعهم إلى قتل عسكريين أميركيين، أو عناصر من قوة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان. وكان قد قال رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، الجنرال مارك ميلي، في التاسع من يوليو 2020: «إنّ روسيا تنشط في أفغانستان عبر تواصلها مع مجموعات متطرّفة، في مقدمتها «شبكة حقاني: وحركة «طالبان»... كنا نعلم على مدار سنين أن روسيا متورطة في الوضع في أفغانستان، وذلك لتحقيق مصالح أمنها القومي، روسيا ليست صديقتنا ومشاركتهم (في الوضع الأفغاني) يثير قلقنا، كنا نرصد ذلك عن كثب ونتخذ الإجراءات المناسبة».[1]

ولم تقف طالبان في علاقاتها السياسية عند هذا الحد، بل كان لها اتصال واضح مع العديد من الدول العربية، مثل قطر التي أصبح مكتبها السياسي فيها عنوانها الأبرز في الخارج، ومركزاً لعلاقاتها الخارجية، ومنطلقاً لجولاتها الدبلوماسية المكوكية، ولصفقات تبادل الأسرى التي كان من أشهرها إخراج 5 من كبار قادة الحركة من معتقل غوانتنامو في مقابل جندي أمريكي. ومثل الإمارات التي استضافت أحد اللقاءات التفاوضية بين طالبان وأمريكا في ديسمبر 2018م.

والخلاصة أن طالبان قد استطاعت فعلاً الحفاظ على وحدتها الداخلية في أوقات الضعف والشدة طيلة مسار الحرب، وذلك رغم محاولات تفكيكها الشديدة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، كما استطاعت أن تفرض نفسها كلاعب سياسي

1 صحيفة «ليفانت» البريطانية، بومبيو يتوعد روسيا لو صدقت الاتهامات حول دعمها لطالبان، نشر في 31 أغسطس 0202 (Hz16m/wp.u2//:sptth)

أساسي إن لم نقل الأقوى في أفغانستان، وقدمت نفسها للدول الإقليمية كشريك قوي على الأرض يمكن الاعتماد عليه لإقامة علاقات تعاون في أفغانستان والوثوق به لتحقيق السلام والاستقرار، محافظةً خلال ذلك كله على استقلالها السياسي بشكل حاسم؛ فساهم كل ذلك في إفشال عمليات وحدة الجهد التي سعت الولايات المتحدة إلى إنجاحها، والآن باكستان أقرب إلى طالبان منها إلى أمريكا، كما أن خصوم أمريكا الشرسين (الصين وروسيا وإيران) قد أصبحوا الآن سنداً سياسياً ومادياً للحركة، ومع مرور كل يوم يزداد القبول الدولي لطالبان في الوقت الذي ينحسر فيه النفوذ الأمريكي، بل إن الولايات المتحدة تفكر الآن بشكل جدي في التعاون مع الحركة بعد الانسحاب وكسب ودها وبناء شراكة استراتيجية معها، وهنا تكمن الجدارة السياسية لطالبان، إذ تمكنت بفضل نضجها السياسي من كسر الحصار السياسي حولها، وفعلت ذلك بطريقة جعلت حتى الولايات المتحدة في طور تغيير موقفها من عدو غاز إلى حليف سياسي.

«الولايات المتحدة وإمارة أفغانستان الإسلامية يسعيان لعلاقات إيجابية مع بعضهما، ويتوقعان أن تكون العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة إيجابية. وستسعى الولايات المتحدة إلى التعاون الاقتصادي من أجل إعادة الإعمار مع الحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة ما بعد التسوية، ولن تتدخل في شؤونها الداخلية.»

من اتفاق الدوحة بين طالبان والولايات المتحدة

الفصل الثالث: عوائق العوامل العسكرية

سبق وتحدثنا أن سلطات مكافحة التمرد المحلية أو الأجنبية لا يمكن أن تنجح في مجاراة الثوار بالاعتماد على الأساليب النظامية المعتمدة في الحروب التقليدية، وهذا ما جعل المناهج الأمريكية التي تناولت فنون مكافحة التمرد تؤكد على:

1. ضرورة تدريب القوات على تطبيق العمليات النوعية في الدفاع والهجوم، وتقسيمها وفق تشكيلات صغيرة تكسبها مزيداً من المناورة والحركة.

2. ضرورة تفعيل الجهد الاستخباري لكشف نوايا الثوار وأهدافهم وحركتهم، وتزويد القادة السياسيين والعسكريين بما يحتاجونه من معلومات حول قادة التمرد وهيكليته ومواقعه وتكتيكاته.

3. ضرورة توفير الموارد الكافية لإدامة الجهد العسكري والاستخباري بشكل أساسي، فقمع التمرد ليس مثل تدمير جيش العدو في الحرب التقليدية؛ إنه يتطلب زمناً طويلاً وموارد ضخمةً للقضاء على دوافع التمرد وليس على المتمردين فحسب.

لكن هل فعلاً تستطيع الجيوش التي نشأت ودربت وسلحت من أجل مواجهة جيوش الأعداء أن تعيد هيكلة نفسها لتصبح مثلا العصابات؟ وهل يمكن أن تتمكن أجهزة الاستخبارات من تعقب من يحتمون بالتضاريس الوعرة ويستثمرون تعاطف الشعب معهم؟ وفوق ذلك كله، هل توجد دولة قادرة على تحمل نفقات حرب طويلة الأمد في ظل المسؤوليات الاجتماعية والتنموية الملقاة على عاتقها تجاه شعبها؟

لعل الباحث روبرت تابر قد حسم هذه التساؤلات منذ زمن بعيد، حيث يعد كتابه «حرب المستضعفين» مرجعاً فريداً من نوعه في هذا الباب، والعجيب أن الخبراء الأمريكيين قد اعتبروه مرجعاً أساسياً عند كتابة أحدث المناهج التي أصدرتها الولايات المتحدة حول مكافحة التمرد، وهم رغم ذلك بعيدون كل البعد عن النتائج التي وصل إليها المؤلف في كتابه.

يقول روبرت تابر: «هل يمكن استخدام تكتيك حرب العصابات ضدها وبنجاح؟ **يجب أن نجيب بالنفي حتى لا نقع في مغالطة منطقية،** فأولئك الذين يقاتلون الهنود الحمر لا ينقلبون إلى هنود حمر إذا سلخوا فروات الرؤوس. كما أن الزي المبرقش بلون الغابات لا يحول مشاة البحرية الأمريكيين (المارينز) إلى (رجال عصابات). وقد أثبتت تجارب الحرب العالمية الثانية وما تلاها من نزاعات، بأن جنود الكوماندوس ليسوا (رجال عصابات)، وكذلك أولئك الذين يهيئون الآن فيما يسمى مدارس الحرب المضادة لحرب العصابات، مع أنه يُدرَّس فيها التقنيات المميزة لحرب العصابات، كالهجمات الليلية والكمائن، والإغارات البعيدة عن القواعد العسكرية...إلخ»[1]

إن سلطات التمرد سواء المحلية أو الأجنبية تختلف بشكل جذري عن الثوار من حيث الطبيعة الداخلية والدوافع والمكانة الشعبية، وهذا الاختلاف يجعل مضاهاة قوات مكافحة التمرد للثوار من حيث الأسلوب العسكري والاستخباري أمراً مستحيلاً. «عندما نتكلم عن رجال العصابات، يتداعى إلى أفكارنا معنى النصير السياسي، **فهو مدني مسلح، وسلاحه الرئيسي ليس البندقية أو الساطور، بل علاقته مع الجماعة، مع الأمة التي يقاتل ضمنها وفي سبيلها.** وبسبب الطبيعة

[1] روبرت تابر، حرب المستضعفين، ص 01

السياسية للصراع، وتفاوت الوسائل التي بحوزة المعسكرين، وخاصة بسبب التناقض التام لأهدافهما السياسية، فإن التكتيكات الأساسية المطبقة في حرب العصابات، غير قابلة للتطبيق من قبل الجيش الذي يقاتل العصابات، ولن تكون قابلة للتطبيق، وبشكل محدود جداً، إلا من قبل (الاختصاصيين) العاملين في القوات الأمريكية الخاصة، التي يمكن أن تحاول تقليد تكتيكات العصابات».[1]

ولعل أهم العوائق التي تحول دون مجاراة قوات مكافحة التمرد للثوار تتمثل في التالي: [2]

أولاً: لأن الثائر يمتلك المبادرة فهو الذي يبدأ الحرب، ويقرر أين ومتى يضرب. وعلى عدوه العسكري أن ينتظر مستعداً لمواجهته في كل مكان. ويجد جيش الحكومة نفسه، قبل وبعد بداية الحرب، في موقف الدفاع بسبب دوره كشرطي مكلف بحراسة الممتلكات العامة والخاصة.

ثانياً: لدى الجيش أشياء كثيرة للدفاع عنها: كالمدن، والتجمعات السكانية، والأراضي الزراعية، والمواصلات، والتجارة، والقاعدة الصناعية، بالإضافة إلى المواقع العسكرية البحتة: كالمواقع، والمخافر الأمامية، وخطوط التموين، والقوافل، والمطارات، والقوات نفسها مع أسلحتها الثمينة، التي تشكل واحداً من أوائل أهداف رجال العصابات حتى يتسلحوا بها. وأخيراً فإن عليه أن يحمي ويساند جهازاً سياسياً خاضعاً لتوتر خطير منذ قيام الانتفاضة المكشوفة. ففي كل هذه المجالات، يكون للنظام المعني وذراعه العسكري نقاط ضعف حساسة جداً مقارنةً بعدوه الذي يمكن أن ينزلق كالريح.

---

1 روبرت تابر، حرب المستضعفين، ص 01

2 روبرت تابر، حرب المستضعفين، ص 11 و21 و31

ثالثاً: إذا كان الجيش يعاني من موارده، وخاصة من المعدات العالية التكاليف التي لن يستعملها (المعدات الذرية مثلاً)، فإن الثائر يتمتع بكل الحرية التي يكتسبها من الفقر. فهو لا يمتلك إلا بندقيته وقميصه، وليس له إلا حياته ليدافع عنها. فهو لا يحتل أية أرض، وليس لديه أي جهاز عسكري يتطلب صيانة صعبة، ولا يمتلك دبابات تتعرض للمخاطر في المعركة، ولا مواقع يمكن أن تُحاصر، ولا وسائل مواصلات معرضة للتدمير من قبل الهجمات الجوية، أو طائرات يمكن أن تسقط، أو فرقٍ يمكن أن تقصف، أو أية أرتال آلية لتُحمى من الفخاخ، ولا قواعد أو مستودعات لا يتسع له الوقت لتركها على الفور.

إنه يمكن أن يجيز لنفسه بأن يهرب عندما لا تتوافر لديه في القتال فرص جيدة لإحراز النصر، وأن يتفرق ويختبئ عندما يصبح التجول من عدم الحذر. وفي أقصى الحالات، يمكن له أن يندمج مع الشعب المسالم -ذلك البحر (حتى نستعمل استعارة ماوتسي تونغ المشهورة)- الذي ينبغي على رجل العصابات أن يسبح فيه كالسمكة.

رابعاً: الشعب يشكل مفتاح الصراع كله. وبالواقع، ومهما بدت الفكرة مغيظة للمحللين الغربيين، فإن الشعب هو الذي يقود الصراع. والثائر ينتمي إلى الشعب، بنفس المقدار الذي لا يستطيع فيه جندي الحكومة أن ينتسب إليه (لو لم يكن النظام قد فقد محبة الشعب لما اندلعت الثورة أصلاً). إن رجل العصابات يقاتل بمعونة الجماهير الشعبية المدنية، التي تشكل تمويهه، ومنابع إمداده، ومصدر تطوعه، وشبكة اتصالاته، ومصلحة استخباراته، الموجودة في كل مكان والشديدة الفعالية. فبدون رضا الشعب ومساعدته الفعالية، يتحول الثائر إلى قاطع طريق، ولا يبقى طويلاً على قيد الحياة. ولو استطاع الجندي المضاد للعصيان أن يحصل على المساعدة نفسها، لما وُجد الثائر أصلاً، ولما كانت هناك حرب أو ثورة، ولنامت القضية، وانطفأت الرغبة الشعبية في التغيير الجذري.

خامساً: لا يستطيع جندي مكافحة التمرد أن يتغلب على الثائر بتقليده، لأنه غريب عن الموقف الثوري، ولأن أعماله هي على النقيض من أفعال الثائر حتى عندما يمكن أن يتواجد بعض التناظر بينهما. إن مجرد البقاء على قيد الحياة بالنسبة إلى الثائر هو نصر سياسي فذلك يشجع المعارضة الشعبية للنظام المعني ويغيها. ويستطيع الثائر أن يتنكر بزي فلاح -وقد يكون فلاحاً بالفعل- متابعاً نشر رسالته الثورية. أما الجندي المضاد للثورة، فإنه يغدو في الحالة المماثلة دليلاً للشرطة، ولا يستطيع نشر أية رسالة.

سادساً: يستطيع الثائر أن يضرب ويسرع في الانسحاب، وتكسبه كل إغارة ناجحة أسلحة وذخائر وتؤمن له بعض الدعاية. ولا يحصل الجندي المضاد للثورة على أي شيء من مثل هذا التكتيك -حتى إذا استطاع استعماله- فحملته العسكرية يجب أن تكون مستمرة ذات تأثيرات متجمعة. فإما أن ينظف البلد من رجال العصابات، وإما أن يفشل في تحقيق ذلك. وفي هذه الحالة الأخيرة فإنه يستمر في الخسارة».[1]

سابعاً: «القوات العاملة في أراضي حكومة أخرى معرضة لتفوق الثوار عليها بميزات من قبيل معرفتهم بالأرض، فهم يعيشون في البلد ولا يخططون أبداً للمغادرة، في حين أن القوات الأجنبية يجب أن تخطط في نهاية المطاف للانتقال والمغادرة. ويدرك السكان ذلك، ومن ثم تتضاءل احتمالات دعمهم لها. ومن ضمن المزايا الأخرى لمعرفة الثوار بأرضهم: فهمهم التفصيلي للجغرافيا والثقافة والتاريخ وعلم الاجتماع والسياسات الخاصة بالبلد الذي يعملون به».[2]

---

1 روبرت تابر، حرب المستضعفين، ص 11 و21 و31

2 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 02

الشكل (3-5): الأسباب التي تمنع جندي مكافحة التمرد من مواكبة الثوار

وفي الحالة الأفغانية، كان الاحتلال الأمريكي يعاني من جميع هذه العوائق تقريباً، «لقد نشأ وترعرع رجال قبائل البشتون الذين يملؤون صفوف طالبان داخل ثقافة حرب العصابات الخالدة، وتعلم معظمهم القتال في سنٍّ مبكرة، وكان جنودهم المشاة ذوي لياقةٍ عالية بالفطرة، آلفين للبندقية، ومعتادين على المشقّة والمخاطر الشديدة. وقد كانوا فاهمين لقواعد النيران والمناورة، والتحرك بسرعة عبر التضاريس الصعبة بالفطرة. كما أنهم ضليعون في التملّص والهروب، ويعرفون تماماً كيف يتم تجنب الضربات المدفعية والجوية.»[1]

إن فرادة المجاهد الأفغاني ذي العقيدة الدينية والجَلَد الفريد والوطنية المتقدة، لا يمكن لأي جندي من مكافحة التمرد أن يضاهيها:

1 كارتر مالكاسيان وجيري ميرل، تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 5002 و8002، تعريب مركز الخطابي للدراسات. ص 841

«إن جنود حركة طالبان هم جنود شجعان أيضاً سواء كان التحالف الدولي يريد الاعتراف بذلك أم لا، ويتقبل المتمردون الخسائر الفادحة التي تتناقض مع الادعاء بأن أغلبية عناصر حركة طالبان مدفوعين للانضمام إليها لأجل المال. وفي الحقيقة فإن الالتزام العقائدي القوي هو أمر مشترك بينهم».[1]

هذا من حيث الثائر نفسه، أما من حيث الأرض التي يعمل عليها، فإن «أفغانستان أرضٌ متنوعة التضاريس، وهو ما يجعل طبيعة القتال فيها تختلف بشكلٍ كبير عن أي مكانٍ آخر. ففي هلمند وحدها، توجد في نفس الولاية أنهار وأودية خصبة مكتظةٌ بالسكان، وجبالٌ قاسية، وصحراء قاحلة أيضاً، كل منها له ديناميكيته الخاصة (أي طبيعة التحرك في كل واحدة منها مختلفة عن الأخرى)، كما يختلف القتال تماماً في القرى عنه في البلدات، ومع كل هذه الظروف، كانت تكتيكات الثوار تتغير أيضاً».[2]

و«إن الطبيعة الريفية للحرب في أفغانستان تساعد الثوار على الانتشار في نطاق واسع بين العديد من القرى والمدن، وهو ما يفرض على قوات التحالف الانتشارَ أيضاً في العديد من القواعد الصغيرة المتباعدة، مما يطيل عادةً الطريق على حركة الإمداد والمؤازرة، ويجعل مراكز القواعد عرضةً للهجمات المركّزة. جعل هذا الأمر تأمين الطرق بالكامل أمراً مستحيلاً عبر هذه المسافات الطويلة، كما جعل قوات التحالف عاجزة عن العيش وسط الناس أو حماية السكان في المناطق الريفية

1 كارتر مالكاسيان وجيري ميبرل، تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 5002 و8002، تعريب مركز الخطابي للدراسات. ص 841

2 المصدر نفسه. ص 841

ذات الكثافة السكانية المنخفضة بنفس الطريقة التي تفعلها في المدن والبلدات».[1]

لقد كان فعلاً الشعب الأفغاني بالنسبة لطالبان مثل البحر للسمكة، فكان هو غطاء تموهها ومصدر تموينها ومجال حركتها وبعدها الاستخباري الشامل، وكانت قوات مكافحة التمرد في المقابل محاصرة في قواعدها ومعزولة عن الشعب ومطالبه وفاقدة لأي معلومات جوهرية حول الحركة، لقد أصابها العمى بسبب انصراف الناس عنها، فلا تكاد تجد سبيلاً لأي ضربات فعالة ضد طالبان، وهذا ما دفع الباحث جيل دورنسورو أن يقول:

«إن قوات التحالف لا تعرف حقًا «من الذي في حديقة الحيوان»، ولا يمكنها الاشتباك مع أفراد حركة طالبان بشكل فعال، أو حتى التفاعل مع القرى بشكل فعال يحقق مصالحها. نحن نقول للناس شيئًا واحدًا، لكن تصرفاتنا مختلفة، وهو ما تسبب في امتناع السكان المحليين عن تقديم المساعدة».[2]

كما اشتكى وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد، في إحدى الوثائق الصادرة في 8 سبتمبر 2003، التي نشرت ضمن الوثائق التي نشرتها واشنطن بوست سنة 2009: **«ليس لدي فكرة واضحة عن هوية الأشرار هنا».** وأضاف: «نحن نعاني قصورًا في الذكاء البشري إلى حد يُرثى له». يدل هذا على أن القادة العسكريين الأمريكيين كانوا يكافحون لتحديد القوات المستهدفة، ناهيك عن البحث عن السبب في

1 كارتر مالكاسيان وجيري ميرل، تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 5002 و8002، تعريب مركز الخطابي للدراسات. ص 841

2 مارك سكستون، كيف تسيطر طالبان على قرية، ترجمة مركز الخطابي للدراسات، ص 01

استهدافهم. هل كان الهدف مدنياً أم عنصراً لطالبان؟ هل عناصر الشرطة الأفغانية أصدقاء أم جواسيس لطالبان؟ بحسب الواشنطن بوست، لم تستقر الحكومة الأمريكية قط على إجابة.[1]

والآن نتيجة لفشل الجهود العسكرية في أفغانستان، بحسب مجموعة الأزمات الدولية، أصبحت طالبان تسيطر على ما يقارب 50 % من البلاد. وفي مطلع العام الحالي نشرت «بي بي سي» تحقيقاً قالت فيه إن الحركة تنشط في 70 % من الأراضي الأفغانية، مما يعني أن 20 % من البلاد مهددة بأن تسقط في قبضتها أيضا وهي مناطق متنازع عليها الآن. وبحسب الأرقام التي نشرها موقع «لونغ وور جورنال»، فإن ثلاثة ملايين أفغاني موجودون في المناطق الخاضعة لحركة طالبان، أما المناطق الخاضعة للحكومة فتضم 16 مليون نسمة، بينما تضم المناطق المتنازع عليها 13 مليوناً.

وبعد 20 عاماً من الحرب، في أطول عملية احتلال قامت بها الولايات المتحدة منذ نشأتها، اتضح أن الموارد الأمريكية لم تعد كافية للاستمرار في الحرب، وأصبح الآن البقاء في أفغانستان يشكل خطراً على الاقتصاد الأمريكي وعلى مكانتها العالمية خاصة في ظل الصعود الصيني والروسي في الساحة الدولية، وهذا ما جعل القادة الأمريكيون الآن يقرون بالهزيمة، ويفاوضون طالبان من أجل الانسحاب بأقل الخسائر، ويكفينا في هذا الصدد أن ننقل تصريحاً جريئاً لمجلة فورين بوليسي يوضح هذا المعنى:

«بعد 18 عاماً على دخول أفغانستان وعشرات الآلاف من القتلى ومئات المليارات من الدولارات، لم تنجز أمريكا في أفغانستان أي شيء... خسرت أمريكا وحلفاؤها الحرب في العراق عام 2011، وسنخسر في أفغانستان. والخسارة هنا هي الانسحاب دون تحقيق أهدافنا السياسية الرئيسية، وإضعاف موقعنا الاستراتيجي. لم يجرؤ بوش ولا أوباما ولا ترامب على نقل الخبر السيء والبدء بتغيير المسار الأمريكي في أفغانستان.

[1] كيف باعت الولايات المتحدة الوهم في أفغانستان؟ كيوبوست (CabX0/wp.u2//:sptth)

لماذا لم تغير أمريكا مسارها سابقاً؟ لأنها دولة غنية وقوية وتستطيع تجريب أشياء غبية ومكلفة لوقت طويل دون الشعور بالألم، ولأن الجنرالات لا يريدون الاعتراف بالهزيمة».[1]

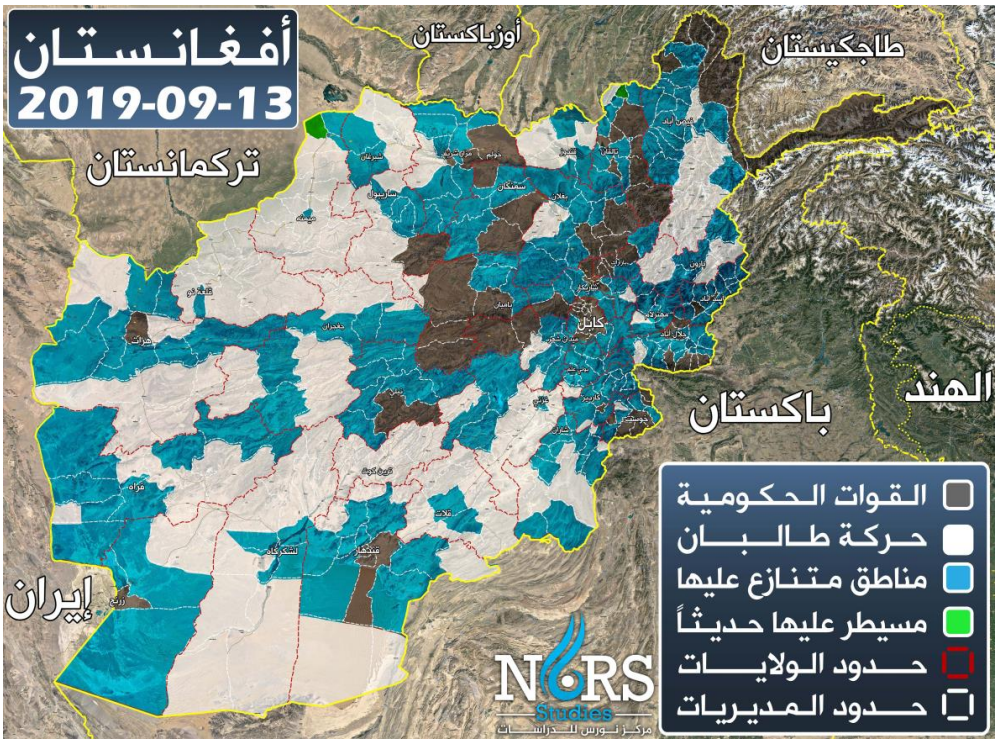

خريطة توزع السيطرة في أفغانستان / سبتمبر 2019

[1] مقتطفات من مقال «خسرنا الحرب في أفغانستان، تقبلوا هذا الواقع»، فورين بوليسي، ترجمة مركز نورس للدراسات.

الفصل الرابع: خلاصة الفشل الأمريكي

سنحاول في هذا الفصل الأخير تشخيص نقاط الضعف في النظرية الأمريكية لمكافحة التمرد بشكل عام، وتسليط الضوء على الأسباب التي تؤول إلى خسارة الولايات المتحدة للحرب أمام التمردات، في الوقت الذي سنتناول فيه بشكل خاص الفشل في أفغانستان والظروف المحيطة به، ليكون الفصل على المباحث التالية:

1. **الدوافع الحقيقة للغزو.**
2. **الخطأ القاتل: «الغزو لمجرد الغزو».**
3. **التمرد الحقيقي لا يمكن قهره.**

AL - KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

المبحث الأول: الدوافع الحقيقة للغزو

اتضح من خلال سرد عوامل قوة مكافحة التمرد في الباب الثاني أن تحقيق النصر في الحرب الثورية ليس أمراً سهلاً، إذ لا يمكن الحصول عليه دون تحقيق تنمية اقتصادية وتوفير البنى التحتية لمعالجة الفقر والبطالة، إضافة إلى هذا لابد من إعادة تشكيل الحكومة والمؤسسات بصفة قانونية نزيهة بعيدة عن الفساد والمحسوبيات بحيث تكون قادرة على ضمان الحريات السياسية وضبط الأمن وتداول السلطة بشكل نزيه وسلمي، ومع هذا كله يحتاج النصر إلى قدرات عسكرية غير تقليدية وموارد مستدامة واستخبارات فعالة، ويبقى الاعتماد الأكبر على وجود حلفاء إقليمين ودوليين مخلصين في مكافحة التمرد، وعلى الجهد السياسي الذي يحتوي المتمردين المعتدلين.

وهنا يتضح بشكل جلي أن الأهداف الاستراتيجية لمكافحة التمرد يجب أن تكون سامية ونبيلة، يجب أن يكون الهدف الأساسي هو انتشال الشعب من حافة الفقر والتخلف، وضمان الحقوق والحريات السياسية والفردية، وبناء نظام نزيه وراشد، والارتقاء بالإنسان روحاً وبدناً، تماما كما كان الهدف أيام الفتح الإسلامي على يد الصحابة الكرام، «**إخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها**». لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذا السياق، هل الدول القومية المعاصرة وعلى رأسها الولايات المتحدة تغزو بلدان الآخرين اليوم من أجل تحقيق هذه الأهداف فعلاً؟

لا يكاد يختلف اثنان اليوم أن أمريكا لا تهتم بالقيم بقدر اهتمامها بالمصالح، وإلا كيف نفسر دعمها لحكومة العسكر في مصر، وعائلة آل سعود الفاسدة في السعودية، والكيان الصهيوني المحتل في فلسطين، أليس كل هؤلاء دكتاتوريون وظالمون! إن

الولايات المتحدة باختصار ترفع شعار نشر الديمقراطية لكنها تدوس على هذه الديمقراطية وعلى الشعوب معها إذا اقتضى الأمر لتحقق مصالحها القومية، وهذه حقيقة لا يحتاج أن نقدم لها الشواهد، وهي الحقيقة التي تجعل عمليات مكافحة التمرد الأمريكية فاشلة.

تنفق أمريكا أموالاً طائلة على الجهود التنموية والإنسانية، وتزهق العديد من الأرواح في جبهات القتال أمام المتمردين، وتستثمر العديد من الموارد في بناء الحكومة الجديدة، غير أنها في المقابل تستخدم الرجال الفاسدين وتدعم الحكام الدكتاتوريين وتقصي المعارضين النزيهين إذا تقاطع ذلك مع مصالحها، وهو ما يجعل بقية جهودها تذهب أدراج الرياح، كمن يحرث في البحر. وهذا تماماً ما حصل في أفغانستان، لقد وضعت أمريكا مواردها في أفغانستان في أيد فاسدة، وبنت خططها على أصول باطلة، وأرادت تحقيق أهداف عادلة بسواعد ظالمة، فما كان لهذا البنيان المشوه الذي بنته في أفغانستان إلا أن يسقط مع الوقت لأن عوامل سقوطه كانت في الحقيقة كامنة فيه منذ ولادته.

AL KHATTAR FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

«حكومة كابل فاسدة، وضخ المليارات من الدولارات قد زاد الطين بلة، وجيشها غير فعال، بغض النظر عن التدريبات التي خضع لها».

(مجلة فورين بوليسي)

المبحث الثاني: الخطأ القاتل «الغزو لمجرد الغزو»

كثيراً ما يكون تفكير الدول العظمى عند الغزو منحصراً فقط على الضربة الأولى، لعل ذلك يعود إلى وَهْم القوة الذي يسيطر على تفكير قادة الدولة، إذ قد يغلب على ظنهم أن المعركة مع دولة ضعيفة لن تكلف الولايات المتحدة إلا القليل من الموارد، وسيكون احتلالها أمراً يسيراً لن يتطلب سوى أياماً معدودة، وهذا فعلاً ما حصل في كل من العراق وأفغانستان، إذ لم يكن الدخول الأولي للبلاد أمراً صبعاً أبداً، ولم يصمد نظام صدام وطالبان في وجه القوة النارية الأمريكية إلا أسابيع معدودة، لكن تبين فيما بعد أن سقوط هذه الأنظمة لم يكن إلا بداية معاناة طويلة ستستمر لعقود.

قد يعود الخطأ الآخر في هذا الباب إلى سوء التقدير الاستراتيجي لدى القادة السياسيين، فيخلط بعضهم بين الحروب التقليدية التي تنتهي بإجبار دولة العدو على اتفاقية سياسية تخدم مصالح المنتصر وبين حروب مكافحة التمرد التي يقوم المنتصر فيها بالسيطرة على كل البلاد وإسقاط نظام العدو بشكل كامل ثم إعادة بنائه من جديد. إن الحرب الأولى لا تشبه الحرب الثانية أبداً، لأن مكافحة التمرد في الحقيقة أسهل خطوة فيها هي الضربة الأولى، أما المهام الشاقة فإنها ستأتي بعد ذلك، إذ لن يكون من السهل أبداً بالنسبة للسلطة المحتلة الأجنبية بناء النظام بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وضبط الأمن، وفي هذا الصدد جاء في دليل الميدان للجيش الأمريكي:

«هناك تباين أخير (يُعترف بأنه صعب بشكل خاص) حيث يحدث التمرد عقب حرب تقليدية تقوم خلالها قوة أو تحالف غاز بالإطاحة بالحكومة القائمة، وتحاول هذه القوة بناء حكومة جديدة من الصفر (أو تبني إصلاح جذري للهيكل القائم) في الوقت الذي يعارض فيه المتمردون ذلك بشكل متزايد. ففي هذا السيناريو ربما

لم يكن من المتوقع النظر في تحديات مكافحة التمرد، أو أنه لم يُؤخذ احتمال التمرد نفسه في الاعتبار خلال دراسة القرار الأصلي للغزو. ومع ذلك فبحلول الوقت الذي يتجلى فيه تهديد المتمردين، قد لا يكون أمام الحكومات المتدخلة من خيار سوى البقاء ضمن التزام بحملة طويلة الأمد ومكلفة لمكافحة العصيان».[1]

وبالنسبة للحالة الأفغانية فقد حدث الاحتلال عقب ضربات 11 سبتمبر المدمرة، وقبل هذه الضربات لم يكن موضوع غزو أفغانستان وارداً لدى القيادة الأمريكية فضلاً أن يكون مخططاً له، وكل ما كانت تحضره القيادة الأمريكية لأفغانستان لا يتجاوز العقوبات الاقتصادية والسياسية. وفي هذا الصدد يقول «هنري كرامبتون» الذي كان نائب مسؤول مركز مكافحة الإرهاب في السي آي أيه قبل عمليات 11 سبتمبر مباشرة: «تسلّمت إدارة بوش السلطة في كانون الثاني/يناير 2001، فركزت على التهديدات التي تمثلها الدول القومية ممارسةً ما بدا أنه يشبه أسلوب دبلوماسية الحرب الباردة، بدلاً من الاشتباك مع لاعبين من غير الدول من أمثال القاعدة، شددت على الدفاع الصاروخي وغير ذلك من منظومات الدفاع ذات الاعتبار بدلاً من المكافحة الحازمة للإرهاب. وأمكنني القول من موقعي أنه لا يوجد فارق كبير في ذلك عن إدارة كلينتون، وفي حال وجود فارق فإنه يتمثل في أن فريق البيت الأبيض الجديد يمتلك اهتماماً أقل بالقاعدة.

أعلن المسؤولون أنهم سيراجعون استراتيجيتنا ضد القاعدة، لكن يبدو أنها تتخذ أولوية أقل من الكثير من المسائل الأخرى. لم يطلب أحد رأيي في شكل الاستراتيجية الجديدة. وتعلّق استفسار البيت الأبيض المحدد الوحيد الذي أمكنني تذكره عن القاعدة بالعلاقة بينها وبين العراق».[2]

---

1 دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 02

2 فن التجسس، هنري كرامبتون، ترجمة أنطوان باسيل، ص 002

كان بادياً للجميع أن إدارة بوش كانت مهتمة بالعراق أكثر منها بأفغانستان، وبالحروب الباردة أكثر منها بحروب مكافحة التمرد، وبينما كانت في غفلتها تلقت ضربات 11 سبتمبر التي شكلت صدمت تاريخية ضربت الكبرياء الأمريكي في الصميم، وخدشت كرامتها إلى أبعد حد. وكردة فعل غير مخطط لها، وبطريقة ارتجالية، تم اتخاذ قرار الغزو تلقائياً استجابةً لمشاعر الغضب والانتقام التي سادت ما بعد الضربات، ولم يكن يشغل ذهن القادة الأمريكيين وقتها غير شيء واحد: «القضاء على أسامة بن لادن والقاعدة»، ولم يخطر لهم على بال الكمّ الهائل من مسؤوليات مكافحة التمرد التي ستترتب عليهم ما بعد الغزو.

«إنه من المهم أن ندرك أن قرارات التدخل في أفغانستان والعراق لم تتخذ كقرارات للاضطلاع بحملات في إطار مكافحة التمرد. بل كانت العوامل التي تم النظر فيها مختلفة جداً».[1]

(دليل الميدان للجيش الأمريكي)

خلال الأشهر الأولى؛ خضعت كل أفغانستان للاحتلال الأمريكي، وتكبدت كل من القاعدة وطالبان خسارة فادحة، وعينت الولايات المتحدة رئيساً جديداً وحكومة بديلة، لكن بعد 5 سنوات، نشط التمرد بشكل ملحوظ، ومع نشاطه استيقظ القادة الأمريكيون من سكرتهم على ضوء هجمات طالبان التي أصبحت بشكل يومي، وبدأوا يفكرون بشكل جدي في حلول فعالة لمكافحة التمرد بعد أن كانوا قد أهملوا ذلك، ولكن كافة الحلول كانت متأخرة جداً لأن السرطان فعلاً قد وصل إلى العظم ولم يعد مرضاً جلدياً بعد الآن، وبعد 10 سنوات من الغزو فقط، عبر عن هذا الأمر

[1] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 02

الفريقُ المتقاعد دوغلاس لوت، الذي كان مستشار البيت الأبيض بشأن الحرب الأفغانية في عهد الرئيسين السابقين جورج دبليو بوش وباراك أوباما:

«إذا علم الشعب الأمريكي جسامة هذا القصور... فقد أزهقت أرواح 2400 شخص... ما الذي نحاول القيام به هنا؟ لم تكن لدينا أدنى فكرة عما كنا مقبلين عليه.»[1]

AL - KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

1 «واشنطن بوست» في مقال نُشر بتاريخ 9 / 11 / 9102 حول الخسائر الحقيقية في أفغانستان.

المبحث الثالث: التمرد الحقيقي لا يمكن قهره

اعتقد العديد من المفكرين والمؤرخين أن نصر التمردات على السلطات الأجنبية أمرٌ حتمي، فالتمردات الناضجة لا يمكن هزيمتها، لعل الفورين بوليسي كانت تعتقد أيضاً بهذه الحقيقة عندما قالت في مقال لها: «لا أحد يجب أن يكون سعيداً لما آلت له الأمور في أفغانستان، وهو سيناريو تكرر لأمريكا في الحرب الأهلية عام 1812، حيث احتُلت واشنطن وحُرق البيت الأبيض، وفهمت أمريكا وقتها أن إعادة الإعمار وبناء المجتمعات من خلال الاحتلال العسكري هي مقامرة. تدخُّل أمريكا في الحرب الأهلية الروسية كان خطأً أيضاً، والتدخل في حرب كوريا أدى إلى عدم انتصار أي طرف، أما الحرب في فيتنام فقد كانت فاشلة بكل ما للكلمة من معنى».[1]

وفي كتابه حرب المستضعفين، وبعد تحليل عميق لطبيعة التمردات، وصل المفكر والباحث روبرت تابر أيضاً إلى نفس هذه النتيجة:

«إذا حكمنا بحسب التجارب الحديثة، فإن نصراً عسكرياً على حرب عصابات حقيقية يبقى مشكوكاً فيه، إلا إذا لجأنا إلى طرقٍ متقاربة من الإبادة الجماعية، كما فعل الألمان في بعض المناطق خلال الحرب العالمية الثانية».

من هذا المنطلق، فلا يمكن أبداً لقوات مكافحة التمرد المعاصرة أن تحقق نصراً في الحروب الثورية، إلا في الحالة التي يكون فيها الثوار أنفسهم قد حكموا على أنفسهم بالفشل، كأن ينتقلوا إلى الأساليب العسكرية قبل أن تأخذ الأساليب السلمية وقتها، أو كأن يتخذوا قرار الانتقال إلى الأساليب النظامية في الوقت الذي

1 مقتطفات من مقال «خسرنا الحرب في أفغانستان، تقبلوا هذا الواقع»، فورين بوليسي، ترجمة مركز نورس للدراسات.

يجب أن يقاتلوا فيه بتكتيكات حرب العصابات، أو كأن يستعلموا مقاربات منفرة للسكان تقوم على وسائل التنكيل والتخويف والنهب مما سيفقدهم الدعم الشعبي، أو كأن يكون مشروعهم السياسي مستعدياً للدول الإقليمية والعالمية، أو كأن يكونوا متفرقين على فصائل مختلفة في الوقت الذي يجب أن يكونوا فيه قيادة واحدة منظمة... إلى غير ذلك من عوامل الضعف التي قد يقع فيها الثوار وتكون سبباً في حسم الحرب لصالح قوات مكافحة التمرد.

لقد حالف الولايات المتحدة الحظّ في العراق، فقد انتهج التمرد هناك مقاربةً تدميرية صرفه تخلو من أي مشروع سياسي قابل للحياة، واعتمد سياسية منفرة قامت على تهديد السكان ونهب أموالهم بغير حق وقتل المعصومين منهم، وهو ما ألّب القبائل عليه مما حكم على مشروع الصحوات الأمريكي بالنجاح. لكن هذا الحظ لم يكن موجوداً في الحالة الأفغانية ليشفع لقوات مكافحة التمرد الأمريكية هناك، فقد استطاعت الطالبان أن تحشد السكان المحليين من خلال اللعب على وتر الاحتلال الأجنبي والفساد الحكومي، وكانت سياستها الداخلية متوازنة ورشيدة مكنتها من حشد الأعراق والطوائف المختلف في أفغانستان.

الشكل (3-6): أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق النصر لصالح طالبان

وعلى الرغم من أنها كانت حركة بشتونية سنية بالأساس إلا أنها استطاعت رغم ذلك بناء تحالفات مع الطاجيك، والأوزبك، والهزارة الشيعة. أما سياستها الخارجية فقد كانت فعالة إلى درجة صنعت فيها تحالفات مع دول عظمى مثل الصين وروسيا، ودول إقليمية مثل باكستان وإيران.

إضافة إلى هذا كان التنظيم الداخلي لطالبان صلباً متيناً، حافظ على وحدته طيلة زمن الحرب، واستطاع تعويض الخسائر دون تأثر بفقد القادة المؤسسين، كما وظّفت الحركة تكتيكات حروب العصابات بشكل مبدع واستثمرت التضاريس الأفغانية بشكل فعال في محاربة العدو الأقوى منها، كيف لا والمقاتلون الأفغان قد ورثوا حرب العصابات أباً عن جد، وتعلموها منذ الصغر، وشابت عليها رجالهم خلال مواجهة البريطانيين والسوفييت. ولهذه الأسباب باءت بالفشل كل محاولات الولايات المتحدة لاستنساخ التجربة العراقية في أفغانستان، وذلك ليس لأن وسائل مكافحة التمرد الأمريكية كانت مجدية في العراق، وإنما لأن التمرد في العراق هو الذي حكم على نفسه بالهزيمة.

AL - KHATTABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

«يبدو أننا مختلفون في حجم وشكل ورقة التين التي ستستر فشلنا الاستراتيجي في أفغانستان، لم تقم طالبان بهزيمة أمريكا في مواجهة عسكرية مباشرة، بل هزمتها بطريقة كلاوزفيتز».

(فورين بوليسي)

الخاتمة:

عودةً إلى الإشكالية الرئيسية التي انطلق منها هذا البحث: **متى تكون عمليات مكافحة التمرد مجدية بمنظور الولايات المتحدة؟ ولماذا لم ينجح هذا المنظور في أفغانستان؟** يمكننا الاستدلال بمنهاج الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد الذي وضع ثلاثة معايير أساسية لقياس نجاح عمليات مكافحة التمرد من عدمه:[1]

1. النظر إلى الحكومة المتضررة على أنها حكومة شرعية تسيطر على المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي تلبي احتياجات السكان، وتملك آليات مناسبة لمعالجة المظالم التي أججت دعم التمرد.
2. تحييد حركات التمرد وقادتها أو تهميشهم أو فصلهم عن السكان.
3. حل قوات المتمردين المسلحة أو تسريحهم أو إعادة دمجهم في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

فلو قمنا بتطبيق هذا المعيار على الحالة الأفغانية؛ لوجدنا أن الاحتلال الأمريكي هناك قد عجز بعد 20 سنة من المحاولة عن تطبيق أي من هذه المعايير الثلاثة، إذ لا تحظى الحكومة الأفغانية اليوم بأي شرعية اجتماعية أو سياسية. ليس فقط في الداخل، بل حتى على مستوى القيادة الأمريكية، وقد سبق ونقلنا حديث وسائل الإعلام الأمريكية والنخب السياسية حول فساد الحكومة الأفغانية وفشلها في

[1] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 42

تحقيق أي من أهداف الحوكمة والتنمية. أما بالنسبة لتحييد حركة التمرد وحلها وفصلها عن السكان، فإن شيئاً من ذلك لم يحصل كما سبق ووضحنا في الباب الثالث، فالطالبان اليوم أكثر انتشاراً وشعبيةً وتماسكاً من ذي قبل، وهي الآن تزداد صلابة مع كل يوم.

وباختصار، لقد عجزت الولايات المتحدة أن تجعل نظرياتها حول مكافحة التمرد واقعاً في أفغانستان، فقد حال دون ذلك فساد الحكومة المحلية في مختلف الأصعدة، وامتلاك الطالبان رؤية سياسية راشدة مكنتها من إقامة علاقات داخلية وخارجية فعالة، وقدرة الحركة على تنظيم صفوفها والحفاظ على وحدتها، إضافة إلى توظيفها الفعال لتكتيكات حرب العصابات الخالدة. وقد ظهرت هذه العوائق بالأساس بسبب ردود الفعل الارتجالية التي دفعت الولايات المتحدة نحو اتخاذ قرار الغزو دون التفكير في وضع خطط طويلة الأمد لمكافحة التمرد، ودون مراعاة أن قرار الغزو هذا ليس إلا مجرد الخطوة الأولى من مستنقع عميق.

إضافة إلى هذا سيبقى التناقض بين المصالح السياسية الضيقة ومتطلبات مكافحة التمرد عائقاً أساسياً دون تحقيق النصر، ومادام القادة الأمريكيون يقدمون المصالح القومية على مصالح الشعوب التي يستعمرونها فسيعانون دائماً من الفشل، إلا في الحالة التي يكون فيها التمرد الذي يواجهونه قد حكم على نفس بالهزيمة، وذلك باعتماده مقاربات أو استراتيجيات خاطئة.

وبعد فشل نظريات مكافحة التمرد في أفغانستان، لم يبق بيد الإدارة الأمريكية غير خيارين، الانسحاب أو الإبادة الجماعية، وقد فكر ترمب فعلاً في الخيار الثاني: «إن الولايات المتحدة بإمكانها الانتصار في الحرب بأفغانستان خلال عشرة أيام، إلا أنني لا أريد قتل عشرة ملايين شخص... لو كنا نريد حرباً في أفغانستان لكان باستطاعتنا الفوز بها خلال أسبوع، وعندها لكانت أفغانستان انمحت من وجه

الأرض»[1] إلا أن خيار الانسحاب كان هو الأنسب، وذلك لأن التكلفة السياسية لخيار الإبادة الجماعية باهظةٌ جداً في زماننا الذي أصبح اليوم قرية واحدة بفضل وسائل الإعلام الحديثة. وما يحصل الآن من ترتيبات على الأرض ومفاوضات على الطاولة ليس إلا تمثيلاً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة: «**الانسحاب بأقل الخسائر**».

لكن هل يعني فشل عمليات مكافحة التمرد انتصارَ التمرد؟ وهل هزيمة الاحتلال الأمريكي تعني انتصار الطالبان؟ ليس بالضرورة. فقد يقود الانسحاب البلادَ نحو دوامة من الحروب الداخلية والانقلابات العسكرية كما سبق وحدث في العديد من البلدان العربية، وقد يكون الفراغ ما بعد الاحتلال سبباً في تفكك الحركة وانقسامها. لذا فالطالبان اليوم مُقدمة على تحدي جديد، قد يكون أصعب بكثير من مواجهة العدو الخارجي، فالعدو الخارجي يوحد الجهود الداخلية، وبغيابه قد تختلف هذه الجهود وتلتهي ببعضها البعض، تماماً كما حدث بعد الانسحاب السوفييتي في فبراير/ شباط 1989. فهل ستستطيع طالبان الحفاظ على مكتسبات النصر العسكري؟ وهل ستستمر وحدتها في وقت الرخاء كما كانت أثناء الحرب؟ وهل ستكون الحركة قادرة على قيادة الدولة الأفغانية الجديدة التي ينبغي أن تمثل كافة أعراق الشعب وطوائفه؟ لا أحد يعلم الإجابة غير الله، لكن قدرة الحركة على التكيف والتأقلم لا تبشر إلا بخير.

---

1 ترامب: نستطيع النصر في أفغانستان لكن لا أريد قتل 01 ملايين شخص، خلال لقائه رئيس الوزراء الباكستاني في البيت الأبيض، تقرير للأناضول. (lLjX7/wp.u2//:sptth)

الملحق (1)

نص اتفاق السلام بين طالبان والولايات المتحدة

اتفاق إحلال السلام في أفغانستان بين إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة ومعروفة باسم طالبان، والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 29 فبراير / شباط 2020 والذي يوافق 5 رجب 1441 بالتقويم الهجري القمري و10 حوت 1398 بالتقويم الهجري الشمسي.

يتضمن اتفاق السلام الشامل 4 أجزاء:

1. ضمانات وآليات تنفيذ تمنع استخدام الأراضي الأفغانية من قبل أي جماعة أو فرد ضد أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

2. ضمانات وآليات تنفيذ وإعلان جدول زمني لانسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان.

3. بعد الإعلان عن ضمانات الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية، والجدول الزمني بحضور الشهود الدوليين، والضمانات والإعلان بحضور الشهود الدوليون أن التراب الأفغاني لن يتم استخدامه ضد أمن الولايات المتحدة وحلفائها، ستبدأ إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان، المفاوضات بين الأفغان مع الأطراف الأفغانية بتاريخ 10 مارس / آذار 2020، والذي يوافق 15 رجب 1441 بالتقويم الهجري القمري و20 حوت بالتوقيت الهجري الشمسي.

4. سيكون الوقف الدائم والشامل لإطلاق النار بنداً على جدول أعمال

الحوار والمفاوضات بين الأفغان. وسيبحث المشاركون بالمفاوضات الأفغانية موعد وشكل وقف إطلاق النار الدائم والشامل، بما في ذلك آليات التنفيذ المشتركة التي سيتم الإعلان عنها مع الانتهاء، والاتفاق على مستقبل الخارطة السياسية لأفغانستان.

الأجزاء الأربعة مترابطة، وسيتم تنفيذ كل جزء منها وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والشروط المتفق عليها. والاتفاق على الجزئين الأوليين يمهدان الطريق للجزئين الآخرين.

يلي ذلك نص الاتفاقية الخاصة بتنفيذ الجزأين الأول والثاني.

يتفق كلا الطرفين على أن هذين الجزأين مترابطان. وتنطبق التزامات إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان في هذا الاتفاق على المناطق الخاضعة لسيطرتها لحين تشكيل الحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة ما بعد التسوية على النحو الذي يحدده الحوار والمفاوضات بين الأفغان.

AL-FURQAN FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

الجزء الأول:

الولايات المتحدة ملتزمة بسحب جميع القوات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في التحالف، بما في ذلك جميع الأفراد المدنيين غير الدبلوماسيين، والمتعاقدين الأمنيين الخاصين، والمدربين والمستشارين وموظفي خدمات الدعم، من أفغانستان، في غضون 14 شهراً بعد إعلان هذا الاتفاق، وستتخذ الإجراءات التالية في هذا الخصوص:

1. الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف ستتخذ الإجراءات التالية في الأيام الـ135 الأولى:

أ- يخفضون عدد القوات الأمريكية في أفغانستان إلى 8 آلاف و600، وسينخفض بشكل متكافئ عدد قوات حلفائها والتحالف.

ب- ستسحب الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف جميع قواتهم من 5 قواعد عسكرية.

2. مع الالتزام والعمل على تعهدات إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة بها كدولة ستنفذ الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف في الجزء الثاني من هذه الاتفاقية التالي:

أ- ستكمل الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف سحب جميع القوات المتبقية من أفغانستان في غضون الشهور التسعة والنصف المتبقية.

ب- ستسحب الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف جميع قواتهم من القواعد المتبقية.

3. الولايات المتحدة ملتزمة ببدء العمل بشكل فوري مع جميع الأطراف المعنية على خطة لإطلاق سراح السجناء السياسيين والمقاتلين كتدبير لبناء الثقة بالتنسيق والموافقة مع جميع الأطراف المعنية.

سيتم إطلاق سراح ما يصل إلى 5 آلاف سجين من إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة بها كدولة والمعروفة باسم طالبان، وما يصل إلى ألف من سجناء الطرف الآخر بحلول 10 مارس / آذار 2020، في أول أيام المفاوضات الأفغانية، ويوافق ذلك 15 رجب 1441 بالتقويم الهجري القمري، و20 حوت 1398 بالتقويم الهجري الشمسي.

وتهدف الأطراف المعنية للإفراج عن بقية السجناء على مدار الأشهر الثلاثة التالية. وتلتزم الولايات المتحدة بإكمال هذا الهدف.

كذلك تلتزم إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة بأن سجناءها المفرج عنهم سيكونون ملتزمون بالمسؤوليات المذكورة في هذه الاتفاقية حتى لا يشكلوا تهديداً لأمن الولايات المتحدة وحلفائها.

4. مع بدء المفاوضات بين الأفغان، ستبدأ الولايات المتحدة بمراجعة إدارية للعقوبات الأمريكية الحالية وقائمة المكافآت ضد أفراد إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان بهدف إزالة هذه العقوبات بحلول 27 أغسطس 2020، والذي يتوافق مع 8 محرم 1442 على التقويم الهجري القمري، و6 ساونبولا 1399 على التقويم الهجري الشمسي.

5. مع بدء المفاوضات بين الأفغان، ستبدأ الولايات المتحدة بالتواصل الدبلوماسي مع الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن الدولي وأفغانستان لإزالة أفراد إمارة أفغانستان الإسلامية التي تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة

باسم طالبان من قائمة العقوبات بهدف تحقيق ذلك بحلول 29 مايو / أيار 2020، الذي يوافق 6 شوال 1441 بالتقويم الهجري القمري، و9 جاوزا 1399 بالتقويم الهجري الشمسي.

6. ستمتنع الولايات المتحدة وحلفاؤها عن التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأفغانستان أو التدخل في شؤونها الداخلية.

الجزء الثاني:

بالتزامن مع الإعلان عن هذه الاتفاقية، ستتخذ إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان الخطوات التالية لمنع أي جماعة أو فرد، بما في ذلك القاعدة، من استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها:

1. لن تسمح إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان أياً من أفرادها أو أفراد الجماعات الأخرى، بما فيها القاعدة باستخدام أراضي أفغانستان لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

2. سترسل إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة بها كدولة والمعروفة باسم طالبان، رسالة واضحة بأن أولئك الذين يشكلون تهديداً لأمن الولايات المتحدة وحلفائها بأنه ليس لهم مكان في أفغانستان، وستصدر تعليمات لأفرادها بألا يتعاونوا مع الجماعات أو الأفراد الذين يهددون أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

3. ستمنع إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة

بها والمعروفة باسم طالبان أي جماعة أو فرد في أفغانستان من تهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها، وستمنعهم أيضاً من تجنيدهم وتدريبهم وتمويلهم ولن تستضيفهم وفقاً للتعهدات الواردة في الاتفاقية.

4. إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة بها والمعروفة باسم طالبان ملتزمة بالتعامل مع طالبي اللجوء أو الإقامة في أفغانستان وفقاً لقانون الهجرة الدولي والتعهدات الواردة في هذه الاتفاقية حتى لا يشكل هكذا أشخاص تهديداً على أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

5. لن تمنح إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف الولايات المتحدة بها والمعروفة باسم طالبان تأشيرات سفر، أو جوازات سفر، أو تصاريح سفر أو أي من الوثائق القانونية الأخرى لأولئك الذين يشكلون تهديداً على أمن الولايات المتحدة وحلفائها للدخول إلى أفغانستان.

AL-ISHAITABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

الجزء الثالث:

- ستطلب الولايات المتحدة إقرار واعتراف مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بهذه الاتفاقية.

- الولايات المتحدة وإمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان يسعيان لعلاقات إيجابية مع بعضهما، ويتوقعان أن تكون العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة بعد التسوية التي يحددها الحوار والمفاوضات بين الأفغان إيجابية.

- ستسعى الولايات المتحدة إلى التعاون الاقتصادي من أجل إعادة الإعمار مع الحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة ما بعد التسوية التي يحددها الحوار والمفاوضات بين الأفغان، ولن تتدخل في شؤونها الداخلية.

تم التوقيع في الدوحة بقطر، بتاريخ 29 فبراير 2020، والذي يوافق 5 رجب 1441، على التقويم الهجري القمري، و10 حوت 1398 على التقويم الهجري الشمسي، باللغات الباشتو والداري والإنجليزية.

AL-KHATTABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

الملحق (2)

بيان تلاه عضوا المكتب السياسي للإمارة الإسلامية المولوي شهاب الدين دلاور والدكتور محمد نعيم في المؤتمر البحثي الذي انعقد في يومي 20-2012/12/21م في مدينة شانتيلي.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قبل كل شيء نشكر مركز التحقيقات الإستراتيجية ورئيس هذا المركز/ كاميل جراند الذي لديه إحساس بالتعاطف الإنساني حول استقرار وأمن الشعب الأفغاني، واتخذ بهذا الشأن خطوات عملية، وخاصة إيجاد فرصة للإمارة الإسلامية بأن تبين موقفها، كما نشكر جميع تلك الجهات التي سعت في هذا الشأن.

توازن القوة السياسية في حكومة أفغانستان القادمة:

إن إمارة أفغانستان الإسلامية من أجل توازن القوة في الحكومة الإسلامية القادمة أو بعبارة أخرى اشتراك جميع الجهات الأفغانية في الحكومة القادمة؛ تعتبر تدوين الدستور بالمواصفات التالية أمراً ضرورياً.

1 - تدوين الدستور:

لا شك أن أي نظام حكومي من أجل تنظيم وترتيب أموره الداخلية والخارجية بحاجة إلى قانون واضح وشامل، كي يمهد للشعب طريق التقدم والازدهار، ويعرِّف كل شخص مهمته بشكل جيد في إطار القانون، الدستور ضرورة مبرمة لأي بلد، من دونه يواجه أمر ازدهار الشعب والبلد وتقدمهما مشاكل جمة وضبابية صاخبة، وعن طريقه تنظم الحقوق الفردية والمدنية والسياسية لكل فرد في أفغانستان. الدستور سوف يعطي الحقوق العادلة للأقوام المتآخية دون تعصب، ويوضح طبيعة الروابط بين الحكومة والشعب، ويلقي الضوء على توازن السلطات الثلاث في الدولة، ويحدد نوعية الحكومة، والتشكيلات والصلاحيات، وفي المجموع يحصل على تأييد الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي حول السياسة الداخلية والخارجية لأفغانستان.

لذا ترى الإمارة الإسلامية ضرورة وجود دستور مبني على أصول الدين الإسلامي الحنيف، والمصالح الوطنية، والأمجاد التاريخية، والعدالة الاجتماعية من أجل ازدهار وتقدم البلد الحنون والشعب المغوار. وأن يكون ملبياً وملتزماً للكرامة الإنسانية، والقيم الوطنية، والحقوق البشرية، وأن يضمن سلامة أراضي البلاد والحفاظ عليها، ويضمن جميع حقوق كافة المواطنين، وألا يكون فيه مادة أو بند ضد الأصول الإسلامية والمصالح الوطنية والأعراف الأفغانية. وببركة الدستور يكون قد توفرت إمكانية توازن القوة السياسية في الحكومة المقبلة، وفرصة اشتراك جميع الجهات الأفغانية.

نحن نقول صراحة: يجب أن تُكتب مسودة الدستور من قبل العلماء والمتخصصين الأفغان بشفافية في جو من الحرية، ثم تقدم للشعب لحصول الموافقة عليها، إن الدستور الحالي لأفغانستان غير قابل للاعتبار لأنه دُوِّن تحت ظل طائرات B52 للمحتلين.

2 - انتخابات عام 2014م:

من وجهة نظرنا إن مشروع الانتخابات الذي سيحصل عام 2014 ليس نافعاً لحل معضلة أفغانستان، لأن خطة هذه الانتخابات وضعت أثناء الاحتلال، وسوف تنفذ في وجود الاحتلال أيضاً، فلا تكون نتيجتها أفضل من سابقاتها من الانتخابات السالفة، شاهد الجميع بأن انتخابات عامي 2004 و2009 لم تقلص مشاكل ومأساة الشعب الأفغاني بل زادتها، كما أجريت مرتين انتخابات برلمانية شكلية، فبدلاً من أن تحل مشاكل الشعب ومتاعبه صارت الأمور إلى الأسوأ، لأن القوانين الانتخابية والإدارات والمسؤولين جميعاً كانوا يدورون في فلك الأهواء ومطالب الأجانب، ولم يلق أي اهتمام لمطالب واحتياجات الشعب الأفغاني. إن تلك الانتخابات ليست فقط لم تحل مسألة أفغانستان، بل أخجلت معها مساندي الإدارة العميلة الغربيين، حيث وقع فيها التزوير بلا حدود، وفُقدت صناديق الاقتراع، ومراسم التحليف شابهها الموانع والتأخير، وأُجِّلت الجلسة الافتتاحية لعدة أشهر.

AL-KHATTABI KRW FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

3 - الإمارة الإسلامية:

إن إمارة أفغانستان الإسلامية حقيقة ثابتة على أرض الواقع، وهي نظام قائم في البلد الحبيب، لديها جميع التشكيلات الحكومية ولديها مكاسب جديرة بالذكر في مناطق كثيرة. ففي أرجاء واسعة من البلاد يرجع الناس إلى محاكم الإمارة في قضاياهم، وإن فعالياتها السياسية واضحة للعالم من خلال مكتبها السياسي، وإنَّ تواجدنا هاهنا دليل على ذلك، والأمور التعليمية تسير إلى الإمام في مناطق كثيرة من البلاد بعون من الإمارة.

بتحريض من أمريكا احتلت أكثر من أربعين دولة بلادَنا، وقبل أحد عشر سنة ومنذ ذلك الحين تقوم الإمارة الإسلامية بمقاومتها الجهادية ضد الاحتلال، وفي سبيل الدفاع عن الدين والعرض وتحرير البلاد، قدمت تضحيات جديرة بالتقدير، ولازالت تقدم. إن الإمارة الإسلامية قامت بتحقيق الأمن في أكثر من 95 % من البلاد قبل الاحتلال، وجمعت الأسلحة، ووضعت نقطة النهاية للمخدرات، وحافظت على حدود البلاد، وهيئت في جو آمن وجيد فرصة التعليم للشعب، والعمل والسوق الحر، بل إننا بكل اطمئنان نستطيع أن نقول بأن الإمارة الإسلامية إبان حكمها قامت بأمور جليلة لا يقدر الغرب القيام بها مع كل ما أوتي من القدرة الاقتصادية والعسكرية.

تم التأكيد مرات عدة في رسائل سماحة أمير المؤمنين حفظه الله بأننا لسنا في صدد احتكار السلطة، نحن نريد في الوطن الحنون حكومة تشمل جميع الأفغان، وطالب سماحته عدة مرات من مخالفيه السياسيين التعاون في طرد الاحتلال من الوطن. إن سماحته ينظر لمخالفيه نظرة طيبة، يشدد على أصل الإفهام والتفهيم، ويطلب العون منهم في سبيل الدفاع عن الوطن والعرض، يدل كل ذلك على حسن نيته وبصيرته السياسية.

4 - استقلال أفغانستان:

إن الله خلق الإنسان حراً طليقاً، فالاستقلال جزء من فطرته، ولا تقدر أي جماعة إنسانية أن تنمو لصالح شعبها في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية، أو أن يكون لها اختيار على منابعها ومهاراتها وحتى على ثمرات عملها دون الاستقلال، إن حب الاستقلال متوغل بشكل طبيعي في دماء الأفغان وتربتهم، يرينا التاريخ بأن الأفغان قدموا بكل شوق وإباء جماجمهم وثرواتهم الثمينة من أجل الاستقلال، وما تم من المعارك في العقود الماضية في مقابلة عمليات الاحتلال كله كان من أجل الاستقلال، وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف لم تُخِفهم أي طاقة مادية ولا عسكرية ولا سياسية، كما لم تقعدهم عنه أيديهم الفارغة وغربتهم ولا الأوضاع الصعبة من هذا المصير.

إن كنا نريد أن نفتح الطريق مرة أخرى للتنمية الطبيعية للبلاد ووقارها، فيلزم استعادة استقلال أفغانستان ووضع نقطة النهاية للاحتلال، لكي يتمكن الأفغان من اتخاذ قرارات قوية وشعبية في جميع مجالات الحياة لصالح الشعب.

هذه أيضاً حقيقة بأن أي بلد أو مجتمع بعد نيل الاستقلال يحتاج إلى الحفاظ على الاستقلال والأمن الداخلي وحدود البلاد، وأن هذه الحاجة يوفرها الجيش والشرطة المخلصين للدين والشعب والوطن، فيلزم قبل كل شيء أن يتم تدريب عناصرهما بروح المعنوية والوطنية في ضوء أصول الدين، يكونون منزهين من التعصب القومي واللساني والمنطقوي، يكون مرامهم حماية الاستقلال وخدمة الشعب، إن لم يكونوا كذلك فمثل هذا الجيش لا يمكن أن يحافظ على الأهداف الإسلامية والوطنية ولا يمكن إطلاق لفظ الجيش الوطني عليه؛ فبدلاً من الحفاظ على المصالح الوطنية يُستعملون لأهدافٍ ضد الدين و الشعب والوطن، من أجل

ذلك بقدر ما هي الحاجة الماسة لوجود الجيش الوطني بنفس القدر هناك حاجة للإصلاح والتدريب السليم.

إن أفغانستان من الجانب الاقتصادي بلد متأخر، وفي المدة الطويلة لا تقدر على رعاية جيش يستلم راتباً عالياً بحيث تعدُّ مصاريفه أكثر عدة أضعاف من إيراداتنا الداخلية، ففي مثل هذه الحالة ستضطر الحكومة أن تخضع لمطالب وشروط الدول الدائنة، والتي تكون وفي بعض الأحيان غير معقولة، ويكون جميع الشعب تحت حِمل الربا، وفي النهاية سيواجه البلد أزمة اقتصادية. لذا من المستحسن أن يؤدي جميع الأفغان واجبهم في الدفاع عن الوطن.

لا شك بأن في العالم الحاضر لا تستطيع أي دولة أن تحس بالأمن والصلح من دون امتلاك نظام دفاعي رادع، ودائماً ستعيش تحت تهديد وخطر الآخرين. لذا بعد الاستقلال يجب أن تكون لأفغانستان بجانب القوة الأرضية قوة جوية أيضاً كي يكون بلدنا ومواطنونا مطمئنين.

يجب أن نقول مرة أخرى بأن استقلال البلد شرط أساسي، لأن في حالة الاحتلال ستستعمل جميع هذه القوة ضد الشعب ولأهداف الأجانب، ورأينا في العقود الماضية بأن الجيش المكون على اعتبارات سياسية دائماً يستعمل ضد الشعب ويقف ضده، بدلاً من الاحتلال ويتسبب في مآسي جمة.

من أجل السلام الدائم للدولة، بجانب الجيش القوي هناك حاجة ماسة لروابط حسنة مع دول أخرى خاصة الدول المجاورة، لا شك أن مشاكل الدولة تؤثر على الدول المجاورة لها، كما أن رخاءها وازدهارها له أثره أيضاً على الجيران. إن أفغانستان ليست مستثناة عن هذا، مثلها مثل أي دولة؛ مصالحها الوطنية ومطالبها الشعبية مهمة قبل كل شيء، هكذا فإن مصالحنا الوطنية ومطالب شعبنا لها الأولوية

لدينا، ويجب أن تكون لأفغانستان علاقات وروابط حسنة في ضوء المصالح الوطنية والمطالب الشعبية وفي إطار الاحترام المتبادل مع جميع الدول المجاورة، وأن تتعاون معها في جميع المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية وغيرها من الجوانب، آخذة في الحسبان الأصول الإسلامية والمصالح الوطنية.

5 - كيف يستتب السلام الدائم في أفغانستان:

بداية الإمارة الإسلامية كانت تعمل من أجل استقرار الشعب:

السلام والاستقرار مطلب طبيعي لجميع مخلوقات رب العالمين وبشكل خاص الإنسان أكثر احتياجاً للأمن والاستقرار، ومعروف بأن الإنسان تطور اليوم، وفي متناوله جميع وسائل القتل والدمار من الأسلحة الخفيفة إلى الكيماوية والذرية، لذا فهو أحوج الآن إلى السلام والاستقرار أكثر من أي وقت آخر، وعليه أن يجتهد في استتباب السلام.

إن الإمارة الإسلامية قدمت تضحيات جليلة من أجل السلام والاستقرار اللذين هما هدف الجميع، بل إن قيام الإمارة الإسلامية أصلاً كان من أجل السلام والأمن. يعلم العالم بأسره أن قبل تكوين الإمارة الإسلامية كان الشعب الأفغاني المظلوم يعاني مشاكل وأزمات كبيرة، وبلغت الفوضى وعدم الأمن إلى أعلى مستوياتهما، لم يكن الشعب آمناً على نفسه وماله، كان البلد واقفاً فعلياً على هاوية التجزئة والانقسام؛ لذا قام قادة الإمارة الإسلامية بنصرة من الله ومساندة الشعب بتقديم تضحيات عظيمة ووضع نقطة النهاية لتلك المآسي بالطريقة التي ما كان يتصورها أحد، مما حوَّل جو عدم الاستقرار والفوضى إلى جو من الأمن والاستقرار.

خطف السلام من الشعب الأفغاني بذريعة حادث 11 سبتمبر:

كانت الإمارة الإسلامية قد وفرت الأمن في 95 % من البلد، وهذا يعكس فهمها لتلك المسؤولية التي كانت الإمارة الإسلامية تدركها تجاه العالم والمنطقة، وخاصة تجاه شعبها والوطن ولازالت تدركها، لكن للأسف المحتلون حرموا الشعب الأفغاني من هذه النعمة، وها هم في إحدى عشرة سنة من القتال والحرب جلبوا عدم الأمن والفوضى للشعب الأفغاني، وروجوا الفساد وعدم العدالة، أزكوا سوق الهرج والمرج، أسالوا الدماء، زجوا بالشعب الأفغاني في السجون، شرَّعوا في القرى والقصبات القتل وإيذاء الأطفال والشباب والنساء وكبار السن، وبشكل خاص واجهوا حياة النساء وعيشهن الذي من هو أهم حقوقهن بالتهديد، وزرعوا بذور الفتنة والعداوة بين أفغانستان وجيرانها.

وبشكل عام يمكن ذكر بعض من نتائج هذا الاحتلال الغاشم والقاتل للسلام في النقاط التالية:

- احتلال أفغانستان وتعكير جو الصلح والسلام.
- تسليط وفرض إدارة فاسدة ومتورطة في المخدرات على الشعب الأفغاني.
- جر الشعب الأفغاني المتحد والبلد الحنون مرة أخرى إلى هاوية التقطيع والتناثر على أساس التعصبات المنطقوية واللسانية والقومية والسياسية والمذهبية.
- توسعة آفة المخدرات، هذا في الوقت الذي كانت الإمارة الإسلامية قد وضعت لهذه الآفة نقطة النهاية.
- ضياع كثير من الحقوق البشرية، أهمها مسألة حياة النساء وتقدمهن، وفق تقارير موثوقة كل عام آلاف من النساء يكن ضحايا لأنواع من الاضطهاد والتجاوز والإساءة، حتى أنَّ مئات منهن يفقدن حياتهن.

المحتلون ورفقاهم ليس لديهم خطة واضحة تجاه السلام:

الأجانب وإدارة كابل غير جادين حول السلام، ولاهم متعهدون بأصول السلام وأهدافه، إن كان المحتلون حقاً يؤمنون ويعتقدون بالسلام؛ لأصغوا من البداية للعرض المعقول المقدم من قبل الإمارة الإسلامية، وكان عليهم تجربة الصلح قبل إعمال القوة، فإذا لم يأت بنتيجة كان القتال هو الخيار الأخير، لكنهم من البداية اختاروا طريق الحرب.

والآن أيضاً يقولون شيئاً ويفعلون خلافه، من جهة يقولون يجب أن يتم السلام، ومن جهة أخرى يدرجون أسماء أناس جدد في القائمة السوداء، ينادون بأننا نخرج من أفغانستان، ومن جهة أخرى بذريعة المعاهدات الاستراتيجية يحاولون محاولات بائسة لتمديد احتلالهم، هذا في الوقت الذي هم أدرى من أي أحد آخر بأن إدارة كابل لا تستطيع تمثيل الشعب الأفغاني بأي شكل، لكن مع ذلك يقومون بالمعاملة والمتاجرة معها على مصير الشعب الأفغاني.

إن إدارة كابل إدارة بلا صلاحية وهي هشة؛ لأن الأفغان في أرضهم وأمام أعين هذه الإدارة بل بمساندتها يزجون في السجون من قبل المحتلين! بل بتعاون منها يقوم المحتلون خلافاً لجميع القوانين والأعراف بمداهمة منازل أفراد الشعب الأفغاني ليلاً دون أدنى احتياط أو تحفظ، ويُقتل في هذه المداهمات الأطفال والشيوخ والنساء الذين يكونون في نوم وسُبات عميقين بلا رحمة ووحشية وقسوة، وهذه الإدارة لن تستطيع فعل أي شيء تجاه هذا.

إن إدارة كابل نظراً لبعض مواقفها هي الأخرى تظهر غير متعهدة للسلام، لذا ليست لها استراتيجية محددة للسلام. من جهة تدعي أنها تريد السلام، ومن جهة أخرى تقوم يومياً بقتل عشرات من المجاهدين وزج الآخرين في السجون أو

تجبرهم على الهجرة وترك منازلهم وقراهم. من جهة ترفع صراخ السلام والصلح، ومن جهة أخرى تعدم المجاهدين الأسرى بقسوة ووحشية دون إنصاف خلافاً لجميع المعايير الدولية. مرة تقول بأننا نتفاوض مع الإمارة الإسلامية ومرة أخرى تقول بأننا نقوم بالصلح مع باكستان.

مثل هذا التعامل المبهم لن يكون مفيداً أبداً في طريق السلام، وفي الحقيقة هم يريدون من المجاهدين الاستسلام تحت مسمى السلام، وتسليم الأسلحة وقبول الدستور المدوَّن تحت ظل الاحتلال، ويقولون تعالوا اخضعوا لسلطتنا وحكمنا، هل هذا هو الصلح والسلام؟ هؤلاء لا يفهمون هل الشعب الأفغاني قدم خلال أحد عشرة سنة هذه التضحيات العظيمة من أجل الاستسلام للمحتلين؟ من أجل أن يضمن الناس سلامة أنفسهم؟ يبدو من ذلك بأنه لا إخلاص لدى هذه الإدارة نحو السلام ولا خطة واضحة حياله.

الدعاية المغرضة تجاه السلام:

من عوامل تخريب السلام هي تلك المساعي التي بواسطة التبليغات المسمومة تظهر الحقائق في البلاد في شكل مغاير، حيث تنشر وتذاع تبليغات ودعاية متنوعة ضد الجهاد الجاري، تارة تربطه بالجيران، وتارة تصفه بمانع التقدم والعلم، وأحياناً تتهمه بقاتل أفراد الشعب، لكنها ليست لديها مستندات ووثائق تثبت ادعاءاتها، فقط تكرر الاتهامات السابقة عشرات المرات. هذه التبليغات الباطلة تطيل المعركة في أفغانستان أكثر من هذا وتقضي على إمكانية الصلح والسلام.

يعلم الجميع بأن أعضاء إمارة أفغانستان الإسلامية من أجل موقفهم الإسلامي والوطني ليس فقط أنهم عذبوا في سجون داخل البلد وقتلوا، بل خارج الوطن لاقوا أنواع من التعذيب في سجون البلدان الأخرى، وقدموا أنواعاً من التضحيات،

فهل هذه الإرادة الفولاذية وأصحاب هذه المواقف النبيلة يمكن أن يكونوا عبيداً وعملاءً لآخرين؟!

إن زعيم الإمارة الإسلامية سماحة أمير المؤمنين حفظه الله في رسائل العيد أصدر إرشادات وتوجيهات واضحة وصارمة لكافة مجاهدي الإمارة الإسلامية بعدم تدمير المدارس، والحفاظ على أنفس عامة الناس وعدم تنفيذ الانفجارات في أماكن مزدحمة، وقد نشرت هذه التوجيهات في وسائل الإعلام أيضاً، والمجاهدون ينفذونها عملاً، لكننا نرى بأن بعض الحلقات الاستخباراتية تمد أيديها لبعض الأعمال التخريبية الجائرة وتقوم بأحداث شنيعة، تدمر الجسور، وترش الأسيد على طلاب وطالبات المدارس، وتقوم بتنفيذ انفجارات على جانب الطرق على السيارات المدنية.

إن إدارة كابل لم تلق بالاً لتوجيهات أمير الإمارة الإسلامية وموقفه بهذا الشأن، بل استعملت هذه الحوادث كمواد دسمة لتبليغاتها ودعاياتها المسمومة ضد الإمارة الإسلامية، ولا زالت تستعملها، كما لم تنشر تلك النتائج التي تثبت في نهاية التحقيقات والتي تشير إلى أن هذه الأعمال ليست من صنيع مجاهدي الإمارة الإسلامية، بل هي من عمل بعض الحلقات الاستخباراتية، فهذه الإدارة إما ليست لها جرأة البوح بالحقائق أو أنها ترى مصالحها في إخفاء الحقائق، لأنها تفكر بهذه الطريقة ستتمكن من عزل الإمارة الإسلامية من الشعب والعالم وبذلك تمتد أيام وليالي اقتدارها، ففي خضم مثل هذا العمل الغير المعقول وموجات الدعاية المسمومة يكون السلام والحق كلاهما ضحية، إذا ما استمر هذا العمل بهذا المنوال فيكون ضرره على الصلح والسلام والبلاد والعباد.

يجب أن تدرك إدارة كابل ورفاقها بأن التكتيكات والأساليب التي لم تجلب

الاستقرار للشعب في السنوات العشرة الماضية بل كوت الشعب في لهيب النيران، وضيعت الحق، وساعدت في دوام الاحتلال، هي الآن أيضاً لن تأت بالسلام والصلح.

كيف يأتي السلام الحقيقي؟

في الواقع إن مسألة أفغانستان لها بعدين أحدهما خارجي والآخر داخلي، فبعده الخارجي مرتبط بالأجانب، وأما بعده الداخلي فمرتبط بالأفغان بحيث كيف يمكن تقوية الاتفاق فيما بينهم كي ينتج عنه نظام إسلامي مستقل وفق مطالب الشعب ليكون ضامناً للإنصاف والثبات والتقدم والازدهار الاقتصادي فيمسح دموع الأيتام ويضع البلسم على جراح الشعب.

إن الإمارة الإسلامية في الوقت الذي من وراء جميع المساعي تكافح من أجل قيام النظام الإسلامي واستحكام السلام الواقعي في البلاد، في الوقت نفسه تنظر إليه كضرورة مهمة للحياة البشرية وتعتبر بيان النقاط الآتية بهذا الشأن أمراً ضرورياً:

- من أجل السلام الحقيقي يجب الانقياد لإدارة الشعب، في الخطوة الأولى يجب إنهاء الاحتلال الذي هو مطلب لجميع الشعب لأنه أم المآسي، ويجب أن يعترف الاحتلاليون ورفاقهم بأن أي قوة في العالم لا تستطيع إزالة القوة الشعبية، كما لا تحل المعضلة بتوقيع المعاهدات الغير القانونية واللامسؤولة.

- إن الإسلام دين شعبنا، وهو ضامن للازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية في البلاد، لا يمكن لأي نظام أن يحل المشاكل في البلاد، إلا النظام الإسلامي المستقل، لأن الشعب الأفغاني المسلم لا يقبل غيره، وما قدم من التضحيات خلال الثلاثين سنة الماضية إلا من أجل هذا الهدف، ولازال يقدمها.

• إرساء السلام بحاجة إلى الصدق والنية الصالحة، يجب تقديم المصالح العامة والمنافع الوطنية على المصالح والمنافع الشخصية، في الواقع يأتي السلام بتوافر هذه الصفات لا عن طريق الخدعة والتحايل. نحن نرى كلما تخطو الإمارة الإسلامية خطوة من أجل إرساء السلام تتعامل إدارة كابل معها تعاملاً تكتيكياً، وتقوم بخطوات وإجراءات تفشل مشروع السلام. وفي الوقت نفسه تجهد حسب ظنها بألا تعد تلك الإجراءات ضد مشروع السلام، كاستدعاء إدارة كابل سفيرها من الدوحة بتحريض أمريكي من أجل نسف إرساء السلام أثناء افتتاح مكتب الإمارة الإسلامية في دولة قطر من أجل مفاوضات السلام.

• إن زعيم الإمارة الإسلامية سماحة أمير المؤمنين حفظه الله قال في رسالة بمناسبة عيد الأضحى المنصرم صراحة: من أجل المساعي السياسية لنا قناة واحدة في صورة مكتب سياسي، وقد أعلناه للجميع، لكن مع ذلك تتصل إدارة كابل تحت مسمى السلام من أجل إفشاله بأشخاص لم تعينهم الإمارة الإسلامية للحديث في موضوع السلام، ثم تتهم هذه الإدارة زوراً الإمارة الإسلامية بإفشال مشروع السلام. إن إرساء السلام ليست لعبة الشطرنج بأن يكون كل طرف في كمين لطرف آخر، بل إن السلام مسؤولية مشتركة، وهو طريق لإيصال الحق لكل ذي حق، ويجب النظر للسلام بهذه النظرة وأن تمهد له الأوضاع.

• إن الإمارة الإسلامية تساند جميع تلك الجمعيات المدنية التي شمرت عن سواعدها لخدمة الشعب الأفغاني، وهي في ضوء الأصول الإسلامية ملتزمة بالأعراف الأفغانية والكرامة الإنسانية.

• إن موقف الإمارة الإسلامية حول حقوق النساء واضح وسياستها معلنة، وهي تعتبر نفسها ملتزمة لجميع تلك الحقوق لهن في جميع جوانب الحياة، والتي منحها الإسلام إياهن، إن المرأة في الإسلام لها حق اختيار الزوج، ولها حق التملك، وحق الميراث وحق التعليم والعمل، إن الإمارة الإسلامية ستضمن لهن حقوقهن بألا تضيع حقوقهن المشروعة، وأيضاً ألا تواجه كرامتهن الإنسانية ومكانتهن الإسلامية للخطر.

• وفق أصول السلام والصلح يجب توظيف عناصر في مشروع السلام بأن يكونوا مؤمنين بقداسة السلام والصلح وأن يكونوا مشتهرين من المخلصين والمصلحين في البلاد، وأن ينظروا إلى تأمين السلام كضرورة أساسية للأفغان، لا كعرض طلبي من قبل الأجانب.

• من أجل إرساء السلام يجب ترجيح المحادثات بشكل عملي بدلاً من القتال، الآن إدارة كابل ورفاقها الأجانب ترى بأنه يجب الضغط على المجاهدين لكي يذعنوا للسلام والصلح حسب ميلها، ولا شك أن هذا الموقف يزيد الموانع أمام السلام.

• مادام المجاهدون يقبعون في السجون ويقضون الأيام والليالي هناك في التعذيب والتنكيل فلا يبدو السلام الواقعي ممكناً.

• إن الإمارة الإسلامية من واقع التعاون الثنائي والاحترام المتبادل تطلب التعامل مع دول العالم ودول المنطقة، ولم تضر الإمارة الإسلامية أحداً من ذي قبل، ولا تضر أحداً الآن، ولن تفعل ذلك في المستقبل، كما لا تسمح لأحد أن يستخدم أرض الأفغان ضد أي أحد.

وفي النهاية هذه بعض مطالبنا من المجتمع الدولي بشأن السلام:

أ- يجب أن يتعاون جميع العالم المنصف سواء كانت الدول، أو الشعوب أو الجمعيات أو المنظمات، وبصفة خاصة الجمعية الدولية للعلماء، منظمة التعاون الإسلامي، والحكومات والشعوب الإسلامية تعاوناً شاملاً مع الشعب الأفغاني المظلوم لإنهاء الاحتلال في أفغانستان، لكي يُزال هذا المانع الكبير من الأمام ويُمهد الطريق للتفاهم بين الأفغان.

ب- وبشكل خاص نحن نطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تقف إلى جانب الشعب الأفغاني المظلوم كما وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني المظلوم مثلما لم تبالي بقوة أحد وضغطه، بنفس الشكل يجب أن تتخذ موقفاً منصفاً وقائماً على الحقائق تجاه الشعب الأفغاني المظلوم، لكي تكون من جهة نصرة ومعاونة المظلومين، ومن جهة أخرى ليدرك الظالمون بأنه لا فرصة لهم للظلم والجبروت بعد الآن، وبهذه الطريقة قد يكفوا عن إيذاء المظلومين.

ت- أمريكا ورفاقها الذين قدموا معها باسم أو بآخر يجب أن ينقادوا لإرادة الشعب الأفغاني وإرادة شعوب بلادهم، وأن يخرجوا جيوشهم من أفغانستان وأن يكفوا عن قتل وإيذاء الأفغانيين، وبدلاً من ذلك يقدموا للأفغان مساعدات تطيب جو السلام والاستقرار بين الشعوب.

ث- وبهذا الخصوص خطوة الحكومة الفرنسية جديرة بالمدح، يجب على الجميع أن يضعوا في الحسبان مصالح ومطالب شعوبهم مثلما فعل حكام فرنسا، ومثلما لا تحبون القتل والجراح والفوضى والفساد والجور وعدم العدل لشعوبكم، يجب ألا تحبوها لشعوب أخرى أيضاً.

ج- بشكل خاص نطلب من جميع تلك الشعوب التي حكومات بلدانها أرسلت أبناءها خلافاً لإرادتها إلى أفغانستان لقتل الشعب الأفغاني المظلوم؛ نطلب من هذه الشعوب أن تضغط على حكومات بلدانها مثل الشعب الفرنسي لكي تخرج جيوشها من بلادنا.

ح- يجب إعطاء الإمارة الإسلامية حرية البيان، وتُساند وتُساعد في وصول صوتها إلى العالم لكي توصل موقفها ومطالبها إلى العالم والعالمين بلسانها مباشرة، ونطالب المجتمع الدولي أن يوفر التسهيلات لجميع أعضاء الإمارة الإسلامية وأن يسعى لإزالة الموانع الموجودة.

خ- نحن نشكر حكومة اليابان ومسؤولي جامعة دوشيشا بأنهم هيئوا الفرصة للإمارة الإسلامية كي توصل رسالتها وموقفها إلى الناس والعالم مباشرة، وها هنا نشكر مسؤولي مركز التحقيقات الاستراتيجية وجميع الجهات المعنية التي وفرت التسهيلات للإمارة الإسلامية بهذا الخصوص، ويجب أن تخطو بقية البلدان بعد إدراك الحقائق خطوات نافعة مماثلة لها.

AL-KHATTABI FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

د- أملنا من وسائل الإعلام العالمية بأن توصل صوت الشعب الأفغاني إلى الناس في العالم بشكل سليم وواقعي، وتوضح الحقائق في أرض الواقع بشكل صحيح؛ لأن تلك هي مسئوليتها الإنسانية ومطلب الأصول الإعلامية. ومن الله التوفيق.

المراجع

الكتب المختصة في مكافحة التمرد:

- دليل الحكومة الأميركية لمكافحة التمرد الصادر عام 2009، ترجمة أحمد مولانا وخالد أحمد، نشر المعهد المصري للدراسات 2018.
- دليل الميدان للجيش الأمريكي لمكافحة التمرد، دليل الميدان 3 – 24، نشرة قتال فيالق مشاة البحرية (3-33. 5)، ترجمة أحمد مولانا، نشر مركز تنمية الفكر الاستراتيجي سنة 2019.
- دليل وكالة الاستخبارات المركزية لتحليل التمرد، وهو تحديث لدليل التمرد الصادر سنة 1980، ترجمة مركز حازم للدراسات بإشراف أحمد مولانا.
- سلسلة أفضل أساليب مكافحة التمرد: تقييم برامج الاغتيالات النوعية، جعل عمليات الاستهداف عالية القيمة كأداة فعالة في مكافحة التمرد. دراسة صادرة عن مكتب القضايا العابرة للحدود في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ترجمة: أحمد مولانا، أحمد زكي، وأحمد إبراهيم. تقديم مركز حازم للدراسات.
- دراسة: «فاعلية قطع رأس القيادة في حملات مكافحة التمرد»، نشرت سنة 2009، تأليف باتريك جونستون، ترجمة أحمد مولانا وخالد أحمد.
- مقال: «الأنثروبولوجيا ومكافحة التمرد، القصة الغريبة للعلاقة الغير عادية»، تأليف مونتوجمري ماكفيت جيه دي، تقديم مركز تنمية والفكر الاستراتيجي.

• تحديث سجل أداء مكافحة التمرد، أفغانستان في مطلع 2015 مقارنة بحركات حروب التمرد منذ الحرب العالمية الثانية، تأليف كريستوفر بول، كولين ب. كلارك. تقديم مؤسسة راند البحثية.

• استراتيجية مكافحة التمرد، دراسة حالة، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية، دراسة أمنية واستراتيجية، إعداد الطالبة علوط مروة، 2018.

كتب متنوعة:

• العمليات النفسية في حرب العصابات، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية 1984. ترجمة أحمد زكي، مراجعة أحمد مولانا.

• نشوب الثورة المسلحة، دروس من الفيت كونغ وصولاً إلى الدولة الإسلامية، تأليف سيث جونز، ترجمة مركز الخطابي للدراسات 2019.

• الخطَّابي، مُلهِم الثورات المسلَّحة، ثورة الريف الثالثة (1921 – 1926م): السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية، تأليف مركز الخطابي للدراسات 2019.

• حرب المستضعفين، روبرت تابر، تعريب: محمود سيد الرصاص، مراجعة: المقدم الهيثم الأيوبي.

• فن التجسس، الجهاز الخفي لوكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية، هنري أ. كرامبتون، ترجمة أنطوان باسيل، تدقيق وفيق زيتون، الطبعة الأولى 2014، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

• كيف تسيطر طالبان على قرية؟ تأليف الرقيب الأول مرك سكستون، ترجمة مركز الخطابي للدراسات 2019.

- ملامح المشروع السياسي لطالبان، كرم الحفيان، نشر المعهد المصري للدراسات 2019.
- حياتي مع طالبان، عبد السلام ضعيف، الوزير السابق لطالبان وسفيرها لدى باكستان الذي قضى أكثر من أربع سنوات في غوانتنامو، تحرير أليكس ستيرك فان لينشوتن وفيليكس كوهين، ترجمة بياتريس طعمة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية 2015.
- تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 2005 و2008، تأليف كارتر مالكاسيان وجيري ميرلي، ترجمة مركز الخطابي للدراسات 2019.
- استراتيجية طالبان الرابحة، تأليف جيل دورنسورو، ترجمة مركز الخطابي للدراسات 2020.

الصحف والوكالات الإخبارية

- صحيفة ليفانت البريطانية (https://thelevantnews.com/)
- الجزيرة (https://www.aljazeera.net/)
- نيويورك تايمز (https://www.nytimes.com/)
- واشنطن بوست (https://www.washingtonpost.com/)
- مجلة الصمود (https://www.alsomood.com/)
- وكالة الأناضول (https://www.aa.com.tr/ar)
- مجموعة الأزمات الدولية (https://www.crisisgroup.org/)
- لونغ وور جورنال (https://www.longwarjournal.org/)

عن مركز الخطابي

هو مركز دراسات وأبحاث مختص في علوم وفنون الحروب الثورية، تم إنشاؤه في إدلب-سوريا سنة 2019. يسعى مركز الخطابي إلى إيجاد مراجع شاملة تتناول مبادئ واستراتيجيات وتكتيكات الحروب الثورية، لتلبية حاجة الثوار التدريبية والبحثيّة، كما يهدف إلى توفير مصادر علمية وافية عن الفنون السياسيّة والعسكريّة والاجتماعيّة التي يحتاجها الثوار في العالم العربي والإسلامي، وذلك من خلال التحليل الدقيق والتقييم العلمي لتاريخ أهم الثورات السابقة، وتقديم التوجيهات والتحليلات الدقيقة التي تحتاجها النّخب الثورية حول أهم النوازل المعاصرة، والأرشفة الشاملة عن أحداث الثورة السورية على المستوى العسكري والسياسي والاجتماعي.

ومنذ نشأته، قدم الخطابي لمتابعيه أكثر من 14 مادة علمية، أهمها:

1. كتاب الخطَّابي، مُلهِم الثورات المسلَّحة، ثورة الريف الثالثة (1921 – 1926م): السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية.
2. كتاب انتفاضة الصحراء، السياق التاريخي للثورة الليبية (1911-1932)، وأبعادها السياسية والاجتماعية والعسكرية.

3. بحث لمحة عن المسار السياسي لآل سعود في الدولة الثالثة.

4. بحث «أستانا»، مسار القضاء على الثورة السورية.

5. ترجمة كتاب نشوب الثورة المسلحة، دروس من الفيت كونغ وصولاً إلى الدولة الإسلامية، تأليف سيث جونز.

6. ترجمة كتاب تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 2005 و2008، تأليف كارتر مالكاسيان وجيري ميرلي.

7. ترجمة كتاب الجانب الآخر من الجبل، تكتيكات المجاهدين في الحرب الأفغانية السوفييتية، تألف أحمد جلالي ولستر غراو.

8. ترجمة كتاب مكافحة الانقلاب، لجين شارب وبروس جينكيز.

يمكنك الاطلاع على أرشيف المركز أو التواصل معنا على المواقع الرسمية التالية:

- الويب: (https://alkhattabirw.com/)
- الفايسبوك: (http://fb.me/alkhattabirw)
- التويتر: (https://twitter.com/alkhattabirw)
- التلغرام: (https://t.me/alkhattabirw)

AL - KHATTABI
KRW
FOR STUDYING REVOLUTIONARY WARS

المهندس أحمد مولانا

في خطوة طيبة ومبادرة محمودة؛ أقدم مركز الخطابي للدراسات على تحليل الأدبيات الأمريكية الرسمية الخاصة بمكافحة التمرد، وإيراد أبرز المحاور والمفاصل التي تتضمنها. كما عمل على دراسة تجربة مكافحة التمرد الأمريكية في أفغانستان وعوامل إخفاقها.

إن نهج الاستفادة من الإصدارات الغربية المؤسسية، وإسقاطها على تجارب معاصرة، أمر إيجابي يعزز من تراكم الخبرات، ويساهم في توفير معرفة تزداد نضجاً بمرور الوقت. نسأل الله أن يبارك في جهود المشاركين على مثل تلك الأنشطة المفيدة.